الوسطاء المحليّون في سوريا ما بعد 2011

التحّول والاستمرارية



الوسطاء المحليون في سوريا ما بعد 2011
التحول والاستمرارية

من تحرير خضر خضور وكيفن مازور

المساهمون:
أرميناك توكماجيان
أيمن الدسوقي
روجيه أصفر
سناء فاضل
هديل الصيداوي

الناشر: مؤسسة فريدريش إيبرت – حزيران 2019

مؤسسة فريدريش إيبرت
صندوق بريد: 116107 رياض الصلح
بيروت 11072210، لبنان

هذا الكتاب هو نتيجة مشروع بناء قدرات لباحثين سوريين، عمل على تصميمه وتنفيذه خضر خضور وكيفن مازور.

كل مساهم/ة في هذا الكتاب قام/ت ببحث مستقل وكتابة ورقة بحث تحت إشراف المحررَين.

تصميم وإخراج، لوحة الغلاف: ميلاد أمين
ترجمة وتدقيق لغوي: هانا مسيح، ليفيا برغماير، نيف فلمينغ فارل، رنا سعادة وياسر الزيات.

فَهرس المواد

البناء من الحطام وسطاء سوريا المعاصرة

خضر خضور وكيفن مازور

مقدّمة:

حطّمت سنوات الحرب السبع في سوريا الكثير من العلاقات الاجتماعية والسياسية التي كانت قائمة قبل النزاع. إذ تحوّلت الانتفاضة التي بدأت في آذار 2011 إلى حرب متعددة الجبهات، وأعقبها عنف ودمار مادي غير مسبوقَين من حيث المدى والضراوة. وفيما وجدت المجتمعات المختلفة بعضها على طرفي نقيض خلال النزاع، انقلبت العلاقات الودية بين القرى أو أحياء المدن إلى مزيج من العداوة والريبة. كما أن الثقة التي جمعت بين الزعماء المحليين وسلطات الدولة، والتي تراكمت على نحو متقطع خلال عقود، انهارت بعد استخدام النظام للعنف ضد المدنيين؛ وحتى العلاقات العائلية تفكّكت إثر تبنّي الأقارب آراء متعارضة، وانضمامهم لجماعات مسلحة متنازعة أثناء الحرب. لقد أعاد هذا الدمار تعريف العلاقات بين السوريين، مشكّلاً منظومة جديدة لها. أما اليوم، فارتباطات جديدة تُبنى، ما من شأنه أن يشكّل السياسة الداخلية في سوريا لعقود قادمة.

يثير العنف والدمار والنزوح الذين نجموا عن سنوات الحرب الأسئلة التالية: إلى أي مدى غيّرت الحرب العلاقات بين السوريين الأفراد والوحدات الاجتماعية الأكبر، كالعائلات والقبائل والمجموعات الدينية والقومية؟ وكيف تطورت علاقات هؤلاء مع السلطات الخارجية؟ وماذا تبقّى من المنظومة الاجتماعية-السياسية السابقة؟

إنّ تحطيم العلاقات المتشكلة على مدار عقود لا يعني محوها بالكامل. فمثلما يمكن ضمّ أحجار الأطلال القديمة إلى بعضها لتصبح بيوتاً معاصرة، ثمة ارتباطات وعصبيات تعود إلى ما قبل 2011، يجري استخدامها مجدداً اليوم ودمجها في روابط وتحالفات جديدة، وهذه ستشكّل المنظومة السياسية-الاجتماعية لسوريا في فترة ما بعد الحرب. فحيثما تمكّن المتمرّدون من طرد قوات النظام، ظهرت مجالس محلية وهيئات شرعية ومؤسسات محلية أخرى، غالباً بقيادة زعماء العائلات المحلية النافذة، أو سكان محليين سبق أن عملوا كتكنوقراطيين في مؤسسات الدولة. إلا أن إعادة سيطرة النظام على هذه المناطق دمّر المؤسسات الثورية المحلية، وأعاد تنصيب النظام لاعباً مركزياً في إرساء منظومة الحكم. في المناطق التي استعادها النظام، نزحت قطاعات هائلة من السكان، وتم تدمير الكثير من النسيج المادي والاجتماعي—بواسطة العنف العشوائي والقتال الذي يشمل قوات النظام والقوات شبه العسكرية الموالية للحكومة والجماعات المسلحة المحلية والميليشيات المدعومة من الخارج. لكن حتى في هذه المناطق، لا يمكن إعادة اختراع العلاقة بين المجتمع المحلي والقوى الخارجية الحاكمة من العدم.

تتناول الدراسات في هذا المجلد أسئلة تتعلق بما تحوّل وما استمر خلال الانتفاضة والحرب من خلال عدسة الوسطاء، والذين نفهمهم على أنهم الفاعلون الاجتماعيون الذين يربطون الأفراد والمجتمعات المحلية بالنظام وغيره من القوى الخارجية. تشمل مجموعة الفاعلين هذه "المشتبهين المعتادين"، كرؤساء العائلات المحلية النافذة تاريخياً، والزعماء الدينيين، فضلاً عن الفاعلين ضمن التشكيلات الاجتماعية الجديدة، كموظفي مؤسسات الدولة وحتى أعضاء شبكات الناشطين السرية. يلعب الوسطاء دوراً مهماً في إنشاء وإدامة الهيمنة السياسية، وفي تسهيل التواصل والتفاوض وتدفق الموارد بين القوى الخارجية والجهات المحلية الفاعلة على الأرض. لكن بالمقابل، يمكنهم كذلك أن يكونوا قوة دافعة نحو التغيير؛ فقد يعزّز خروج الوسطاء على الأنساق الراسخة، حالةَ النزاع والتنافس، كما قد يؤدي دمجهم في هياكل الحكم الجديدة إلى تعزيز استقرار المنظومة السياسية الناشئة.

تصف كل مادة في هذا المجلد العلاقات الاجتماعية الموجودة في ناحية ما أو منطقة ما في سوريا قبل عام 2011، كما تدرس دور النزاع في تغيير العلاقات فيما بين السكان المحليين من ناحية، وبين المواطنين العاديين والقوى الخارجية من ناحية أخرى. ومن خلال تتبّع الدور المتغيّر للوسطاء الحاليين، وكذلك صعود وسطاء جدد ضمن المجتمع المحلي والجهات الخارجية، تبيّن الدراسات بشكل ملموس العلاقات التي تحطمت بفعل النزاع، والإرث المتبقي من منظومة حكم ما قبل 2011، وكيفية استناد العلاقات الجديدة على ارتباطات الوساطة الأقدم أو نبذها لها.

وعلى الرغم من أن كلاً من المناطق المدروسة في هذا المجلد انطوت على خصوصيات وديناميكيات نزاع فريدة، إلا أن هناك عدة مواضيع مشتركة بيّنتها الدراسات. فأولاً، غيّرت الحرب العلاقات بين المجتمعات المحلية والنظام، لكنها لم تغيّر أساليب تواصل النظام أو تحكّمه بالسكان المحليين. فقبل 2011، كانت العلاقة بين النظام ومختلف شرائح المجتمع السوري تتشكل عبر اتفاقات بين وكلاء أمن محليين ووسطاء من المجتمعات. تتناول دراسة أرميناك

توكماجيان الأثر الكبير، لكن غير المباشر، لقوات الأمن على الممارسات التقليدية لتسوية النزاعات في ريف إدلب ودرعا، وتشرح النهج الذي يتّبعه النظام لإجبار مواطنيه على التسوية دون اللجوء إلى عنف مباشر. عندما واجه النظام متظاهرين يطالبون بالإصلاح من نفس هذه المجتمعات، حاول إجبارهم على الانصياع له، باتباعه نفس النهج. لكن بعض الوسطاء المكرّسين، وإزاء عنف النظام ضد المدنيين، رفض في بعض الحالات لعب هذا الدور، وفي حالات أخرى، تمت تنحيتهم جانباً من قبل أفراد المجتمع المحلي. لم يقتصر استمرار ممارسات النظام على الأشهر الأولى من الانتفاضة؛ إذ يوضّح أيمن الدسوقي أن الممارسات التي طوّرها النظام خلال العقد الأول من القرن المنصرم، والمتعلقة بخطب ودّ التجار في المدن والناحيات الصغيرة، استمرت حتى في أوج الحرب.

ثانياً، ثمة فارق بين الاستمرارية التي وسمت عناصر النظام واستراتيجياته المتبعة من جهة، والهياكل الموجودة في المجتمعات المحلية من جهة أخرى، والتي تبيّن أن معظمها ليّن أو على الأقل قادر على التكيف السريع نسبياً. إن تعويل النظام على معارفه المكرّسين في درعا لمواجهة المظاهرات، تسبّب في تكثيف حدّتها بدلاً من تخفيفها. وكما تشرح مساهمة أرميناك توكماجيان، رفض الفاعلون المحليون الاعتراف بسلطة كبار السنّ، حين أدركوا أن الأخيرين منحازون للنظام على حساب مصلحة المجتمع. وبالمثل، توضّح دراسة هديل الصيداوي حول ريف إدلب، كيف كان الحكم عبر الوسطاء يجبر معظم السكان المحليين على الاعتماد على أفراد عائلتهم الممتدة، قبل أن يغيّر النزاع إلى حد كبير المواقع وحتى الهياكل الاجتماعية-السياسية للكثير من هذه العائلات. فبعض العائلات المهمشة تاريخياً أصبحت النور الهادي لبلداتهم نتيجة تحالفات جديدة مع قوى خارجية؛ وبعضها انقسم بشكل كامل بعد اتخاذ أفرادها مواقف متضاربة خلال الانتفاضة؛ فيما تمكنت بضع عائلات أخرى من الاحتفاظ بموقعها السابق على النزاع.

أما الفكرة الثالثة التي تكررت خلال هذه الدراسات فهي أنه، على الرغم من تحطّم نموذج السطوة السياسية الذي كان يربط النظام في دمشق بمختلف النواحي، عبر الأجهزة الأمنية والبيروقراطيات الحكومية والأعيان المحليين، ثمة أجزاء هامة من هذه البنية صمدت وسيكون لها دورها في المستقبل. على سبيل المثال، يقترح عمل سناء فاضل حول تعبئة الشباب في دمشق عام 2011، وجود دور مهم لعبته الشبكات التي تشكلت داخل الأحياء، والتي مكّنت السكان من المشاركة في الانتفاضة، والاستمرار في مجابهة القمع الحكومي. تعبّر هذه الشبكات عن انقسامات موجودة بين سكان المدينة الأصليين والوافدين الجدد، والتي لم تقضِ عليها الانتفاضة والحرب، وستساهم في هيكلة العلاقات الاجتماعية المستقبلية في المدينة. وبالمثل، تشير دراسة روجيه أصفر حول العلاقة بين السلطات الدينية المسيحية ومسيحيي حلب إلى جزء آخر من المنظومة السابقة على الحرب، والذي يرجّح استخدامه في بناء منظومة جديدة. لذا فإن كثرة المجالات الاجتماعية التي كانت تلعب فيها هذه السلطات دوراً وسيطاً، تشير بقوة إلى أرجحية استمرار دورها ضمن مجتمعاتها المحلية مستقبلاً. وفيما يلي ستضع الأقسام المتبقية من هذه المقدّمة علاقات الوساطة التي تناولتها دراسات هذا المجلد ضمن سياقها النظري والتاريخي.

أولاً: الإطار المفاهيمي للوسطاء

1- الحاجة لمفهوم

يتطلب فهم من يملك السلطة في المجتمع وأثر هذه السلطة على المواطنين العاديين فهماً لمن من يمتلك النفاذ إلى الدولة المركزية.

في الديمقراطيات الصناعية، يمكن الإجابة على جانب كبير من هذه الأسئلة عبر دراسة مؤسسات الدولة الرسمية والبيانات التي تصدر عنها، كنتائج الانتخابات الوطنية والمحلية وتقارير الوكالات الحكومية مثل وزارة الصحة العامة والسلطات الضريبية؛ حيث الإجراءات الرسمية للنفاذ إلى موارد الدولة مطبقة عملياً، ومجموعة القواعد والعقوبات المفروضة على من يخالف القواعد سارية بوجه عام على جميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن وضعهم السياسي أو الاجتماعي. علاوة على ذلك، تقدم البيانات الواردة من المصادر المذكورة صورة دقيقة بدرجة معقولة حول من يمتلك الموارد، وحول دور الدولة في استدامة أو تعديل هذا التوزيع.

أمّا في مجتمعات كثيرة أخرى، تلعب مؤسسات الدولة الرسمية دوراً أقل مركزية في إنشاء وإدارة وتوزيع الموارد، وتعتبر الانتخابات مؤشراً أقل مصداقية على من يمتلك السلطة فعلياً. كما أن الإحصاءات الرسمية، في حال توفرت أصلاً، تقدم صورة ناقصة، وفي بعض الحالات مشوهة، حول توزيع الموارد والنفاذ إلى سلطة الدولة. ففي المجتمعات التي تُمارَس فيها السلطة بشكل غير رسمي غالباً، تستند العلاقات المؤثرة في تدفق الموارد بشكل كبير على العلاقات المباشرة، والتي تنشأ في معظم الحالات نتيجة أصل مناطقي مشترك أو روابط أسرية واسعة.
وفي ظل أنظمة مثل هذه، تفتقر الغالبية العظمى من المواطنين إلى هذه العلاقات المباشرة مع السلطة، مما يوجب عليها البحث عن وسائل أخرى غير مباشرة للتواصل مع صانعي القرار الأقوياء. ومن جهتهم يواجه أصحاب السلطة المركزية في هذه المجتمعات تحدياً مماثلاً: أي مراقبة وتأمين طاعة قطاعات هائلة من السكان، لا تجمعهم بهم علاقات نسب مباشرة. هذه الأوضاع تخلق مساحة للمتنفّذين الذين يتمكنون من ربط المجتمع المحلي بقوى تفوق تلك المحليّة—أي الدولة المركزية في زمن السياسة الروتينية، ومنافسي هذه الدولة من ميليشيات وأطراف دولية في زمن الثورات والحروب داخل الدول.

كان هذا النوع من الروابط غير الرسمية أساسياً في الحياة السياسية في سوريا. إذ يشير نيقولاوس فان دام (Nikolaos van Dam) إلى دور العلاقات الشخصية في تشكيل ما يسميه "نخبة السلطة" في سوريا.[1] فالروابط الأسرية الواسعة، والأصول القروية المتقاربة، والانتساب المشترك إلى الوحدات العسكرية نفسها، خلال فترة ما قبل البعث، شكلت الحصة الأكبر من الروابط التي ستتيح لاحقاً الوصول إلى رؤوس السلطة التنفيذية والعسكرية. ولم تكن العلاقات الشخصية أقل أهمية بالنسبة للمواطنين العاديين الباحثين عن موارد أو مساعدات أو تعويضات

من الهيئات الحكومية. فقد كان حصول الشخص على أشياء من الدولة—مثل إذن سفر للخارج، أو تخصيصات تفضيلية للأسمدة والبذور، أو في بعض الحالات أوراق ضرورية مثل بطاقة هوية أو صك بيع عقاري—يعتمد بشكل أساسي على قدرته على التواصل مع الشخص المناسب ضمن المؤسسة الحكومية أو الفرع الأمني لضمان تلبية الطلب. وقد كان معظم المواطنين السوريين، قبل انتفاضة 2011، يفتقرون إلى معرفة أي من مسؤولي الدولة المتحكمين بهذه الموارد الأساسية، مما يجبرهم على الاعتماد على أفراد آخرين، ضمن مجتمعاتهم المحلية، لتأمين مثل هذه المعرفة. وبحسب السياق المحلي المحدد ونوع السلعة المطلوبة، كان يمكن لواحد من المجموعة الواسعة من الفاعلين الاجتماعيين تأمين ذلك. وقد تراوحت نوعية القادرين على التواصل مع سلطات الدولة بين الأعيان المحليين التقليديين للقرية أو للقبيلة، إلى أفراد كبار السن في عائلة ممتدة كبيرة في حي مديني، وصولاً إلى أقرباء عاملين في وظيفة حكومية.

تخضع سوريا لحكم عائلة الأسد منذ ما يقرب من نصف قرن، ولم تكن انتفاضة عام 2011 والنزاع العنيف الذي أعقبها، بحال من الأحوال، أول حدث يحدث خلال هذه الفترة، ويتسبب بتغيير مهول في العلاقات الاجتماعية. فقد شهدت سوريا حرباً مع إسرائيل عام 1973، ومواجهة بين النظام والإخوان المسلمين بين 1978 و1982، ومشاركة في الحرب الأهلية اللبنانية أواخر السبعينيات وطوال الثمانينيات، وسياسات تحرير اقتصادي اعتُمدت أوائل العقد الأول من القرن الحالي.

غير أن التغييرات الناجمة عن انتفاضة 2011 وحرب 2012، هي حتى الآن الأكثر هولاً ودراميةً في تاريخ سوريا الحديث. لقد حطمت هذه الأحداث المنظومة الاجتماعية السابقة؛ وتسببت بمقتل مئات آلاف السوريين، وبنزوح الملايين منهم، وبدمار بلدات وأحياء مدينية بأكملها. وقد سادت في المناطق التي أُجبرت فيها قوات النظام على المغادرة، أشكالٌ لا تحصى من الروابط بين القرى والبلدات والقوى الخارجية. إذ سعت بعض الجماعات المسلحة إلى التعامل مع المجتمعات المحلية عبر إقامة تحالفات مع الشخصيات التي كانت تحظى بمواقع سلطة تاريخية في المجتمع المحلي، والتي كانت في بعض الحالات مرتبطة بالنظام سابقاً؛ في حين سعى مسلحون آخرون للتعامل مع شخصيات أكثر عرضة للتهميش، أو مع الشباب الذين تصدروا الاحتجاجات المناهضة للنظام والمقاومة المسلحة أحياناً. وحتى في المجتمعات التي لم تشهد تغييراً على صعيد السيطرة السياسية، تعرضت أشكال الثقة الراسخة وأنساق التفاعل المحلي—مع قوات أمن النظام ومؤسسات الدولة وحتى المجتمعات المجاورة—إلى تغيرات لا تمحى.

باختصار، تحطمت المنظومة الاجتماعية التي كانت سائدة قبل الحرب تماماً، لكن بعض العلاقات التي شكلت جزءاً من تلك المنظومة بقيت حية، فيما نشأت من قلب بيئة الحرب علاقات جديدة، ستشكل جزءاً أساسياً من المنظومة الاجتماعية-السياسية المستقبلية. ومن ثم فإن فهم تركيبة السلطة قبل عام 2011، وكيفية اندلاع النزاع وتداعياته وعواقبه، يتطلب فهماً مفصلاً لهياكل الوساطة وتنويعاتها المحلية. وبالتالي فإن فهم مبدأ الوساطة

تلك—من خلال التركيز على الفاعلين الذين يربطون المجتمعات المحلية بالسلطات الخارجية—سيساعد المراقبين على تتبّع وفهم تغييرات جرت خلال منظومة الحرب تبدو من دونه عشوائية ومبهمة.

2- ما هو الوسيط

نعرّف الوسيط على أنه الشخص الذي يربط المجتمع المحلي بالسلطات الخارجية. ونعني بالمجتمع المحلي تلك الشبكة من الأشخاص الموجودين في مكان معيّن، وتجمعهم علاقات اجتماعية عديدة ومتعددة الجوانب، بما في ذلك التجارة والعمل والعبادة والزواج. من أمثلة هذا النوع من الشبكات سكان القرى الصغيرة، وأفراد العائلة الموسعة القاطنون في حي مديني قديم، والمهاجرون الريفيون الجدد في عشوائيات المدن المستحدثة في حال كانوا يتمتعون بخلفية قبلية أو قروية مشتركة.[2] أما السلطات الخارجية، فيُقصَد بها الفاعلون الأقوياء غير المتجذرين في المجتمع والمتعاملين معه بإحدى الطرق، والتي قد تتراوح فيما بين ممارسة السيطرة السياسية السيادية حتى تصل إلى تقديم الدعم للفاعلين المحليين المتمرّدين على سلطة سياسية قائمة. في زمن الاستقرار السياسي، تكون الدولة المركزية هي السلطة الخارجية الرئيسة التي يتفاعل معها الوسطاء والمجتمعات المحلية. لكن حين تقود ظروف الحرب لإضعاف سيطرة الدولة على أراضيها، يمكن لفاعلين مسلحين غير حكوميين، وكذلك لقوات مسلحة تابعة لدول أخرى، أداء هذا الدور فيما يتعلق بالمجتمعات المحلية. كما يمكن لهؤلاء الفاعلين جلب موارد ملحوظة وممارسة قوة ضاغطة على المجتمع—سواء لمساعدة أو إكراه أو إيذاء أفراده—وسيحتاج كل من المجتمع المحلي والسلطة الخارجية إلى فاعلين يقومون بتسهيل هذا التفاعل.

من هنا يحتل الوسطاء مكانة مهمة في بنية شبكة المجتمع. فدور الوسيط يتجاوز دور السمسار الذي يرتّب صفقات بين المجتمع المحلي والقوى الخارجية؛ بل يستلزم دورُه وجود شبكة تجعله قادراً على التحكم في الموارد وتوزيعها، بما يوفر مكسباً للمجتمع المحلي والقوة الخارجية على حد سواء. بالنسبة للمجتمع المحلي، يضمن الوسيط نفاذاً إلى الموارد التي تسيطر عليها القوة الخارجية—وفي بعض الحالات، الحماية منها. أما القوة الخارجية، فيمكن للوسيط مساعدتها في تحقيق هدفها المتمثل في السيطرة على المجتمع المحلي أو كسب حظوة داخله، وذلك إما عبر تمرير معلومات حول أفراد المجتمع، أو عبر ضمان انصياع هؤلاء الأفراد لإرادة القوة الخارجية.

يتشكل دور الوسيط من خلال المنظومة السياسية والاقتصادية السائدة، سواء أكانت أواصر عتيقة متراكمة منذ أيام الحكم الاستعماري، أو حزب طليعي يريد إسقاط هياكل الحكم القديم، أو اتفاقات سياسية عابرة تبلورت خلال حرب جرت بين دول. هذه الهياكل المتجاوزة لمستوى المجتمع المحلي تُنشئ أوضاعاً يُدخل الوسطاء أنفسهم فيها أو يظهرون في خضمّها. وبالنتيجة يمكن للارتباطات التي يقيمها الوسطاء أن تأخذ مجموعة واسعة من الأشكال، وأن يعاد التفاوض عليها بشكل مستمر. وبينما يمكن لكبار العائلات النافذة أن يؤدوا هذا الدور في كثير من الحالات، قد يلعب دور الوساطة أيضاً موظف حكومي أو شاب يتمتع بروابط مع مجتمعات محلية أخرى أو

جهات فاعلة في الخارج. كما قد يتنافس فاعلون متعددون على لعب دور الوسيط في منطقة محلية ما، وقد تنهار العلاقات بين المجتمع المحلي والقوى الخارجية حتى في غياب مثل هذا التنافس.

على الرغم من التكيف الكبير الذي يُبديه الوسطاء إزاء التطورات الاقتصادية والسياسية الكلية، إلا أنهم ليسوا مجرد انعكاسات لظروف هيكلية خارجية. هناك إرث ينشأ جرّاء ارتباط القوى الخارجية بالمجتمعات المحلية؛ فقد يحتفظ شخص معين بنفوذه على مجتمعه المحلي حتى بعد تلاشي الوضع المادي الذي دفع سلطة خارجية لاختياره كوسيط. ينطبق ذلك بشكل خاص على الروابط التي تظل قائمة لفترة طويلة من الزمن. وقد تستغل القوى الخارجية الجديدة استمرار تلك الهياكل لتعيد تمكين هؤلاء الوسطاء، أو قد تبحث عن شركاء جدد لتهميش الوسطاء السابقين واحتواء نفوذهم. على سبيل المثال، حين تنافست العائلات التي تتمتع بنفوذ تاريخي في بلدة بنّش على اعتراف المعارضة السياسية للنظام السوري، استغلت جماعة إسلامية مسلحة الفرصة لعقد تحالف مع عائلة أكثر هامشية، مما زاد نفوذها في الشؤون المحلية على حساب العائلات البارزة تاريخياً (انظر دراسة الصيداوي في هذا المجلد).

في حالات أخرى، يمكن للوسطاء اجتذاب أطراف خارجية. إذ يُظهر عمل سناء فاضل حول قيادة الحراك الاحتجاجي في دمشق، السلطة التي تمتع بها جيل النشطاء الشباب إثر ربطهم المظاهرات الأولية التي شهدتها المدينة ببقية مظاهرات سوريا، وبالإعلام العالمي، واللاعبين السياسيين. ففي حي برزة على وجه الخصوص، تمكن النشطاء من التغلب تدريجياً على الانقسامات بين قاطني المدينة منذ أجيال والوافدين الجدد إليها، ليصبحوا محوراً أساسياً للحراك بأكمله في دمشق، وكذلك مناط اتصال بالمعارضة داخل وخارج البلاد.

ثانياً: الخلفية الفكرية

تعتبر مقالة ألبرت حوراني (Albert Hourani) "الإصلاح العثماني وسياسة الأعيان" المنارة الفكرية لمعظم الأعمال التي تناولت الوسطاء في الشرق الأوسط. يعرّف حوراني الأعيان بأنهم "أولئك الذين يستطيعون أن يلعبوا دوراً سياسياً ما كوسطاء بين الحكومة والشعب، و—ضمن بعض الحدود—كقادة أو زعماء لسكان المدن".[3] وعند دراسته لدمشق وحلب أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر، يؤكد حوراني أن أبرز وسطاء هذه المدن تمثلوا في "العلماء، وقادة الحاميات العسكرية المحلية، والعائلات العلمانية التي تمتلك أراضٍ شاسعةً أو نفوذاً عسكرياً وسياسياً متوارثاً.

تأثر مفهوم حوراني بالاتجاهات النظرية السائدة في العلوم الاجتماعية وقت كتابته لذلك المقال في منتصف الستينيات، حيث اعتمد عمله على النظرية الوظيفية-البنيوية وفكرة "نظام الزبائنية". إنّ الافتراض الأساسي الذي تقوم عليه الوظيفية-البنيوية، هو اشتراك أعضاء المجتمع في نظام قِيَم يجعل المجتمع وحدة متماسكة داخلياً،

تنزع نحو الاستقرار. وعليه فإن نظام المحسوبية، أو الزبائنية، يعدّ شكلاً ثابتاً من أشكال الترتيب الاجتماعي، فيما تعزّز القيم الثقافية شرعية الفروق بين الرعاة والزبائن داخل المجتمع. وقد تعرّضت الوظيفية-البنيوية للنقد بسبب افتراضها وجود "وحدات اجتماعية متماسكة ووطيدة وذاتية الدفع"، فيما تتألف المجتمعات في الواقع من فاعلين منفصلين، وهم كثيراً ما يخوضون صراعات فيما بينهم، أو يمتلكون هويات متعددة وغامضة غالباً، أو يشغلون مواقع متغيرة ضمن شبكاتهم.[4]

لذا، وفي ضوء الانتقادات الأوسع التي تعرضت لها هذه المقاربة النظرية، ليس مفاجئاً أن يتعرض أيضاً مفهوم الحوراني للوسطاء لانتقادات، وذلك بسبب افتراضه وجود علاقة ساكنة بين المجتمع المحلي والوسيط والسلطة المركزية. يجادل جيمس جلفن (James Gelvin) مثلاً بأن مفهوم الزبائنية الوظيفي-البنيوي الذي وظّفه حوراني في السياق العربي-العثماني المتأخر يجعل من العلاقة الوسيطة أزلية وشاملة، ويقترح وجود مجتمع مستقرّ، ويخلو فعلياً من أي نزاع داخلي.[5] وقد أشارت الأبحاث اللاحقة حول دور العائلات المحلية في الحكم المديني، وكذلك علاقتها بالسلطات المركزية، أن هذه العلاقات التي تبدو متناغمة وحصرية كانت في الواقع "مؤقتة وظرفية وغير حصرية".[6] وقد أثبتت الأعمال الجديدة، تحديداً، والتي تناولت الفترة العثمانية المتأخرة، أن تكوين واندماج طبقة الوسطاء العثمانيين حدثا بالتوازي، وأن هناك دوراً ديناميكياً لعبته الطبقات الشعبية في منازعة ومفاوضة هذه العلاقات.[7]

بالإضافة إلى هذا النقد النظري، فإن الظروف السياسية التي قد يضطلع فيها الوسطاء بأدوارهم تغيرت بشكل جذري خلال المئتي سنة فاصلة. على سبيل المثال لا الحصر، توغّلت الدولة السورية المركزية في المجتمع بدرجة تفوق توغل أسلافها بكثير، وأدى تنوع النشاط الاقتصادي في القرن الماضي لنشوء علاقات أكثر تعقيداً وتناثراً من تلك التي كان يشهدها حي من الأحياء في مدينة عثمانية. وفي ضوء هذه الانتقادات، يتساءل جلفن ما إذا كان ينبغي على الباحثين "التخلص من مفهوم الزبائنية بخيره وشره".[8]

يجيب جلفن على هذا السؤال بالإيجاب، مجادلاً أن الحوراني ومفاهيم التراتبية الزبائنية يجب أن تستخدم أساساً—وحتى حصرياً—كأدوات مقارنة في الأبحاث المستقبلية، وليس كمفهوم حيّ من شأنه تسليط الضوء على جوانب مهمة من الحياة الاجتماعية.

إلا أن منظّرين آخرين للروابط غير الرسمية بين الدولة والمجتمع أبدوا استعداداً أقلّ للتخلّي عن مفهوم الزبائنية، واتّخذوا خطوات مهمة لشرح أنه ليس من الضروري أن تأخذ العلاقات الزبائنية شكلاً واحداً، ولا أن تظل ثابتة مع مرور الوقت. فنرى جيمس سكوت (James Scott)، مثلاً، يطوّر مفهوماً لعلاقات الراعي-الزبون، بحيث لا يدين بأية افتراضات وظيفية-بنيوية حول المحتوى الثقافي والطابع التوافقي لمثل هذه الروابط. بالنسبة لسكوت، تمثل العلاقات بين الرعاة والزبائن شكلاً من أشكال "الصداقة الأداتية" بين شركاء غير متكافئين، حيث يوفر الشريك

الأعلى مكانةً "الحماية أو المزايا" ويعرض الشريك الأدنى في المقابل "الدعم والمساعدة العامة، بما في ذلك الخدمات الشخصية".[9] ليست هذه العلاقة مجرد نتاج لتوجهات قيمية يستبطنها كلا الطرفين، بل هي في جوهرها عملية تبادل مستمر بينهما. إن لمفهوم العلاقات بين الراعي والزبون عدداً من الأمور الحاسمة منها: (1) عدم التوازن بين الشريكين في المكانة، (2) طابع الشراكة القائم على علاقة مباشرة وجهاً لوجه، وكونها (3) علاقات بين "أشخاص كاملين" وليست "أواصر ناشئة عن عقود محايدة وصريحة".[10]

يعتمد مفهوم الوسطاء—الذي نقترحه—على هذا الطابع غير الرسمي للعلاقات بين الراعي والزبون، والقائم على العلاقة المباشرة، أي وجهاً لوجه، بين أشخاص كاملين، لكنه يتجاوز العلاقة بين الراعي والزبون في عدة جوانب مهمة. ففي حين تدور العلاقة بين الراعي والزبون أساساً حول معاملات بين طرفين، فإن الوسطاء الذين نركز عليهم في سوريا هم العقدة الوسطى لتبادل يشمل ثلاثة فاعلين. ينظر باحثون مثل سكوت إلى مثل هذه العلاقات كهرم علاقات بين رعاة وزبائن، إذ يمثل الوسيط زبوناً للقوة الخارجية وراعياً للمجتمع المحلي.[11]

ومع ذلك فإن الوسيط يقوم بأكثر من مجرد تقديم الخدمات للقوة الخارجية أو الحماية للمجتمع المحلي؛ فقوة الوسيط في سوريا المعاصرة تتأتى إلى حد كبير من حاجة السلطات الخارجية للتواصل مع المجتمع المحلي والتحكّم به. فبسبب افتقار السلطة الخارجية إلى الدراية وشبكات الثقة اللازمة للتوغل في المجتمع، يمكن للوسيط—والوسطاء كلهم بلا استثناء رجال—أن يُبقي السلطة ويكدس الموارد في يده، وبشكل مستقل عن تلك التي يقوم بتلقّيها من السلطة الخارجية ونقلها إلى أفراد المجتمع المحلي. وتثبت دراسة روجيه أصفر حول دور رجال الدين المسيحيين في ربط المجتمعات المسيحية بالدولة والنظام، وجود هذه السلطة المستقلة تحديداً. فهذا الدور البارز الذي يتعلق بجملة واسعة من العلاقات بين المسيحيين والنظام، يتيح لرجال الدين حيزاً للسعي وراء المصلحة المؤسسية للكنيسة—مثلاً المطالبة بالأراضي وتطويرها—بمعزل عن مصلحة أبناء الطائفة الأفراد. وبالمقابل فإن العلاقات التي يطوِّرها الوسيط مع قوى خارجية قد توفر له سطوة ما على المجتمع المحلي. ففي بلدة سرمين في ريف إدلب مثلاً، تمكن عامل بناء سابق من ربط كتيبته بفصيل إسلامي قوي مموّل من جهات أجنبية، وقد سمحت له هذه الخطوة بالتدخل في الشؤون المحلية، بل وحتى في تغيير القواعد غير الرسمية للزواج بين عائلات البلدة (انظر دراسة الصيداوي في هذا المجلد).

ثالثاً: الوسطاء وشبكات الثقة

إن الوسطاء هم جزء من نظام يربط المجتمعات المحلية بالسلطات الخارجية، وفهم دورهم يضيء على خصوصيات المنظومة السياسية في سوريا، كما يساعد أيضاً على جعل هذا المنظومة قابلة للمقارنة مع أنظمة أخرى من الحكم والنفاذ إلى السلطة. ويوفِّر عمل تشارلز تيلي (Charles Tilly) حول شبكات الثقة وعلاقاتها بسلطات الدولة المركزية إطاراً للتنظير في أوجه التشابه والاختلاف بين الحكم المستند إلى الوساطة وأنماط الحكم الأكثر مباشرةً

التي تُميّز الديمقراطيات الصناعية. بالنسبة لتيلي، تستلزم الثقة "تعريض حصائل قيّمة لخطر سقطات أو أخطاء أو إخفاقات الآخرين".[12] أما شبكة الثقة، فهي عبارة عن مجتمع مترابط بكثافة يصعب الدخول إليه والخروج منه، وهي تُفيد أعضاءها في أنشطتهم المحفوفة بالمخاطر كالمشاريع التجارية وقرارات الزواج المصيرية. في هذا الصدد، ثمة أوجه تشابه مهمة بين المجتمعات المحلية السورية المدروسة هنا وشبكات الثقة؛ فالأفراد مرتبطون ببعضهم البعض بكثافة ويعتمدون على بعضهم البعض في أنشطة محفوفة بالمخاطر.

يمكن لشبكات الثقة أن ترتبط بالسلطات السياسية المركزية بأشكال لا تعد ولا تحصى، بدءاً من الانفصال التام وحتى الاندماج. من أمثلة الانفصال التام لشبكة الثقة عن السلطة السياسية المركزية الجماعات البدوية المكتفية ذاتياً، والفرق الدينية القاطنة في مناطق جبلية معزولة، والتي تزداد ندرة في الزمن المعاصر. أما الأمثلة المقابلة، أي شبكات الثقة المندمجة كلياً في السياسة العامة، فهي تزداد شيوعاً—وإن يكن ذلك في المقام الأول في الديمقراطيات الصناعية—ومنها حالات التطوع الفردي والمباشر في الخدمة العسكرية، مقابل الاستفادة من جمعيات المحاربين القدامى، وكذلك انخراط الجمعيات الدينية الرسمية في الأحزاب السياسية والحملات الانتخابية.

يقع بين الحالتين الطرفيّتين—شبكات الثقة المندمجة في السياسة العامة وتلك المنعزلة عنها—عالم سياسة الوساطة، ويطلق تيلي على هذه الأشكال من الارتباطات "علاقات متفاوض عليها"، وهو يميّز بين نوعين من هذه العلاقات: نظم الزبائنية، والاستقلال بالوساطة.[13] في نُظُم الزبائنية، تتعامل شبكة ثقة معزولة مع وسيط من خارج شبكة ثقتها، وهو يقوم بالتفاوض مع السلطة المركزية بالنيابة عنها، ويُعتبر التجار الذين ظهروا في الحرب الأهلية السورية مثالاً على هذا النوع من الشبكات. فمثلاً، ساهم محيي الدين المنفوش، التاجر الصغير الذي أصبح من كبار تجار الحرب في سوريا، في تسهيل التجارة بين منطقتي سيطرة النظام والمعارضة في غوطة دمشق الشرقية، وذلك دون أن يسبق له لعب دور مؤثر في المجتمعات المحلية قبل الانتفاضة (انظر دراسة الدسوقي في هذا المجلد). أما في حالة الاستقلال بالوساطة، فتعترف السلطة السياسية المركزية باستقلالية المجتمع المحلي مقابل ثمن محدد يتم التفاوض عليه، ويأتي قادة المجتمع المستقل من داخل شبكة الثقة؛ ومن أمثلة هذه العلاقة الروابط التي تجمع بين النظام ورجال الدين المسيحيين وعامة المسيحيين في حلب، والتي يقدم روجيه أصفر تصوراً عنها في هذا المجلد.

وهكذا فإن المقاربة القائمة على مفهوم شبكات الثقة تتجنّب تحديد موقع الوسيط أو تعاضد العائلة، في قالب معيّن. فبصفتهم مناط وصل بين مجموعة واسعة من الشبكات المحلية والسلطات الخارجية، والتي تتفاوت أيضاً في مدى قوتها وانفتاحها، يمكن للوسطاء أن يؤدّوا أدواراً وهويات متنوعة، والتي قد تتطور بحسب تغير الموارد ومتطلبات من يَصِلون بينهم. وبالمثل، يمكن أن تتكون شبكات الثقة من عائلة كبيرة منغلقة نسبياً، أو أن تستند أساساً إلى علاقات مباشرة بين سلطة خارجية وأسر صغيرة وأفراد. وحتى في الحالة السابقة للشبكات القائمة على العائلة، يشير تيلي إلى أن وجود هيكل قرابة ما، بالمعنى الرسمي للنسب البيولوجي، لا يستلزم تلقائياً وجود

شبكات ثقة؛ إذ كثيراً ما تُخترع علاقات قرابة وهمية لتبرير وجود شبكات ثقة لا تجمع بين أفرادها صلة قرابة، كما أن جماعات الأقارب لا تصبح شبكات ثقة إلا حين لا يكتفي أفرادها بالإحالة إلى أصلهم المشترك بل يقومون فعلياً بأداء الواجبات التي تنص عليها أيديولوجيا الجماعة (الالتزامات القبلية بالفزعة والدفاع المشترك مثلاً).[14]

فوائد مقاربة الوساطة لفهم الحياة السياسية السورية.

إن الميزة الرئيسة لمقاربة شبكات الثقة أنها لا تضع أشكال الحكم، المستند إلى الوساطة، في فئة مختلفة جذرياً عن أنماط الحكم البرنامجي الأكثر مباشرة، لكنها توضح العمليات والحوافز التي تحول دون المزيد من اندماج شبكات الثقة في السياسة العامة. ففي الحالة السورية، كانت الوساطات والسلطات مستفيدة معاً في كثير من الحالات من اتفاقاتهما، وبالتالي من حرمان المواطنين من المزيد من السيطرة المباشرة على مجريات الأمور السياسية والاقتصادية.

يكشف البحث في الروابط بين المجتمعات المحلية والسلطات الخارجية—ولا سيما الفاعلين الذين يتوسطون هذه العلاقات—عن ديناميكية الفاعلين على الأرض بالتفاوض وإعادة التفاوض على شروط الصفقة مع القوى الخارجية. ولا يعكس الاعتماد على شبكات عائلية ووسطاء بالضرورة أي تعلّق أو تفضيل نفسي عميق للترتيبات التقليدية، بل هو غالباً ردّ على غياب سلطة الدولة، أو على فشل المشاريع الحكومية في الوفاء بوعودها، وفي التضمين التام لمواطنيها. لقد اقترن تراجع أنظمة الرعاية—التي أسّستها دولة الحداثة العربية الاشتراكية—بالاعتماد المتزايد على شبكات الأقارب والقنوات غير الرسمية التي تقدم الرعاية؛[15] وخلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، تسارع باطراد هذا التدهور في أنساق الرعاية المعمول بها في سوريا.[16] وبعيداً عن العالم العربي، يشرح جورجي ديلاروغيان (Georgi Derluguian) التعبئة العرقية والإسلاموية في القوقاز بعد انهيار الاتحاد السوفياتي بمصطلحات شبكية مماثلة. فلقد كافحت شبكات كبار بيروقراطيي الدولة والمنتظمة على أسس عرقية—بفعل سياسة القوميات السوفيتية وليس نتيجة فرز داخلي بين الفاعلين—للسيطرة على مواردها المحلية بعد انهيار الدولة السوفيتية، كما أخذت تحشد الآخرين من أجل قضيتها على أسس عرقية، مما تسبب في اندلاع نزاعات على أسس عرقية.[17]

من جهة أخرى، يساعد مفهوم الوساطة المراقبين على التوفيق بين صور متناقضة للدولة السورية، تتجلى في تضارب تصريحاتها الرسمية وأفعالها على الأرض. إنّ بحث أرميناك توكماجيان في هذا المجلد، حول آليات حل النزاعات العائلية في المناطق الريفية في سوريا، يوضح كيف تزعم الدولة السورية أنها تعامل جميع مواطنيها على قدم المساواة، وبموجب مدونات قانونية رسمية، فيما تمتنع أجهزتها الأمنية، في معظم الأحيان، عن التدخل في النزاعات العنيفة التي تنشب بين العائلات. فهي كثيراً ما تمتنع عن اعتقال الأطراف المسؤولة عن الانتهاكات، وتمارس بدلاً من ذلك، ضغطاً غير مباشر على الأعيان المحليين لتحقيق المصالحة، وذلك باستخدام آليات حل نزاع

تقليدية. في هذا الصدد، تشبه الدولة السورية ما يدعوه جويل مجدال (Joel Migdal) نظام "الهيمنة المبعثرة"، حيث "لا تتمكن الدولة ولا أية قوة اجتماعية أخرى من تحقيق الهيمنة على جميع أنحاء البلاد، وحيث يمكن جذب أطراف من جسم الدولة في اتجاهات مختلفة للغاية".[18] من هنا فإن التركيز على الوسطاء يلفت الاهتمام نحو الفاعلين الذين يربطون بين المجتمعات المحلية والدولة، وكذلك نحو استقلالية وتضارب صلاحيات الجهات الحكومية المخولة بتنفيذ السياسات الصادرة عن العاصمة الوطنية.

إن التركيز على الوسطاء مهم بشكل خاص لفهم كيفية تشكّل المنظومة الاجتماعية-السياسية خلال الحرب وفيما بعدها. وقد تطور مؤخراً مسار بحثي يتناول النزاع العنيف داخل البلد الواحد، كما يركز على ما تسمّيه آنا أرهونا (Ana Arjona) "المنظومة الاجتماعية في زمن الحرب".[19] فحتى في الأنظمة السياسية التي تعيش حرباً أهلية، ثمة مناطق كثيرة ستخلو من النزاع النشط، وثمة قواعد تفاعل بين السكان والجهات الحكومية والميليشيات ستتطور فيها، سواء بشكل رسمي أو غير رسمي، بهدف إدارة العنف. إن لحجم تعويل جماعات المتمرّدين على المجتمع المحلي، ومدى صلابة مؤسسات ما قبل النزاع ضمن المجتمعات المحلية، أثراً كبيراً على كيفية تعامل هذه الجماعات مع السكان المدنيين ومع أي منهم ستتفاعل. من الجدير بالذكر، أن الأبحاث التي تتناول حروب أفريقيا السوداء، تعتبر الهياكل الوسيطة عاملاً مهماً في فهم ارتباط مجموعات المتمردين بالسكان المحليين، وفهم كيفية تأمين المجتمعات المحلية لاحتياجاتهم اليومية. كما يعتبر وليام رينو (William Reno) تركيبة الشبكات بين المجتمعات المحلية وسلطات الدولة المركزية، قبل بداية العنف، عنصراً أساسياً لشرح علاقة الجماعات المسلحة بالمجتمعات المحلية، وذلك خلال الفترة التي لا تحوز فيها أي قوة خارجية واحدة على سلطة ترابية كاملة.[20]

إن ديناميكيات الحياة في زمن الحرب في سوريا قد زادت من أهمية العلاقات غير الرسمية مع النظام وغيره من القوى الخارجية، سواء بالنسبة للمواطنين العاديين أو للفاعلين الأقوياء. فعندما بدأت بعض المناطق تخرج عن سيطرة النظام، توقفت مؤسسات الدولة عن تقديم الخدمات، وأخذت الجماعات العسكرية تتنافس على السيطرة على المزيد من الأراضي. في هذه البيئة، أصبحت الصلات المباشرة وجهاً لوجه مع قادة الميليشيات، والتجار، ومسؤولي النظام، الوسيلة الرئيسة لضمان الأمان المادي وتوفير السلع الأساسية (انظر دراستَي الدسوقي والصيداوي في هذا المجلد). وبالمثل، حيثما سعى النظام ومنافسوه إلى السيطرة على الأراضي، كانوا مضطرين لاستقطاب الفاعلين المؤثرين من المجتمعات المحلية بطريقة أو بأخرى—مثلاً عبر استيعاب الميليشيات المحلية في قواتهم الخاصة، أو دفع مبالغ مجزية، أو تقديم خدمات للمجتمعات المحلية.[21]

أخيراً، قد تساعد عدسة الوسطاء في تسليط الضوء على عمليات إعادة الإعمار في أعقاب الفترة التي تغطيها دراسات هذا المجلد. كذلك ثمة أدبيات أكاديمية هائلة تتناول دور المؤسسات الدولية في إعادة الإعمار بعد الحرب،[22] لكن المسار الذي سلكه النزاع السوري لا يتوافق مع المسار المعتاد للنزاعات؛ فقد استعاد النظام الحالي معظم أجزاء البلاد التي فقدها خلال سنوات الحرب، وهو يقوم مع حلفائه الأجانب بإعادة تشكيل النسيج المادي

والاجتماعي للمناطق التي سبق أن وقفت ضده. إن هامش الحرية الواسع الذي يتمتع به النظام السوري الحالي في حوكمة ما بعد الحرب، يشير إلى انعدام احتمال أي تدخل لمجتمع دولي محايد وحسن النية. وفي الحقيقة، فإن المسار السوري يستدعي التشكيك في النموذج النظري السائد حول إعادة الإعمار بعد الحرب، والقائم على مفهوم "الدولة الهشة"؛ أي فكرة أن "هشاشة" الدولة هي ما تسبب بالنزاع في المقام الأول، وأن بإمكان أطراف النزاع التعاون على بناء مؤسسات جديدة بمساعدة المجتمع الدولي.[23] إن التنبّه لعمليات المصالحة التي يعقدها بعض الفاعلين المحليين المتمرّدين سابقاً مع النظام، ولطبيعة الشركاء الذين يختارهم النظام وحلفاؤه كشركاء له في جهود إعادة الإعمار، من شأنه تقديم نظرة معمقة حول الفصول التالية لهذه السيرورة.

إن الفكرة المتكررة في دراسات هذا المجلد أنه، رغم كل الدمار الذي لحق بالنسيج المادي والاجتماعي للبلاد، فإن الأساليب الأساسية التي يستعملها النظام للتواصل مع المجتمعات المحلية لم تتغير فعلياً. فطوال سنوات النزاع العنيف، كان النظام ينمّي علاقات غير رسمية مع أفراد مؤثرين داخل المجتمعات المحلية بهدف إخضاعها. إن فهم كيفية استعادة هذه العلاقات أو إعادة تشكيلها مجدداً من حطام المنظومة الاجتماعية-السياسية القديمة، يوفر أفضل المفاتيح لفهم بناء المنظومة الجديدة.

المراجع والمصادر

1. Nikolaos van Dam, The Struggle for Power in Syria: Politics and Society Under Asad and the Ba’th Party (London: I. B. Tauris, 2011), ch. 9.

2. لا نعني بمصطلح "مجتمع محلي" التعبير عن جماعة دينية أو قومية كاملة، بل عن مجموعة من الأفراد الذين تربطهم روابط اجتماعية شخصية؛ وهي شبكات أصغر من أن تشمل كامل الجماعات الإثنية. ومع ذلك فإن المجتمعات المحلية تتكون عادة من أبناء نفس المجموعة الدينية والقومية، لأسباب عديدة أهمها ميلهم للزواج الداخلي من بعضهم البعض لإعادة إنتاج المجتمع.

3. Albert Hourani, “Ottoman Reform and the Politics of Notables,” The Emergence of the Modern Middle East (Oxford: Macmillan Press, 1981), p. 44.

4. Charles Tilly, Explaining Social Processes (Boulder: Paradigm Publishers, 2008), p. 69.

5. James Gelvin, “The ‘Politics of Notables’ Forty Years After,” Middle East Studies Association Bulletin, no. 40 (1), 2006, pp. 19–29.

6. Ibid., p. 24.

7. See, for example, Jane Hathaway, The Arab Lands under Ottoman Rule, 1516-1800 (Harlow: Pearson Longman, 2008); Dina Rizk Khoury, State and Provincial Society in the Ottoman Empire: Mosul, 1540-1834 (Cambridge: Cambridge University Press, 1997); and Ehud Toledano, “The Emergence of Ottoman-Local Elites (1700-1900): A Framework for Research,” Ilan Pappé and Moshe Maoz (eds.), Middle Eastern Politics and Ideas: A History from Within (London: Tauris Academic Studies, 1997), pp. 145–162.

8. James Gelvin, “The ‘Politics of Notables’,” p. 24.

9. James Scott, “Patron-Client Politics and Political Change in Southeast Asia,” American Political Science Review, 1972, no. 66 (1), p. 93.

10. Ibid., p. 95.

11. Ibid., p. 96.

12. Charles Tilly, Trust and Rule (Cambridge: Cambridge University Press, 2005), p. 12.

13. Ibid., p. 110.

14. Ibid., p. 46.

15. See, for example, Anne Marie Baylouny, Privatizing Welfare in the Middle East: Kin Mutual Aid Associations in Jordan and Lebanon (Bloomington: Indiana University Press, 2010); and Sami Zubaida, 2012. “The ‘Arab Spring’ in the Historical Perspectives of Middle East Politics,” Economy and Society, 2012, no. 41 (4), pp. 568–579.

16. Laura Ruiz de Elvira and Tina Zintl, “The End of the Bathist Social Contract in Bashar al-Asad’s Syria: Reading Sociopolitical Transformations Through Charities and Broader Benevolent Activism,” International Journal of Middle East Studies, 2014, no. 46 (Special Issue 02), pp. 329–349.

17. Georgi Derluguian, Bourdieu’s Secret Admirer in the Caucasus : A World-System Biography (Chicago: University of Chicago Press, 2005).

18. Joel Migdal, State in Society: Studying How States and Societies Transform and Constitute One Another (Cambridge: Cambridge University Press, 2001), p. 100.

19. Ana Arjona, Rebelocracy: Social Order in the Colombian Civil War (New York: Cambridge University Press, 2016).

20. William Reno, “The Politics of Violent Opposition in Collapsing States,” Government and Opposition, 2005, no. 40 (2), pp. 127–151.

21. Kheder Khaddour, The Coast in Conflict: Migration, Sectarianism, and Decentralization in Syria's Latakia and Tartus Governorates (Berlin: Friedrich Ebert Stiftung, 2016), http://library.fes.de/pdf-files/iez/12682-20160725.pdf.

22. For example Desha Girod, Explaining Post-Conflict Reconstruction (New York: Oxford University Press, 2015).

23. Steven Heydemann, "Civil War, Economic Governance & State Reconstruction in the Arab Middle East." Daedalus, 2018, no. 147 (1), pp. 48–63.

سياسة الوجهاء الريفيين

أرميناك توكماجيان

مقدّمة

مع اندلاع الانتفاضة السورية، سعى النظام لاجتذاب الوجهاء الريفيين في عدة مناطق سورية طلباً لمساعدتهم في احتواء الاحتجاجات داخل مجتمعاتهم. فخلال الأسابيع الأولى، أرسل كبار مسؤوليه إلى المدن المنتفضة، كدرعا مثلاً، كما استقبل وفوداً ضمت وجهاء من مختلف أنحاء البلاد. وهو بذلك كان يستند إلى هيكل وساطة سابق كانت قوات الأمن تستخدمه لاحتواء النزاعات في أرياف سوريا. فبالتهديد باستخدام مستويات مرتفعة من العنف، استغلت قوات الأمن مراراً أشكال النفوذ المحلية للوجهاء الريفيين لحل النزاعات المجتمعية عبر عمليات مصالحة غير رسمية.

لم تُجدِ هذه الآلية نفعاً في مواجهة الاحتجاجات المنتشرة؛ فلقد التقى كبار المسؤولين الأمنيين وجهاء درعا، كما حاولت قوات الأمن استخدام علاقاتها القائمة في إدلب—دائماً على أمل وقف الاحتجاجات—لكن أخذت رقعة الحراك الاجتماعي بالاتساع. لقد فشلت في الانتفاضة، وفي المقام الأول، أساليب النظام المجربة (والناجحة سابقاً) في التعامل مع الفاعلين الاجتماعيين، وذلك بسبب استخدام قوات الأمن، منذ البداية، مستويات مرتفعة من العنف، مما قضى على احتمالات أي وساطة ذات جدوى. بالإضافة إلى ذلك، ومثلما أظهرت الانتفاضة بوضوح أكبر، لم يكن للعديد من هؤلاء الوجهاء بالضرورة سلطة على جموع المحتجين ضمن مجتمعاتهم، كما قد لا يمثّلوهم، بخلاف الاعتقاد السائد لدى بعض أطراف النظام على الأقل.

لفهم مقاربة النظام لاحتواء الانتفاضة عبر هيكل الوساطة، وسبب فشلها، تحلل هذه الورقة العلاقات التي طورها النظام مع الوجهاء الريفيين، ودورها في احتواء النزاعات المجتمعية قبل الانتفاضة. وقد يستطيع المرء أن يجد الإجراءات الموصوفة في هذا البحث، في مختلف القرى والبلدات والمدن الصغيرة في سوريا، بالرغم مما قد يوجد من تباينات محلية كبيرة، لكن الأمثلة الواردة في هذه الورقة، هي مستقاة بشكل أساسي من المناطق الريفية في محافظتي إدلب ودرعا.

لقد استندت قوات الأمن، قبل الانتفاضة، وفي كثير من الأحيان، على هيكل وساطة كبديل غير رسمي لمنظومة حل النزاع الحكومية، وذلك لتسوية النزاعات الكبيرة بين العائلات في أرياف سوريا. كما مثّلت النزاعات التي نشبت بين المدنيين، ثم تصاعدت لتشمل عائلاتهم الممتدة، تهديداً لاستقرار الناحية، وخطراً قد ينتقل إلى البلدات المجاورة. وبذلك، كان على قوات الأمن الاختيار: إما اتباع الإجراءات القانونية الرسمية الخاصة بالاعتقالات، واتهام المشتبه بهم، وإخضاعهم للمحاكمات والعقوبات؛ أو تشجيع الأطراف على إجراء عملية مصالحة عرفية بين العائلات المتنازعة بوساطة الوجهاء المحليين. كان يمكن للوجيه في إدلب أو درعا أن يكون من شيوخ العائلة، أو رجال الدين، أو الزعماء القبليين، أو ببساطة رجلاً متعلماً أو ثرياً وصاحب نفوذ محلي؛ وفي العديد من الحالات، كان الوجيه يتمتع بعدد من هذه المواصفات. هذا وقد كان يجري التفاوض على شروط الاتفاق واعتمادها من قبل شيوخ العائلات المتنازعة.

كان عنصر القوة سمة مميزة مهمة في علاقة الأمن بالوجهاء والعائلات المتنازعة. ففي نزاعات كهذه، كانت الأجهزة الأمنية تنشر وحدات حفظ النظام لوقف الاقتتال، واعتقال الأشخاص، وبسط سيطرتها على الوضع. ولأنها كانت تملك اليد العليا وصلاحيات قضائية وخارج نطاق القضاء، فقد كان بمقدور هذه الأجهزة استخدام مستوىً مرتفع من العنف، لكنها كانت غالباً تلوّح بفعل ذلك كتكتيك فعال لتوجيه النزاع نحو مصالحة غير رسمية. وغالباً ما كانت قوات الأمن، وكذلك الوسطاء، يجدون في هذه الطريقة حلاً أسرع وأكثر فاعلية ودواماً.

لم يكن هيكل إدارة النزاعات المحلية هذا ذا جدوى خلال المراحل المبكرة من الانتفاضة، وذلك في المقام الأول بسبب عاملين. أولاً، لقد ابتعد منطق العنف الذي استخدمته قوات الأمن للتعامل مع الاحتجاجات المبكرة عن شكله السابق، أي الذي استُخدِم في النزاعات بين العائلات، حيث استخدمت العنف المفرط بشكل فعلي، وهو الذي كانت تهدد باستخدامه لتوجيه النزاعات نحو المصالحة. وكنتيجة، انتهك هذا التغير في المبدأ الاتفاقَ الضمني القائم بين قوات الأمن والوجهاء فيما يتعلق بالحد المقبول وغير المقبول من العنف. كان إطلاق النار على المحتجين عنفاً مرفوضاً ولا يمكن التسامح فيه، سواء من قبل الوجهاء أو المحتجين ضمن مجتمعاتهم. لقد غذّى هذا العنف الثورة نتيجة كسره العلاقة بين ضباط الأمن والوجهاء في العديد من الحالات، مما قضى في النهاية على أي فرصة للوساطة.

أما السبب الثاني لعدم جدوى هيكل الوساطة، فهو ما كشفته الانتفاضة من تحول طويل وبطيء في العلاقة بين الوجهاء والشباب ضمن مجتمعاتهم. إذ يشير تواصل النظام مع الوجهاء إلى قناعته الراسخة بنفوذهم في مجتمعاتهم، لكن الأحداث في درعا وإدلب تشير إلى أنه لم يملك أحد تقريباً—بما في ذلك كبار السن—تمثيلاً أو سطوة فاعلة على المحتجين. فكثير من هؤلاء لم يكونوا مقتنعين بالضرورة بهيكل الوساطة كطريقة للتفاهم مع نظام قد استخدمت قواته الأمنية ضدهم أشكالاً غير مقبولة من العنف. وبعد ذلك، ازدادت هامشية دور الوجهاء—الذين ربما بقوا وجهاء بالاسم لكنهم لم يعودوا وسطاء—مع تزايد العنف المضاد من قبل المحتجين، ثم

مع ظهور أولى علامات التمرد المسلح،

أولاً: آلية بديلة لإدارة النزاع قبل الانتفاضة

استند النظام بشكل رئيس على قواته الأمنية لإدارة النزاعات العائلية، في حال تصاعدت وخرجت عن سيطرة الشرطة، وهددت استقرار منطقة النزاع. وعلى الرغم من اختلاف الظروف المحيطة بالحالات الفردية والنواحي؛ إلا أن هناك سمة حاضرة في جميع حالات الوساطة التي حدثت، وهي علاقة القوة غير المتكافئة بين الأمن والفاعلين الآخرين الذين لهم علاقة في النزاع. فبعد احتواء الوضع، كانت الأجهزة الأمنية تهدد باستخدام مستويات مرتفعة من العنف ضد الجناة، لكن كانت تمتنع عن ذلك، حيث كانت تكتفي بالتهديد بالعنف البالغ لمنع تعاظم النزاع، وللدفع نحو التسوية عبر عمليات مصالحة غير رسمية.

وبالنظر إلى الصلاحيات الواسعة التي كانت تتمتع بها قوات الأمن، إضافة إلى سمعتها كجهة مستعدة لاستخدام هذه الصلاحيات، قد يتساءل المرء لماذا لم تكن تحتجز جميع الأطراف المعتدية من كِلا العائلتين وبدء دعوى قضائية. كانت قوات الأمن تجد أداة المصالحة غير الرسمية أكثر فاعلية لحل النزاعات، كما قد تشير إمكانية استخدام المؤسسات الرسمية لدعم أو تسهيل المصالحة غير الرسمية، إلى وجود مقاربة لمصالحة بديلة، منهجية نسبياً.

1- التهديد بالعنف كتكتيك فعال

ليست المشاركة الرسمية في عمليات المصالحة المحلية غير الرسمية، جديدة، أو من شأن أجهزة المخابرات حصرياً، إلا أن هذه الأخيرة بدأت تأخذ دوراً مركزياً في هذه العمليات منذ وصول البعث إلى السلطة. فمع توسع الدولة منذ ستينات القرن الماضي، ازداد تدخّلها في النزاعات المحلية، ليس عبر فرض القوانين والأمن وحسب، بل أيضاً عبر المشاركة في عمليات حل النزاعات غير الرسمية. كان الاتحاد العام للفلاحين في ستينات القرن الماضي أحد الأمثلة على ذلك، حيث كان يحل النزاعات بين الفلاحين لمنع تحوّلها إلى عداوات عشائرية وتوريط القرية بالكامل في النزاع.[1] والمثال الآخر، الذي كثيراً ما يؤتى على ذكره، هو تدخل أعضاء مجلس الشعب المرتبطين بمكان النزاع، إذ كانت تساعدهم هويتهم المزدوجة، الرسمية وغير الرسمية، على تسهيل عملية المصالحة.

مع وصول البعث إلى السلطة، وخاصة بعد تمرد الإخوان المسلمين (1976-1982)،[2] أخذت الأجهزة الأمنية تتولى تدريجياً دور وساطة أكثر مركزية في النزاعات المجتمعية. فقد اكتسبت صلاحيات قضائية وخارج نطاق القضاء لاستخدام العنف لإدارة النزاعات في المجتمع، بما في ذلك النزاعات بين العائلات، إلا أنها غالباً ما استخدمت شكل قوة محدد لإدارتها. فبعد احتواء النزاع فعلياً على الأرض، وبدلاً من اتباع الخطوات التقليدية بفتح قضية تنتهي

بحكم قضائي رسمي، كانت الأجهزة الأمنية تهدد باستخدام مستويات مرتفعة من العنف، للضغط على العائلات المتنازعة والدخول في عملية مصالحة غير رسمية.

كان هذا هو الحال عندما اقتتلت العائلات فيما بينها، وبشكل كبير، سنة 1996 في سراقب، المدينة الواقعة في محافظة إدلب والبالغ عدد سكانها حوالي 30 ألف نسمة. وقتها اشتبكت عائلة كبيرة مع أخرى أصغر منها ولكن معروفة بشوكتها. وريثما تمكنت الشرطة المحلية من احتواء الوضع، أودى الاقتتال بحياة شخصين من الجانبين. لكن ذلك لم يكن حلاً، فقد انفجر الوضع مرة أخرى بعد أسبوعين. وفيما يلي، توضح الأحداث اللاحقة لهذه القضية شكل تدخل قوات الأمن وأساليبها في التهديد بالعنف، وذلك لدفع النزاع نحو مصالحة غير رسمية.

بعد بضعة أسابيع عندما انفجر الوضع مرة أخرى، جاء حوالي 50 شخصاً من العائلة (أ) يطرقون باب العائلة (ب) بطريقة مهينة. وعلى الرغم من كون العائلة (ب) أقل عدداً، إلا أن أحد أبنائها الأصغر سناً لم يستطع تحمل الإهانة، فأخذ مجرفة وفتح الباب وهاجم، باتراً ذراع أحدهم، وكاسراً جمجمة آخر، إلخ. تواصلت الشرطة مع قوات الأمن، التي نشرت ثلاث وحدات لإنفاذ القانون، أي حوالي 300 شخص. وهؤلاء جاءوا وضربوا واعتقلوا وأوقفوا الاقتتال. ولكن ريثما وصلوا تمكن بعض أفراد العائلتين من الهرب، فتمركز الجنود في منازلهم، مع نسائهم، وأكلوا وشربوا على حسابهم إلى أن جاء الجناة وسلّموا أنفسهم.[3]

انطوى نشر وحدات إنفاذ القانون، واعتقال الناس، واحتلال المنازل، على استعراض واضح للقوة—أي كان تذكيراً بأن النظام قوي وقادر على استخدام العنف البالغ. ومما لا شك فيه، لقد كانت هذه الأساليب—ولا سيما غزو المساحة التي تُعتبر خاصة بالنسبة للناس—مقلقةً لعائلات الضحايا، لكنها بقيت ضمن الإطار الذي يمكن احتماله، بسبب ظرفيتها ووقوعها في إطار التهديدات لا الأفعال. لقد كانت قوات الأمن تظهر احتمالية استخدام عنف بالغ، أو عنف لا يمكن احتماله، من أجل إجبار الأطراف المتحاربة على عقد اتفاق مصالحة تُرفع بموجبه مثل هذه التدابير غير المريحة.

يمكن أن يتخذ استعراض القوة أشكالاً مختلفة بحسب حجم النزاع والناحية التي يجري بها. ففي سنة 2010، شهدت بلدة إحسم، الواقعة وسط محافظة إدلب والبالغ عدد سكانها ستة آلاف، اقتتالاً كبيراً بين عائلتين كبيرتين، زعزع استقرار القرية بأكملها. فاضطرت وحدات إنفاذ القانون إلى حصار المدينة مدة شهر إلى حين التوصل إلى حل من خلال مصالحة غير رسمية.[4] وفي نزاع آخر في التسعينات، في قرية قرب مدينة درعا، كان على قوات الأمن نشر ما يصل إلى 1,500 عنصراً لاحتواء نزاع آخر بين عائلتين كبيرتين.[5] إلا أنه وفي جميع هذه الحالات، كان يجري التهديد باستخدام العنف بشكل تكتيكي بغاية إجبار الجانبين على المصالحة.

وقد كانت تُستخدم كذلك الاعتقالات كتكتيك للضغط على العائلات للتصالح، بدلاً من صدور أحكام بالسجن

لمدة طويلة بحق أبنائها. فقد كان يعني توقيف أحد المتهمين فتح تحقيق عسير، ودعوى قضائية، وربما عقوبة سجن لمدة طويلة، ولكن لم يكن بالضرورة ليحدث ذلك؛ فمن الناحية العملية، كان التوقيف مجرد إجراء مؤقت للضغط على العائلات المتنازعة. في إحسم، على سبيل المثال، ألقت قوات الأمن القبض على 55 شخصاً. وعند حل النزاع باتفاق مصالحة تضمن تعويضات للضحايا، تم إسقاط أو تخفيف جميع التهم.[6]

كان للأحداث في سراقب ديناميكية مختلفة، لكن نهايتها كانت مشابهة لتلك في إحسم. فالشاب من العائلة (ب) الذي استخدم المجرفة، تسبب بشلل دائم لأحدهم، لذا لم يتم إسقاط التهم الموجّهة إليه، ولكن بمجرد وصول قوات الأمن كان قد هرب اتباعاً لمبدأ "من يقتل يهرب" تفادياً للثأر. خلال عملية المصالحة قال والده: "إذا وجدتموه اقتلوه". لجأ الأب لهذه الخطوة لنزع فتيل النزاع، لكن ابنه في ذلك الحين كان قد غادر البلاد نهائياً.[7]

من الممكن أيضاً، خاصة في حالة القتل غير المقصود، أن يتوجه الجاني مباشرة فور وقوع الحادث إلى الشرطة ليحمي نفسه من الثأر. بعد بضعة أيام أو أسابيع، يأتي شيوخ عائلة الجاني لرؤية نظرائهم من عائلة الضحية لإبرام اتفاق يستعيد به الأول حريته. يعني الاتفاق في كثير من الأحيان دفع الدية، والتي يمكن الاتفاق عليها أثناء عملية المصالحة.[8] فيما يلي، يستذكر أحد وجهاء اليوم حادثاً مرورياً تسبب به عمه، حين كان شاباً يعيش في حلب، والذي أدّى لوفاة أحدهم نهاية الثمانينات.

> قبل الذهاب إلى جنازة الضحية، ذهبنا أولاً إلى قريتنا شمالي حلب لنطلب تمثيلاً من وجاهاتهم. بدأ الهمس حول الدّية أثناء الجنازة. كانوا يتحدثون عن مئة ألف ليرة سورية، وهو مبلغ كبير حينها. فجأة صاح شيخ قريتنا قائلاً لشيخ قبيلة الضحية: 'هؤلاء (في إشارة إلى عائلتنا) يحضرون جنازاتنا ونحضر جنازاتهم، يحضرون أعراسنا ونحضر أعراسهم، وفهمك كفاية'. بعد لحظة من الصمت، جمعنا عشرين ألف ليرة سورية وأعطيناها للعائلة وبذلك تمت تسوية النزاع.[9]

ومن أحد الأشكال الأخرى لهذا التكتيك أيضاً، "احتلال" مساحات الناس الخاصة، أي السكن في منازلهم، مع وجود النساء بداخلها. فهو يلامس شرف الرجال في سياق ريفي محافظ دون أن ينتهكه؛ وبذلك تظل هذه الممارسة ضمن حدود المسموح به، لأنها تبقى تهديداً لا انتهاكاً فعلياً لشرف الرجال. ومثل الحالة المذكورة أعلاه في سراقب، كانت هذه الطريقة فعالة أيضاً في نزاع وقع في قرية بريف حلب الشمالي. فبعد فشل بضع محاولات في حل نزاع بين عائلتين، تدخلت قوات الأمن، وأقام بضعة عناصر أمن في منزل كل من مرتكبي الجريمة "يأكلون ويشربون مجاناً". وقد ظلوا في "غرفة منفصلة دون مضايقة أي شخص، مع التفوّه بكلمات من قبيل: 'آه، لديكم خروف، ألن تقدموا لنا القليل منه؟'". في نهاية المطاف، ضغطت العائلات على أقاربها لحل القضية.[10] كما يتضح استعمال هذا التكتيك الفارق أيضاً—والمستخدم كوسيلة ضغط على العائلات من أجل مصالحتها—في نزاع جرى بالقرب من مدينة درعا، والذي تطلب 1,500 عنصر لاحتوائه، والجنود "مكثوا فعلياً في المنازل لمدة شهر: يأكلون ويشربون

وينامون" إلى أن وافق الجانبان على التصالح.[11]

يوضح أحدث البعثيين المخضرمين من إدلب كيفية مواجهة قوات الأمن لهذه المواجهات المجتمعية بقوله:"بإمكان الدولة أن تسحقكم، أو يمكن لكم أن تتصالحوا وهكذا الكل سيربح".[12]

2- المصالحة تحت تهديد العنف

إنّ البديل عن "السحق" هو عملية مصالحة غير رسمية تنتهي باتفاق بين الأطراف المتقاتلة يلعب فيه وجهاء المدينة، بضغط شديد من قوات الأمن، دوراً وسيطاً جوهرياً. إذ يكفي تصور الإزعاج المحتمل الناتج عن التعامل مع قوات الأمن لتحقيق المصالحة بين الفاعلين الاجتماعيين، والذين يفضلون مصالحة سريعة لتجنب التدخل الأمني، خاصةً في حالات النزاعات الصغرى. يتضح عامل الضغط أكثر، في الحالات التي تنشر فيها قوات الأمن وحدات إنفاذ القانون، أو تشارك في فريق الوساطة جنباً إلى جنب مع وجهاء بارزين. وهي بذلك تستغل بفعالية تقليد المصالحة، ونفوذ وشرعية الوجهاء لنزع فتيل النزاع ومنعه من التصعيد.

في كثير من الأحيان، كانت العائلات المتنازعة تتصالح فيما بينها دون مزيد من التأجيج، لأن ذلك قد يعني تدخلاً أمنياً من خلال قوات الأمن، والتي هي في نهاية المطاف أقوى مؤسسات النظام؛ فهي تملك صلاحيات خارج نطاق القضاء، وسمعة سيئة في أغلب الأحيان. يروي أحد وجهاء درعا عن ضابط أمن كبير في المحافظة بقوله: "كانوا يخافونه، فقد تسبب بأذى للكثير من الناس".[13] كان تجنب التدخل الأمني يعني ببساطة تسوية أسرع، بلا اعتقالات ولا عنف ولا تهديد بالعنف.كان مزيج من كلا المبرّرين دافعاً جزئياً لاتفاق مصالحة بين عائلتين من قبيلة البقارة في إحدى قرى شمال حلب، وانتهت بمعرفة قوات الأمن، لكن دون تدخلها. يستذكر أحد الوجهاء تجربته مع الوساطة في قريته قائلاً:

> كنت مرة في متجري في مدينة حلب عندما جاء أخي 'قائلاً يلا إمشِ، علينا أن نذهب إلى القرية'". بعد مقابلة شيخ العائلة الأولى وإقناعه بالتصالح، ذهب فريق الوساطة إلى العائلة الثانية. يتابع الوجيه: "قلت لشيخ العائلة الثانية 'أبي وأبوك كانوا متل الإخوة، الله يرحمهما'. بهذه الكلمات المختارة بعناية، نجح وفدنا مع العائلة الثانية أيضاً. وقد احتفت العائلتان بالإنجاز على وليمة حافلة.[14]

لا يعني التدخل الرسمي بالضرورة تدخل قوات الأمن، فهناك نمط شائع يتمثل بتدخل أعضاء مجلس الشعب ذوي المعارف الشخصية مثلاً ضمن المجتمع المحلي الذي يحصل به النزاع، رغم أن الحدود بين المسؤول الرسمي والوجيه في هذه الحالات تصبح ضبابية. كان هؤلاء الأشخاص مقبولين لدى النظام، وكان عليهم التمتع بالقدرة الشخصية على التأثير في الأطراف المتنازعة. كان هذا هو حال أبو رومية، الوجيه البارز من سهل حوران في درعا،

وعضو مجلس الشعب منذ سنة 1990. كان أبو رومية معروفاً، وكانت تتسامح معه قوات الأمن باعتباره من يحلّ النزاعات، كما كان العديد يحترمونه كحَكَم عادل. قال أحد سكان حوران محاولا تشخيص وضعه: "تمشي وتمشي ولا تكاد تغادر أرضه، كان يملك أراضٍ شاسعة. وبالطبع لم يقم بأي عمل زراعي بنفسه، بل كان يساعد الناس، ويقرضهم المال، ويحل المشاكل. فينا نقول شغلته كانت حل المشاكل".[15]

امتلك أبو رومية شخصية الوسيط الريفي المثالي. إذ كان قادراً على الوصول إلى أصحاب النفوذ من خلال منصبه كعضو في مجلس الشعب، وكان يتمتع بمباركة قوات الأمن. وفي الوقت نفسه، كان وجيهاً محترماً، وصاحب ثروة طائلة تلعب دوراً أساسياً في تحديد الوجاهة. وقد استخدم قوته الرسمية، واحترامه، وأمواله، للتوسط في النزاعات، و"حماية" موارد الدولة، أثناء التعامل مع النزاعات المحلية. وبالمحصلة، كان لدى النظام نزاعات متأججة أقل، ولدى أطراف النزاع تسويات أسرع، وبدون تدخل أجهزة الأمن، فيما أعيد انتخاب أبو رومية مجدداً لمجلس الشعب منذ سنة 1990، أساساً بسبب تأييد الدولة، وأيضاً بسبب الأصوات التي كان يحصلها نتيجة شعبيته.

ويتضح أكثر استخدام قوات الأمن للتقاليد المحلية والوجهاء، حينما تكون موجودة على الأرض، فتُظهر بشكل مباشر أنها قادرة على استخدام مستويات مرتفعة من العنف. وبالتالي فإنها تستفيد من تقاليد المصالحة المحلية، ومن الشرعية التي يمتلكها الوجهاء، للحفاظ على استقرار المنطقة. وهو ما يتم عبر وضع الطرفين المتنازعين بين خيارين: إما المصالحة أو التمرد ضد النظام. لقد كانت هذه هي الديناميكية التي فعلت فعلها في حالة إحسم، إذ كان لتكرار النزاع بين العائلات أن زعزع استقرار البلدة بأكملها، وكان على العائلات إما التصالح أو مواجهة قوات الأمن التي راحت تحاصر المدينة، وتلقي القبض على مرتكبي أعمال العنف.[16] وقد كان لقضية سراقب نفس النتيجة، إلا أن الفرق كان مشاركة ممثلي قوات الأمن في فريق التفاوض الذي أخذ يجول بين العائلتين بحثاً عن اتفاق مشترك.[17] كان لإعطاء فرصة للمصالحة غير الرسمية مبرر بسيط: إذ إنه غالباً ما كان أكثر فعالية واستدامة، وكانت قوات الأمن على دراية بذلك.

3- طريقة أكثر فعالية لحل النزاع؟

بالنظر إلى الصلاحيات القضائية وتلك خارج نطاق القضاء التي تتمتع بها أجهزة المخابرات، وبالنظر إلى قدراتها ولما لها من تاريخ من الاستعداد لاستخدامها، قد يتساءل المرء لماذا لا "يسحقون" أطراف النزاع دائماً. تشير الأدلة إلى أن قوات الأمن ترى أحياناً المقاربة البديلة—التي تستخدم تقاليد المصالحة والسلطة المحلية للوجهاء، وتحل النزاع تحت تهديد العنف البالغ بدون ممارسته—خياراً أكثر فعالية، وحتى ضرورة في بعض الحالات النادرة. ثمة حتى مؤسسات حكومية مخصصة لدعم عملية المصالحة البديلة غير الرسمية هذه.

في منتصف عقد 2000، تصاعد خلاف مالي بين أفراد من جماعة قبلية نافذة في الجزء الشرقي من مدينة حلب، المليء بالعشوائيات، وأبناء أقلية دينية تعيش في المدينة، مما رفع احتمالية حدوث صدامات عنيفة. كان بعض أفراد المجموعة الأخيرة يدينون بقروض غير رسمية لمتاجر تملكها الجماعة القبلية، والذين عرضوا صفقات غير مواتية إطلاقاً. أصبحت الديون المتراكمة أحد دوافع أبناء الجماعة القبلية لمضايقة وتهديد أبناء الأقلية، إلى أن طلبت الأخيرة في نهاية المطاف المساعدة من ممثليها الرسميين السياسيين والدينيين.

يروي أحد هؤلاء الممثلين، الذي لعب دور وسيط بين الدولة والأقلية، وتفاوض مع الممثلين القبليين، كيف تم حل القضية من خلال التصالح غير الرسمي.

> ذهبنا أولاً إلى رئيس الأمن في الحي، الذي لم يستطع تقديم المساعدة. كما لم نستفد من مساعدة رؤسائه أو المحافظ. فحملنا حالنا ورحنا ع الشام فذهبنا إلى الشام لنقابل مسؤول أمني رفيع المستوى[18]جاء إلى حلب. وبدون فتح تحقيق رسمي، أمر قوات الأمن المحلية باعتقال بضعة أشخاص من العائلة الكبيرة، ثم دعا أحد رؤوسها "الذي جاء ومعه الهدايا، وتم استقباله بحفاوة بالغة.

كان الهدف إجبار العائلة على التفاوض على صفقة مواتية للطرفين.وبالتالي تم حل هذه القضية من خلال اتفاق مصالحة غير رسمية، حيث كان على المدينين بالقروض أن يردوها ولكن بشروط معقولة. ختم الوسيط كلامه بالقول: "كان بإمكان مسؤول الأمن سجن عدد كبير من الأشخاص، وفتح دعوى قضائية. لقد كان لدى الرجل القدرة على فعل ذلك، لكن ذلك لم يكن ليحل المشكلة، بل سيفاقمها فقط. لذلك حاول إيجاد حل عبر مفاوضات غير رسمية."

في حالات أخرى، لا يكون التدخل من خلال الهيئات القانونية الرسمية غير ذي جدوى فحسب، بل قد يؤدي إلى تأجيج النزاع بدل حلّه. فقد كانت الدولة غائبة، مثلاً، في بعض المناطق الفقيرة في إدلب، مما أعطى "رجال الدين المحليين وكبار السن والمتعلمين مزيداً من الشرعية، فقد كان بعض الناس يرجعون إلى رجال الدين لمشكلات مثل وراثة الأراضي والطلاق وما إلى ذلك"،[19] بدلاً من المحاكم. في مثل هذه الظروف، كانت قوات الأمن تفوّض الوجهاء المحليين لحل النزاع بدلاً من أن تتدخل بنفسها.[20]

وفي حالات أندر، قد تحتاج الأجهزة الأمنية لإشراك وجهاء ذوي نفوذ معين في الناحية لاحتواء نزاع ما، من خلال التصالح غير الرسمي. ففي قرية شمالي حلب، مثلاً، نشبت مشادة كلامية بين رجلين من خلفيتين كردية ومسيحية، وانتهى بإطلاق النار من جانب الكردي على المسيحي. وعلى الرغم من كل الأموال التي أنفقتها عائلة الرجل الكردي كرشاوى، حُكم على ابنهم بالسجن. يؤكد أحد وجهاء المنطقة: "القاضي طبّق القانون". ونتيجة حادث في السجن، توفي الكردي (وآخرون في زنزانته) فكبرت القضية، وخشيت قوات الأمن امتداد النزاع للعائلات الممتدة

للطرفين، ومن ثم البلدة بأكملها، وكذلك احتمال أخذه منحىً طائفياً. لكن تم احتواء النزاع:

دعا الأمن الشيخ فلان وطلب منه احتواء النزاع. كان هذا شخصية دينية مؤثرة في المنطقة، وقد استدعى ممثلين عن أطراف القتال، وحل القضية من خلال التصالح. كما تعلم، الدولة تخشى أحياناً من خروج الأمور عن السيطرة، ولذا تريد احتواء المشكلة مسبقاً.[21]

تقع المصالحات في المجال غير الرسمي، وبالتالي، ورغم بعض الأنساق المتكررة، إلا أنه لا قواعد محددة تحكم هذه المصالحات. ومع ذلك، فإن اعتماد الأمن على الوجهاء في هذه التسويات البديلة يمكن أن يكون منهجياً، والدليل على ذلك، وجود قنوات رسمية داخل المؤسسات الرسمية للدولة، تُستخدم لدعم عملية تسوية النزاع غير الرسمية. فمثلاً، هناك قنوات رسمية تربط بين قوات الأمن المحلية ومختار البلدة، والذي يعتبر "أحد ممثلي السلطة المركزية على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى، إذ إنه يمثّل السلطة في القرى الأقل من 5,000 نسمة والأحياء".[22]

يمثل المختار نقطة اتصال محلية أساسية لأجهزة المخابرات بسبب معرفته القوية بالسياق المحلي، وتعتبر المختارية المعاصرة من بقايا التراث العثماني، والتي تم الحفاظ عليها وتعديلها تحت حكم البعث. لقد أعطى قانون مجالس الأحياء والمخاتير لسنة 1956 صلاحيات واسعة للمختار،[23] والتي تم نقل معظمها إلى المجالس المحلية بموجب التشريعات الجديدة رقم 15 لسنة 1971 تحت حكم حافظ الأسد، والتي أبقى عليها التشريع الأحدث رقم 107 لسنة 2011.[24] إذ بعد إسناد صلاحياته إلى المجالس المحلية، ووضم عمله إلى عملها (على الأقل شكلياً)، تقلّص أهم دور للمختار ليصبح مقتصراً على المراقبة الحذرة لحياة وشؤون المقيمين في وحدته الإدارية.[25] بعبارات أخرى، جزء من مهمة المختار أن يكون عيون وآذان المجتمع، وأن يساعد السلطات عند الطلب. على سبيل المثال، يمكن الاعتماد على المختار بشكل رسمي لتسمية الوجهاء ذوي الصلة والأشخاص ذوي النفوذ ضمن الناحية، الذين قد تلجأ إليهم قوات الأمن لتسوية النزاعات.

كانت مشاركة المختار في عملية المصالحة من العوامل التي أوردها عدد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم. على سبيل المثال، خلال النزاع بين العائلات في سراقب سنة 1996، وبعد أن منعت وحدات حفظ النظام الطرفين من مهاجمة بعضهما البعض، "أرسل رئيس أجهزة المخابرات مساعداً تولى بمساعدة المختار عملية تحديد الوجهاء ذوي الصلة" القادرين على التوسط في عملية مصالحة.[26] يمكن قول الشيء نفسه عن حادثة إحسم سنة 2010، عندما شكل محافظ إدلب آنذاك وفداً تفاوضياً ضم وجهاء وبرلمانيين ومختار البلدة.[27] قد يختلف دور المختار من مكان إلى آخر، فقد تشمله المخابرات للمختار لأسباب احتفائية فقط، أو قد لا تشمله على الإطلاق. وبما أن عملية المصالحة تحدث في مجال غير رسمي، فحتى الشبكات الشخصية لمسؤول المخابرات قد تلعب دوراً. من

المؤكد في جميع الحالات أن لدى قوات الأمن إمكانية الاعتماد على مؤسسة المخترة الموجودة في كل بلدة أو قرية.

الخلاصة

بالاستفادة من الوجهاء لتسوية النزاعات بمصالحة غير رسمية، كان النظام يفعّل هيكل وساطة، والذي قد يكون أداة أكثر مصلحة وفاعلية—للوسطاء والأطراف المتنازعة—لإدارة أي نزاع. يظل النظام ضمن هذه الهيكل القوة الاجتماعية المهيمنة، وذلك بسبب قدرته على التهديد باستخدام مستويات مرتفعة من العنف، وتأثيره بفعل ذلك على سلوك الفاعلين الاجتماعيين الآخرين. وعلى الرغم من أن قوات الأمن كانت قادرة في كثير من الأحيان على التأثير على سلوك الوجهاء، إلا أن ذلك لم يكن بالضرورة ضد مصالحهم، فانتماؤهم إلى ذلك الهيكل كان يمنحهم نفاذاً إلى السلطة، مما قوّاهم ضمن مناطقهم. كما تشير فعالية هذا الهيكل أيضاً، على تفضيل المتنازعين طريقة حل النزاع غير الرسمي هذه على الطريقة الرسمية، سواء كانوا أفراداً أو جماعات.

ثانياً: الانتفاضة السورية وقصور هيكل الوساطة القديمة

مع انطلاق احتجاجات الانتفاضة السورية، استقبل النظام وفود وجهاء من أجزاء عديدة من سوريا، بما في ذلك درعا وإدلب، متأملاً أن يتمكنوا من احتواء الاحتجاجات الآخذة في الانتشار. إلا أن هيكل الوساطة القديم الذي أراده النظام لم يُجْده نفعاً، فقد انتهك التعامل الأمني مع الانتفاضة التفاهم الضمني القائم بينه وبين الوجهاء، نتيجة استعماله للعنف البالغ، بدلاً من التهديد باستعماله. ولقد مثّل ذلك انتهاكاً للاتفاق الضمني—الذي كان قائماً في إطار هيكل الوساطة السابق على الانتفاضة بين الأمن والوجهاء—بما يتعلق بالحد المقبول وغير المقبول من العنف. وإلى جانب عامل العنف، لقد فشل الهيكل القديم بسبب ما كشفته الانتفاضة من تضاؤل نفوذ الوجهاء ضمن مجتمعاتهم.

تظهر الاحتجاجات المبكرة التي اندلعت في درعا، كيف انهار التفاهم الضمني نتيجة إساءة قوات الأمن المحلية التعامل مع الوضع، باستخدامها حداً غير مقبول من العنف. حاولت السلطات المركزية في دمشق إعادة تأسيس هيكل الوساطة السابق، عبر إعادة بناء الفهم الضمني المنهار، لكن السلوك المهين لقوات الأمن تجاه وجهاء درعا، وسوء إدارة ملف الأطفال، ومحاولات وقف الاحتجاجات بإطلاق الذخيرة الحية، شكّل انتهاكاً تاماً للتفاهم القديم. لم يدع منطق العنف الجديد هذا، الكثير من المجال للوساطة.

كما أن هناك ثمة سبب جوهري آخر لفشل هيكل الوساطة، كانت قد كشفته الأحداث المتعاقبة في درعا، وهو التحول الذي طرأ (إلى حد ما على الأقل) على علاقة الوجهاء مع عوائلهم ومجتمعاتهم. فقد بالغ العديد من الوجهاء في تقدير قدرتهم على السيطرة على الاحتجاجات في مجتمعاتهم، فيما لم تكن الحشود الغاضبة تؤمن

بالتفاهم مع السلطات من خلال الوساطة. ومع تزايد العنف المضاد، فقدوا دورهم فعلياً كوسطاء.

1- محاولة فاشلة لإعادة بناء هيكل الوساطة القديم

بدأ الاتفاق الضمني بالتفكك في درعا مع سوء تعامل قوات الأمن المحلية مع أولى خطوات الانتفاضة السورية. إذ، ولمدة شهر على الأقل، حاولت السلطات المركزية التواصل مع معارفها ضمن المجتمع على أمل الاستفادة من نفوذها المحلي باحتواء الاحتجاجات المنتشرة. وعلى الرغم من خرق النظام للاتفاق القديم باستخدامه مستويات مرتفعة من العنف، إلا أن الكثير من الوجهاء لم يبدوا معارضة واضحة. بعض العناصر ضمن النظام—على الأقل—وبعض الوجهاء اعتقدوا أن بإمكان هيكل الوساطة احتواء الاحتجاجات.

في 2011/03/12 ظهرت كتابات معادية للنظام على بعض جدران الشوارع في درعا، فاعتقلت قوات الأمن السياسي 15 طفلاً، معظمهم دون السن القانوني، بسبب ما رشوه على حيطان مدرستهم.[28] ولقد أثارت قصص الاعتقال والتعذيب غضب السكان، فشكلت شخصيات من درعا، بينهم أبو رومية، وفداً "يقابل وزن عاطف نجيب" (رئيس شعبة الأمن السياسي في درعا)، لطلب إطلاق سراح الأطفال والتعهد بعدم تكرار الحادث.[29] تتباين الروايات حول تورّط عاطف نجيب وسوء معاملته الأطفال والوجهاء،[30] لكن المؤكد أنهم زاروا مسؤولين أمنيين وغادروا الفرع وهم يشعرون بالإذلال، مما أدى إلى احتجاجات غاضبة في مدينة درعا، أدت إلى إطلاق الشرارة الأولى للمظاهرات الكبرى في 18 آذار/ مارس.[31]

وفي الوقت التي كانت فيه أعمال العنف والاحتجاجات تتصاعد، كانت السلطات المركزية—وعبر وسائل مختلفة—تحاول إعادة تأسيس التفاهم الضمني السابق مع الوجهاء. ففي اليوم الأول للاحتجاج، وصل وفد من دمشق ضم هشام اختيار (رئيس مكتب الأمن القومي)، ورستم غزالة (رئيس الأمن السياسي)، للقاء بعض وجهاء درعا.[32] مع تصاعد الوضع، استقبل الرئيس السوري نفسه وفوداً من وجهاء درعا وأماكن أخرى، على أمل أن تفلح هذه الاجتماعات في سحب الناس من الشوارع واحتواء الاحتجاجات المتزايدة.

لم يُبدِ العديد من الوجهاء تجاوباً كافياً، فتوجه وفد من درعا لمقابلة الرئيس في 14 نيسان/ أبريل لتقديم مطالبهم،[33] وكان من المشاركين في الوفد الشيخ أحمد الصياصنة من درعا، أحد أبرز الشخصيات التي توسطت بين المتظاهرين وممثلين مختلفين عن النظام.[34] وقد ادعى رجل الدين البارز سارية الرفاعي أنه تم استدعاؤه، هو وأخوه الشخصية الدينية البارزة أيضاً، من قبل الرئيس بشار الأسد، والذي طلب منهم الذهاب إلى درعا والالتقاء بالوجهاء والعودة بلائحة مطالبهم.[35] وعلى مدار الأشهر القليلة الأولى، التقى الرئيس عدة وفود من مختلف أنحاء البلاد.

لقد اعتقد بعض الوجهاء أنه يمكن احتواء الوضع من خلال آلية حل النزاع القديمة، والتي كانوا يلعبون فيها دور وساطة هاماً، محافظين خلال ذلك على نفوذهم المحلي. فنرى أحد الوجهاء يعلّق بحسرة: "عندما سقط أول شهيدين في درعا، أرسل بشار نقوداً ضمن ظرف. لو كان قد جاء بنفسه لكان يمكن حل الأمور على فنجان قهوة". يبرز هذا المثال ثقته الزائدة بالآلية القديمة، والتي لم يكن من المرجح لها أن تحتوي حركة احتجاج سريعة الانتشار، لم تكن ناتجة عن نزاع مجتمعي داخلي، بل عن صراع بين الدولة والمجتمع.

تتوافق وجهة نظر هذا الوجيه مع أبو رومية والشيخ أحمد الصياصنة، الشخصيتين البارزتين من درعا. إذ قال أبو رومية أثناء جلسة مجلس الشعب في 2011/03/02، "الحوارنة كانوا ينتظروا فعلاً قدوم السيد الرئيس واعتذاره لأهل حوران وتعزيته"، مضيفاً أنه لو تم ذلك لما حصل أي شيء في حوران "رغم عدد القتلى ... والجرحى الكبير"[36] وبالمثل، ادعى الشيخ الصياصنة، الذي كان مشاركاً مباشرة في الأحداث، أنه قال للرئيس خلال اجتماع جرى في 14 نيسان/ أبريل في دمشق أن "لو أتيت إلى حوران، وتكلمت مع أهلها، وقلت لهم إن طلباتكم مستجابة، وعزيتهم في شهدائهم لهدأت الأمور".[37]

لم تؤد هذه الجهود إلى احتواء الوضع لأن منطق العنف تغير، ولكن أيضاً لأن نفوذ الوجهاء على الشباب الغاضبين المستعدين لعصيانهم كان محدوداً. لقد أخطأ مسؤولو النظام، بل والوجهاء أنفسهم إلى حد ما، حين افترضوا أن بإمكان النفوذ التقليدي في إطار هيكل الوساطة احتواء الحركة الاحتجاجية.

2- وجهاء بلا دور وساطة

لقد همّش منطقُ العنف المختلف لقوات الأمن من ناحية، وعصيانُ الشباب من ناحية أخرى، دورَ الوجهاء كوسطاء—بين النظام والمجتمع—قادرين على احتواء النزاعات المحلية. إذ إن الجهاز الأمني-العسكري، ومن اليوم الأول، قد عمل بمنطق عنف غير مقبول؛ لا من قبل الوجهاء ولا من قبل المتظاهرين، فقد كان هدفه القتل، وليس التهديد بالعنف كأداة لاحتواء الوضع. كان هذا المنطق الجديد خرقاً للاتفاق غير المكتوب بين النظام والوجهاء، وضربة لدورهم كوسطاء، كما أنه غذى العنف المضاد بين الشباب الذين غالباً ما تجاهلوا نصائح وأوامر من يكبرونهم سناً لتهدئة الوضع، مما أثار بدوره أسئلة حول فعالية السلطة التقليدية.

بعد حادثة الأطفال التي انتهت بإذلال وجهاء درعا، وقع المثال الثاني لتغير منطق العنف في 18 آذار/ مارس، خلال أولى المظاهرات الكبرى في سوريا. فعندما لم تتمكن وحدات حفظ النظام من السيطرة على الوضع، هبطت أربع مروحيات من وحدة مكافحة الإرهاب في مدينة درعا، وبدأت بإطلاق النار عشوائياً على الناس.[38]

لقد أوجد هذا السلوك غير المسؤول لقوات الأمن، ومنذ البداية، دائرة عنف أزهقت الكثير من الأرواح من

كلا الجانبين.[39] وفي كل مرة كانت فيها قوات الأمن والجيش—الذي بدأ يتدخل في وقت لاحق—تتصادم مع المتظاهرين، كانت تقع خسائر جديدة. ففي اليوم التالي، انضمت حشود جديدة إلى عائلات الضحايا المشيّعين، والتي تحولت إلى احتجاجات أخرى، تسببت بسقوط ضحايا جدد من كلا الجانبين.

تظهر الأحداث الدامية في مدينة الصنمين، شمالي محافظة درعا، وجهاً آخر لمنطق العنف الجديد غير المقبول، غير التكتيكي ولكن المتعمد، والمتجاوز لحدود ما يمكن التسامح معه:

> بعد صلاة الجمعة 2011/03/25، تجمع المحتجون أمام المخفر. كانوا يهتفون بكل أنواع الشعارات، بما في ذلك الشعارات الطائفية التي تستهدف العلويين. بعد فترة، أخذ عنصر أمن—معروف بكونه عديم الضمير—رشاش كلاشنكوف AK47 وأطلق النار على الناس. في تلك الليلة فرّ عناصر الأمن الذين كانوا يعملون في المدينة.[40]

مع المنطق الجديد للعنف، لم يستطع الوجهاء أن يكونوا وسطاء للنظام داخل المجتمع. فلقد تجاوزت الدولة الوسطاء لتواجه الفاعلين الاجتماعيين بشكل مباشر، وذلك بالاستخدام المفتوح للعنف ضد المتظاهرين، وبفعلها ذلك، تكون ساهمت في انهيار هيكل الوساطة من أسفل أيضاً. إذ تظهر الأحداث المبكرة في درعا أنه لم يكد يوجد أي شخص، بما في ذلك الوجهاء، يملك سيطرة على الحشود المحتجة. فالكثير منهم لم يكن يعتقد بالضرورة بإمكانية التوصل إلى أي نتائج من خلال التفاهم مع السلطات عبر هيكل الوساطة. ومع تزايد مستويات العنف المضاد من قبل المحتجين—والمتمردين المسلحين في وقت لاحق—تراجعت سلطة الردع لدى الوجهاء أكثر فأكثر، وكذلك تراجع دورهم كوسطاء.

بعد فترة وجيزة من انتفاضة درعا، أصبح عدم إمكانية أي من كبار السنّ أن يفرض سلطته على جموع المتظاهرين أكثرَ وضوحاً، بما في ذلك الوجهاء الذين كانوا متجاوبين مع دعوات الوساطة التي وجهتها السلطات. ومثال على ذلك، ما رواه أحد المتظاهرين في مدينة درعا عن ما حدث في اليوم الثاني من الانتفاضة في 19 آذار:

> انطلق الشباب إلى المسجد العمري، ولكن كان هناك وجود أمني كثيف. كانوا على بعد مئة متر فقط عنا. حاول الشيخ أبو زيد أحد الوجهاء المشاركين في الاحتجاجات تهدئتنا. لكننا لم نستمع له.[41]

حدثت ديناميكية شبيهة خلال مظاهرة الصنمين، قبل يوم واحد من الأحداث الدامية، وفي المكان نفسه، حيث كان بعض المتظاهرين متورطين في أعمال تخريب رغم "دعوة من كانوا يقودون أعمال العنف إلى الكفّ عن ذلك".[42]

كما أن قبول العديد من الشبان الغاضبين لوساطة كبار السن كان محل تساؤل كذلك. إذ تظهر إحدى حوادث

إزرع، وهي بلدة مهمة وسط محافظة درعا، أن حشود الغاضبين رفضوا حتى الاستماع إلى أحد وجهاء المدينة، والذي كان عضواً في وفد درعا الذي التقى بالرئيس في 14 نيسان/ أبريل، وكان يملك رسالة يود نقلها.

بعد أن ذهب وفد من درعا للقاء الرئيس بشار في 14 نيسان، أزيلت الحواجز وانطلقت مظاهرة كبيرة. تصدر وجيه يبلغ من العمر حوالي 80 عاماً وكان جزءاً من الوفد المنصة، وبدأ بالحديث: "ذهبنا والتقينا بالرئيس الأسد...". صرخ الحشد على الفور "طز[43] بالأسد". أسقط الرجل الميكروفون وغادر المنصة.[44]

لقد أدى العنف المضاد إلى إضعاف دور الوجهاء كوسطاء، وفتَحَ الطريق أمام شباب متحمسين ممَّن يعتقدون أنّ العنف المباشر هو الوسيلة الوحيدة لمواجهة السلطات. تشير روايات مختلفة من درعا وإدلب إلى تراجع نفوذ كبار السنّ مع تزايد مستويات العنف. لقد كان سفك الدماء ببساطة أكثر من قدرة الوجهاء على القيام بأي دور بنّاء، كما كان حال سارية الرفاعي، رجل الدين البارز الذي اعترف بعدم قدرته على تهدئة شاب فقد أقاربه وكان له تاريخ سيء مع النظام.[45]

خلال الاحتجاجات المبكرة في سراقب، اتبعت قوات الأمن سياسة عدم استفزاز العائلات الكبرى، فاستخدمت قنواتها القديمة مع رؤساء هذه العائلات لاحتواء الاحتجاجات. وعندما رأوا أفراداً من عائلة كبيرة يحتجون امتنعوا عن اعتقالهم، واستدعوا رئيس العائلة وطلبوا منه أن "يأتي ويربي أبناءه".[46] ومع تصعيد الموقف، كان هذا التكتيك "فعالاً مع بعض العائلات دون بعضها الآخر"، لكن في نهاية المطاف، تمّ التخلّي عنه مع تزايد عسكرة الانتفاضة.[47]

توضح روايتان حدثتا في الأيام الأولى للانتفاضة، في جبل الزاوية في محافظة إدلب ومدينة إزرع في درعا، كيف حاول الكبار تثبيط الشباب عن ممارسة العنف المضاد وتفضيلهم التفاهم مع السلطات. قال أحد أبناء إزرع:"كان جدي من كبار إزرع، وقد حذر—كغيره— الشباب قائلاً: 'هدّئوا الوضع، هؤلاء الجهاز الأمني-العسكري قادرون على حرق كل شيء'.[48] لكن الشباب لم يستمعوا، فقد كانت الدم يغلي".[49]

وكذلك كان الحال في جبل الزاوية، حيث "فضل الكبار وسائل سلمية لحل النزاع، ولكن بعد سفك الدماء تراجع دورهم وأخذ الشبان يتولّون عمليات الكفاح المسلح".[50]

وبالرغم من ضرورة هذه الأمثلة للإشارة إلى أنّه من الممكن أن تكون هذه الفجوة بين أجيال المجتمع السوري قد تشكلت قبل الانتفاضة، ثم جاءت هذه الأخيرة وكشفتها؛ إلا أنه لا ينبغي اعتبارها اتجاهاً مهيمناً. ففي الواقع، يمكن العثور على أمثلة لاحترام قرار كبار السنّ على مستويي العائلة والفرد على حد سواء. ففي سراقب، مثلاً، اختار شابان متقاربان في العمر من عائلتين معروفتين مسارين مختلفين عند اندلاع الانتفاضة. فقد استسلم أحدهما لأمر كبير عائلته الذي منعه وإخوته من القتال، رغم أنهم أرادوا حمل السلاح والقتال مع الجيش

السوري النظامي،[51] في حين تحدى الآخر عمّه الذي كان رأس العائلة وكان يمنعه من الاحتجاج "انطلاقاً من مصالح العائلة".[52] يمكن العثور على نسق كهذا على المستوى العائلي أيضاً، كما هو حال عائلتين بارزتين وكبيرتين من سراقب. فأفراد عائلة عابدين حافظوا بشكل كبير على نهج سياستهم التقليدية الذي يمكن وصفه بالحياد—لا مع النظام ولا مع معارضيه—بالإضافة إلى إعطائهم الأولوية لمصالحهم المادية. من ناحية أخرى، انقسمت عائلة القدور في آرائها السياسية، حيث دعم فرع من العائلة النظام ودعم الآخر المعارضة؛ علماً أن جذور الفجوة ترجع إلى فترة ما قبل الانتفاضة، عندما كان أحد فروع العائلة قريباً من النظام، بينما عانى الآخر الذي مال إلى المعارضة من خسائر مادية، وقد رأى في الثورة فرصة مالية مواتية.[53]

في النهاية، لا يزال من الصعب تحديد النسق المهيمن خلال الانتفاضة. لكن الواضح تماماً أن المنطق الأمني الذي دعا لممارسة مستويات غير مقبولة من العنف، من جهة، والنشوة الثورية التي جعلت بعض الشباب أصعب قياداً، من جهةٍ أخرى، همّشا دور الوجهاء كوسطاء. وقد جعلت العلاقات على هذين المستويين هيكل الوساطة عديم الجدوى.

الخلاصة

كان النظام قبل سنة 2011 يستفيد، من خلال قواته الأمنية، من النفوذ المحلي للوجهاء الريفيين، وأساليبهم غير الرسمية في التصالح، لتسوية النزاعات المحلية بين العائلات—وهو غالباً ما كان يشجع الفاعلين الاجتماعيين على حل خلافاتهم خارج محاكم الدولة الرسمية. لقد منعت هذه الطريقة البديلة زعزعة الاستقرار، وقدمت نتائج أسرع وأكثر فعالية في كثير من الأحيان، مع بقاء الدور المركزي لقوات الأمن في إدارة المجتمع. كما تركت هذه البنية، بحكم الضرورة، مساحة ضيقة للوسطاء الريفيين لممارسة نفوذهم على مجتمعاتهم، لكن ذلك لم يهدد هيمنة النظام، التي كانت مضمونة نتيجة قدرته على استخدام أو التهديد باستخدام القوة القسرية.

عندما بدأت المظاهرات ضد النظام سنة 2011، لجأ الأخير إلى نفس بنى الوجهاء والوساطة أثناء محاولته احتواء الاحتجاجات. لكن أشكال العنف التي مارستها قوات الأمن كرد فعل على الانتفاضة—والعنف المضاد الذي أججته—قد جعلت آلية حل النزاعات القديمة عديمة الجدوى، وهمّشت تماماً دور الوسطاء. ولعل النظام أخطأ منذ البداية في تقدير قدرة الوجهاء على التحكم بالمتظاهرين. فالحشود غير الخاضعة لأيّ سيطرة، وحالات عصيان المحتجين التي حدثت منذ الأسابيع الأولى من الحراك، وتجاهلهم لجهود الوساطة التي قام بها الوجهاء، كانت كلها مؤشرات على سوء فهم النظام للنفوذ التقليدي وقدرته على تمثيل وتوجيه الفاعلين الواقعين "أدناه" قد ينطبق أيضاً سوء فهم النفوذ التقليدي على بعض الوجهاء أيضاً، والذين تجاوبوا مع محاولات النظام المبكرة لإصلاح هيكل الوساطة، حيث لعبوا دوراً مهماً، وبالغوا علناً في تقديرهم لقدرة ذلك الهيكل على تهدئة الوضع. لقد فتّت النزاع المسلح في سوريا الكثير من المجتمعات الريفية التي كانت في السابق تخضع لهذا النوع من

الوساطة. إذ إنّ أعداد هائلة من سكان ريف درعا أصبحوا لاجئين خارج البلاد، فيما يتعرض سكان ريف إدلب لعنف النظام والحرب الأهلية المستمرة منذ سنوات، قبل أن يصبحوا الجهة الرئيسة التي تستقبل الإسلاميين المهجّرين من بقية أنحاء البلاد نتيجة انتصارات النظام.

ومع ذلك، فإن الآثار المؤلمة على المجتمعات المحلية لم تكن نهاية سياسة الوسطاء، بل على النقيض من ذلك؛ فمع استحواذه على المزيد من الأراضي التي كانت تسيطر عليها المعارضة، يقوم النظام بإعادة بناء هيكل وساطة جديد، وكما في الهيكل القديم، تتولى قوات الأمن هنا دوراً محورياً في إدارة المجتمع. ما تزال هوية هؤلاء الوسطاء ومساوماتهم الضمنية مع قوات الأمن قيد النشوء، وهي تمثل موضوعاً للبحث المستقبلي. إنّ الأمر المؤكد نسبياً، هو أن العمليات غير الرسمية التي تحاول بها قوات الأمن اجتذاب المجتمع المحلي والسيطرة عليه، ستبقى لديها علاقة بالحوكمة والحياة الاجتماعية في مستقبل سوريا المنظور.

يودّ الكاتب أن يعبّر عن شكره لصديق من سراقب على رؤاه التي قدّمها حول الموضوع.

المراجع والمصادر

1. Raymond Hinnebusch, "Local Politics in Syria: Organization and Mobilization in Four Villages Cases," Middle East Journal, vol 30, no. 1, 1976, p.14.

2. Patrick Seale, Asad: The Struggle for The Middle East (Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1995), 4th edition, p. 338; and شاهد على العصر.. أحمد أبو صالح ج4، قناة الجزيرة Al Jazeera Arabic، موقع YouTube، 2013.9.28، (30:10–30:30)، https://bit.ly/2Oxvdfv

3. مقابلة أجراها المؤلف مع أحد سكان سراقب، عبر موقع Skype، 2017.9.8، كما أكّد عدة أشخاص تمت مقابلتهم اتباع أسلوب "التمركز في بيوت الناس"؛ ومقابلة أجراها المؤلف مع ناشط من سراقب، عبر موقع Skype، 2018.8.18؛ ومقابلة أجراها المؤلف مع ضابط أمن سياسي سابق، الأردن، أيار 2018؛ ومقابلة أجراها المؤلف مع أحد وجهاء مدينة درعا، الأردن، 2018.6.20؛ ومقابلة أجراها المؤلف مع أحد السكان السابقين لقرية في ريف حلب الشمالي، لبنان، كانون الأول 2018.

4. مقابلة أجراها المؤلف مع صحفي غطى القضية، عبر موقع Skype، آب 2018؛ وسائر اسليم، "بتدخل من 'وجهاء'... عكس السير ينفرد بنشر تفاصيل 'صلح' بين عائلتين شهيرتين تشاجرتا على مدار سنوات في إدلب"، موقع عكس السير، 2010.10.2، https://bit.ly/2Qf0qp9

5. مقابلة أجراها المؤلف مع أحد سكان وجهاء مدينة درعا، مكالمة هاتفية، حزيران 2018.

6. مقابلة أجراها المؤلف مع صحفي غطى القضية، عبر موقع Skype، آب 2018؛ وسائر اسليم، مرجع سابق.

7. مقابلة أجراها المؤلف مع أحد سكان سراقب، عبر موقع Skype، 2017.9.8.

8. مقابلة أجراها المؤلف مع أحد وجهاء مدينة درعا، مكالمة هاتفية، نيسان وحزيران 2018.

9. مقابلة أجراها المؤلف مع راوي القصة، بريفان، أيار 2018.

10. مقابلة أجراها المؤلف مع ساكن سابق في قرية في ريف حلب الشمالي، لبنان، كانون الأول 2018.

11. مقابلة أجراها المؤلف مع أحد وجهاء مدينة درعا، مكالمة هاتفية، حزيران 2018.

12. مقابلة أجراها المؤلف مع بعثي متقاعد من إدلب،، مكالمة هاتفية، 2018.11.21.

13. مقابلة أجراها المؤلف مع أحد وجهاء مدينة درعا، مكالمة هاتفية، حزيران 2018.

14. مقابلة أجراها المؤلف مع راوي القصة، بريفان، أيار 2018.

15. مقابلة أجراها المؤلف مع أحد سكان الصنمين، بيروت، نيسان 2018.

16. مقابلة أجراها المؤلف مع صحفي غطى القضية، عبر موقع Skype، آب 2018؛ وسائر اسليم، مرجع سابق.

17. مقابلة أجراها المؤلف مع أحد سكان سراقب، عبر موقع Skype، 2017.9.8.

18. محادثة أجراها المؤلف مع زعيم ديني من مدينة حلب، 2018.9.28.

19. مقابلة أجراها المؤلف مع صحفي من جبل الزاوية، عبر موقع Skype، 2017.7.20.

20. المرجع نفسه.

21. مقابلة أجراها المؤلف مع أحد وجهاء ريف حلب الشمالي، حزيران 2018.

22. مهند نوح، "المختار"، موقع الموسوعة العربية، http://arab-ency.com/detail/6549

23. انظر: القانون رقم 215 لسنة 1956 "قانون مجالس الأحياء والمخاتير".

24. مهند نوح، مرجع سابق؛ وم. خواتمي، "مهام المخاتير ولجان الأحياء"، موقع الجماهير، 2015.1.19، http://jamahir.alwehda.gov.sy/node/407961

25. على سبيل المثال، في المرسوم التشريعي رقم 107 لسنة 2011 المتضمن قانون الإدارة المحلية، وفي المادة 93؛ تتحدد هذه الأدوار في 11 نقطة. إذ باستثناء المهمة الأولى، تتضمن كل المهام العشر للمختار مراقبة السكان، مثل مراقبة الفارين من الخدمة الإلزامية والاخبار عنهم، والقيام بما يوجبه عليه قانون الأحوال المدنية فيما يتعلق بوقائع الولادة والوفاة، والإعلام عن الأطفال المتسربين من مرحلة التعليم الأساسي، ومساعدة السلطات القضائية، والمؤازرة لتنفيذ المذكرات القضائية، ومؤازرة السلطات المعنية بالأمور المتعلقة بالأمن ومراقبة الغرباء والأجانب والإخبار عنهم، ومرافقة ممثلي القوة العامة عند دخول المنازل.

26. مقابلة أجراها المؤلف مع أحد سكان سراقب، عبر موقع Skype، 2017.9.8.

27. مقابلة أجراها المؤلف مع صحفي غطى القضية، عبر موقع Skype، آب 2018؛ وسائر اسليم، مرجع سابق.

28. محمد باروت، العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص183.

29. مقابلة أجراها المؤلف مع أحد وجهاء مدينة درعا، مكالمة هاتفية، نيسان 2018.

30. Haian Dukhan, “Tribes and Tribalism in the Syrian Uprising,” Syria Studies, vol. 6, issue 2, 2014, pp.7–8; and الطريق الى دمشق مع الشيخ احمد الصياصنة - قناة اورينت، قناة motasemjamal1، موقع YouTube، 2012.5.28، (05:15)، https://www.youtube.com/watch?v=vSSpmjBHZLY

31. BBC News, “Middle East unrest: Three killed at protest in Syria,” 182011/3/; and International Crisis Group, “Popular Protest in North Africa and the Middle East (VI): The Syrian People’s Slow-Motion Revolution,” Middle East/North Africa Report N°108, 62011/7/, p. 11.

32. هيومن رايتس ووتش، ”لم نر مثل هذا الرعب من قبل ”: ارتكاب قوات الأمن السورية جرائم ضد الإنسانية في درعا (نيويورك: هيومن رايتس ووتش،2011)، ص7؛ وبحسب باروت، كان لدى هشام اختيار لقاءات أخرى كذلك، فعلى سبيل المثال، في 22 آذار/ مارس، التقى 30 وجيهاً بارزاً من مدينة درعا دون الإعلان عن اللقاء. محمد باروت، مرجع سابق، ص189–190 و196.

33. International Crisis Group, Popular Protest in North Africa, p. 4.

34. الطريق الى دمشق مع الشيخ احمد الصياصنة - قناة اورينت، مرجع سابق، (15:12).

35. الطريق الى دمشق مع الشيخ احمد الصياصنة - قناة اورينت، مرجع سابق، (6:23)؛ ولم يكن استدعاء الرئيس للشيخين الرفاعي حالة معزولة، فخلال المراحل الأولى من الانتفاضة تم استدعاء اثنين من خبراء الشأن السوري على الأقل، يعرفهما الكاتب بشكل شخصي، من قبل الرئيس الأسد للاستشارة.

36. مسرب مجلس الشعب مداخلة الشيخ يوسف أبو رومية نائب درعا عن عاطف نجيب، قناة Bashar Alhariri، موقع YouTube، 2011.4.1، (2:10–2:27)، https://www.youtube.com/watch?v=PVgt-i8fVm8.

37. الطريق الى دمشق مع الشيخ احمد الصياصنة - قناة اورينت، مرجع سابق، (15:12).

38. محمد باروت، مرجع سابق، ص 186.

39. رغم أن الاحتجاجات استمرت سلمية إلى حد كبير في بداية الانتفاضة، إلا أن دائرة العنف أزهقت أرواح الكثير من أفراد الدولة والجيش والقوات الأمنية. يظهر مخطط نشره معهد دراسات الحرب التزايد التدريجي في خسائر النظام، انظر:

Joseph Holliday, The Assad Regime: From Counter Insurgency to Civil War, Middle East Security Report 8 (Washington: Institute for the Study of War, 2013), p. 28 http://www.understandingwar.org/sites/default/files/TheAssadRegime-web.pdf ; and International Crisis Group Group, Popular Protest in North Africa, pp.6–8.

40. مقابلة أجراها المؤلف مع أحد سكان الصنمين، بيروت، نيسان 2018.

41. سمر يزبك، تقاطع نيران: من يوميات الانتفاضة السورية (بيروت: دار الآداب، 2012)، ص 88.

42. مقابلة أجراها المؤلف مع أحد سكان الصنمين، بيروت، نيسان 2018.

43. ”طز“ في بلاد الشام تشير إلى الاحتقار والاستهزاء.

44. مقابلة أجراها المؤلف مع أحد سكان إزرع السابقين، عبر موقع Skype، 2018.4.20.

45. الطريق الى دمشق مع الشيخ احمد الصياصنة - قناة اورينت، مرجع سابق، (19:30).

46. مقابلة أجراها المؤلف مع أحد سكان سراقب، عبر موقع Skype، 2017.6.22؛ ومقابلة أجراها المؤلف مع ناشط من سراقب، عبر موقع Skype، 2018.8.18.

47. مقابلة أجراها المؤلف مع أحد سكان سراقب، عبر موقع Skype، 2017.6.22.

48. مقابلة أجراها المؤلف مع أحد سكان إزرع، عبر موقع Skype، 2018.6.20.

49. المرجع نفسه.

50. مقابلة أجراها المؤلف مع صحفي من جبل الزاوية، عبر موقع Skype، 2018.7.20.

51. مقابلة أجراها المؤلف مع أحد سكان سراقب، عبر موقع Skype، 2018.9.5.

52. مقابلة أجراها المؤلف مع ناشط من سراقب، عبر موقع Skype، 2018.8.17.

53. المرجع نفسه؛ ومقابلة أجراها المؤلف مع أحد سكان سراقب، عبر موقع Skype، 2018.9.5.

صعود التجار المحليين في سوريا

أيمن الدسوقي

مقدّمة

تولى حافظ الأسد زمام السلطة بحلول سنة 1970، وقد أثمرت مقاربته لإحداث قطيعة مع البعث الراديكالي عن تشكل شبكات اقتصادية غير رسمية بين شاغلي السلطة وكبار مالكي رؤوس الأموال، لتتوسع هذه الشبكات تدريجياً ويعاد تشكيلها خلال مراحل تحرير الاقتصاد السوري منذ مطلع السبعينيات. ولعل أهمها تلك التي تشكلت مطلع الألفية مع تولي بشار الأسد سدة الرئاسة، إذ أسفرت عن صعود طبقة من رجال الأعمال من ذوي النزعة التجارية المعولمة، ممن مكنتهم شبكاتهم الاقتصادية، وعلاقاتهم التجارية المحلية والعابرة للمحلية، وثرواتهم المالية، وحظوتهم لدى السلطة، من توجيه السياسات الحكومية لتطوير مصالحهم الاقتصادية.
تزامن صعود طبقة رجال الأعمال مع تغيرٍ جرى في الظل—ودونما ضجيج— في المحليات بعيداً عن المراكز التجارية الكبرى في دمشق وحلب، حيث دفع تعطش أولئك للربح والتمدد إلى نسج شراكات تجارية مع التجار المحليين، لا سيما أولئك المتواجدين في المدن المتوسطة (مدن المئة ألف نسمة فما فوق)، وبالتالي أتاح الأمر إمكانية دمجهم بالشبكات الاقتصادية.

أدت هذه المقاربة الاقتصادية إلى تحفيز شريحة واسعة من السوريين للانضمام إلى الحراك الشعبي في سنة 2011، لتنزلق الأوضاع تدريجياً إلى صراع مفتوح فكك الجغرافية السورية والاقتصاد الوطني. كما أفسح هذا الصراع المجال أمام تشكل مناطق سيطرة وبروز اقتصاد حرب، وجد فيه فرقاء الصراع فرصاً للربح. وقد أدى الوضع الناشئ إلى تزايد أهمية دور التاجر المحلي كموفر للسلع ووسيط بين المحليات والمركز، الأمر الذي نتج عنه تغيرات في المنظومة الاقتصادية الاجتماعية محلياً، تبعتها ارتدادات جيو-اقتصادية، يمكن التدليل عليها من خلال استعراض دور التاجر المحلي في منطقتي "درع الفرات" والغوطة الشرقية.

تشكلت منطقة "درع الفرات" كمنطقة نفوذ تركية في الريف الشمالي لحلب بحلول ربيع 2017، وقد لعب التجار المحليون في هذه المنطقة ممن خرجوا من عباءة حلب ويمموا وجههم نحو تركيا، دوراً في انتقال مركز الثقل الاقتصادي من حلب باتجاه غازي عنتاب (Gaziantep)، وما عناه ذلك من إعادة بناء وتشكيل الشبكات التجارية ومراكز ثقلها في كل من سوريا وتركيا والإقليم على نطاق أوسع.

في حين تقع الغوطة الشرقية بجوار دمشق، وقد تمكن النظام السوري من استعادة السيطرة عليها بحلول ربيع 2018، إثر سنوات من الحصار الذي انعكس على بنيتها الاقتصادية وساهم في تشكل شبكات اقتصادية محركها التجار المحليون. ومن أبرز أولئك محي الدين المنفوش، إذ تم اعتماده كأبرز متعهدي عقود الأتاواة، ومن خلاله تحكم النظام باقتصاد الغوطة وحسم معركتها، لينال المنفوش بذلك حظوة بإدماجه بالشبكات الاقتصادية للنظام، بعملية تمت على مراحل وعبر قنوات غير رسمية.

شكلت الحرب فرصة للتجار المحليين لكي يعززوا دورهم كوسطاء ضمن الترتيبات الاقتصادية الناشئة محلياً، وإن من شأن امتلاكهم للثروة والحظوة لدى المركز، ودورهم المحتمل في مرحلة إعادة الإعمار، أن يرسخ وجودهم لعقود في السياسة المحلية كلاعبين أساسين.

أولاً: الشبكات الاقتصادية: من المركزية إلى اللامركزية

نشأت شبكات اقتصادية محكومة بثنائية الفرص والمخاطر مع تولي حافظ الأسد زمام السلطة، تحولت تدريجياً من المركزية نحو اللامركزية في سياق تحرير الاقتصاد السوري. وقد كان من أثر الصراع مؤخراً أن تفكك الاقتصاد وتشوّه، مما أدّى إلى اندماج الاقتصاد المركزي بالمحلي، وبالتالي أصبحت الشبكات الاقتصادية غير مركزية، وتعزز بذلك دور التجار المحليين كوسطاء في هذه الشبكات.

1- تشكل الشبكات الاقتصادية

تولى حافظ الأسد السلطة بحلول سنة 1970، حيث انتهج مقاربة للتخلص من إرث البعث الراديكالي والتأسيس لشرعية سياسية جديدة لنظامه. وقد تطلب ذلك منه الانفتاح على القوى المحافظة والبرجوازية الحضرية، ولكنه بالمقابل كان مثقلاً بإرث العداء السياسي تجاه مالكي رؤوس الأموال ومتخوفاً من مخاطر الانفتاح عليهم، ليكون المخرج بإقامة علاقات غير رسمية وانتقائية مع ممثلي هذه القوى للحيلولة دون تشكيلهم مصدر تهديد له، وبما يساعده على تشكيل نخبته الاقتصادية المرتبطة به عضوياً. وقد أثمر ذلك عن تشكل شبكات اقتصادية معقدة وغير رسمية بين شاغلي السلطة ومالكي رؤوس الأموال منذ مطلع السبعينيات[1]. أما عضويتها فعابرة للطوائف وممثلة لتحالف السلطة ورأسمال وكذلك البيروقراطية، ومعيار البقاء فيها الولاء الشخصي للأسد الأب[2].

تعرضت الشبكات الاقتصادية لإعادة تشكيل، طالت شاغليها وعلاقاتهم ومراكز القوى فيها، وغالباً ما كان يتم ذلك خلال مراحل تحرير الاقتصاد السوري. فقد اقتصرت العلاقات خلال مرحلة نمو قيادة الدولة (1970–1977) على نخبة النظام العليا بمستوياتها السياسية والأمنية والعسكرية (البرجوازية البيروقراطية)، وعدد من أقطاب مالكي رؤوس الأموال (برجوازية الدولة التجارية)؛ كترويكا صائب نحاس وعثمان العائدي وعبد الرحمن العطار[3].

ثم توسعت هذه الشبكات لاحقاً في مرحلة التقشف الحكومي (1978–1985)، بإضافة ممثلين عن البيروقراطية العليا، ومديري القطاع العام، ووافدين جدد ممن راكموا ثرواتهم من خلال الأنشطة غير الشرعية لاقتصاد الظل، كرفعت الأسد، شقيق الرئيس حافظ الأسد، خلال مرحلتي التدخل في لبنان وأزمة النقد الأجنبي في الثمانينات[4]. بعدها، وفي مرحلة الانفتاح الاقتصادي الثاني (1986–2000)، أضيفت شريحة جديدة من رجال الأعمال لهذه الشبكات ممن ارتبط نموها بالتصدير السلعي للخارج، وكذلك من منتسبي البرجوازية البيروقراطية ونسلهم ممن وجدوا بالانفتاح الاقتصادي (قانون الاستثمار رقم 10) فرصة لدمج رأسمالهم بالاقتصاد السوري من خلال إقامة مشاريع خدمية. وبحلول التسعينيات، أصبح ممثلو هذه الشبكات أعضاءً في البرلمان، وفي غرف التجارة والصناعة، والهيئة الاستشارية[5].

2- الشبكات الاقتصادية مطلع الألفية

منذ منتصف التسعينيات، خضعت الشبكات الاقتصادية لإعادة تشكيل جديدة لتكتمل معالمها بحلول سنة 2005، تاريخ تمكن بشار الأسد من الحكم، بعيداً عن تأثير الحرس القديم. فقد لجأ النظام إلى تحطيم الشبكات القائمة، وإنتاج أخرى أكثر ارتباطاً ببشار الأسد وتياره، وهو ما أفقد عدداً من النخب الاقتصادية مواقعها، كالمحسوبين على التيار التصحيحي والتقليدي ممن فقدوا جل مواقعهم بحلول سنة 2006، عقب هروب نائب الرئيس عبد الحليم خدام للخارج. كما فقد رجال الأعمال المناوئون لصعود بشار الأسد مواقعهم، كرياض سيف[6]، في حين تنامى حضور ممثلي التيار التحريري وأبرزهم رامي مخلوف (توزعوا على تحالفين رئيسين: هما شام القابضة[7] وسورية القابضة[8]). وقد استفاد هؤلاء من إجراءات التحرير الاقتصادي الليبرالية، التي كسرت احتكار الدولة لقطاعات إنتاجية متعددة، فضلاً عن اعتماد الحكومة عليهم لاستقطاب الفوائض المالية الخارجية الخليجية (قدرت بـــ 281.1 مليار دولار أمريكي بحلول سنة 2005)، وكذلك السورية (تقدر بـــ 135 مليار دولار أمريكي) واستعمالها في قطاع الاستثمار ولرفع معدلات النمو[9].

أفضى تحرير الاقتصاد لصالح شريحة رجال الأعمال المعولمين، إلى تنامي دور التاجر المحلي باعتباره مرتكزاً للتوسع ومولداً للربح، وغالباً ما كان التركيز منصباً على التجار المحليين في المدن المتوسطة (مدن المئة ألف فما فوق) ممن يمتلكون شبكات تجارية محلية وموقع متميز مكانياً في السوق المحلي. يتم اعتماد هؤلاء كوكلاء للتجار الكبار، ممن يعرفون محلياً بالحيتان[10]، والذين تتركز أعمالهم بشكل رئيسي في المركزين التجاريين الرئيسين دمشق وحلب، وغالباً كانوا يمنحون وكالة حصرية يتم توارثها بما يشبه المجموعات المغلقة. كما تتضمن العلاقة بين التاجر الكبير ووكيله المحلي نوعاً من الرعاية مقابل الانتشار، من قبيل منحه امتيازات تجارية كخصومات، وإمكانية استبدال السلع أو حتى إعادتها في حال عدم بيعها، وامتيازات مالية كتقديم قروض ميسرة لتجاوز أزمته المالية أو لتوسيع أعماله التجارية، فضلاً عن توفير الحماية الأمنية والتسهيلات البيروقراطية له بحكم علاقات التجار الكبار بنخبة النظام[11]. وقد مكنت هذه الشراكة والرعاية التجار المحليين من مراكمة رأسمال والولوج للشبكات الاقتصادية.

أصبحت الشبكات الاقتصادية السمة الرئيسة للاقتصاد السياسي السوري[12]، في ظل تقلص دور الدولة اقتصادياً، حيث ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product GDP) من 40% في سنة 1970 لتبلغ حوالي 65% في سنة 2010. وتعتبر هذه الشبكات مسؤولة بدرجة ما عن الأزمات الاقتصادية والتنموية، والتي دفعت للحراك الشعبي سنة 2011، نظراً لطبيعتها الاحتكارية واستثمارها في القطاعات ذات الربح السريع، أي التجارة والترانزيت أولاً، تليها السياحة—وهي نفط سورية— والخدمات، ثم الزراعة وأخيراً الصناعة على حد تعبير رجل الأعمال هيثم جود[13].

3- الشبكات الاقتصادية اللامركزية

تضعضعت الشبكات الاقتصادية خلال الصراع، وأعيد تشكيلها بإعادة إنتاج الاقتصاد المركزي واندماجه بالمحلي. فقد لجأت مراكز الثقل في القصر الجمهوري إلى إعادة تشكيل الشبكات الاقتصادية على المستوى المركزي[14]، وذلك باستبعادها أولئك الذين ترددوا في دعم النظام كرجل الأعمال عماد غريواتي[15]. ثم لجأ كل مركز ثقل إلى رعاية وعقد شراكات مع رجال أعمال قادرين على إدارة أعمالهم التجارية الخاصة وتلك الخاصة بالدولة، لتبرز بذلك أسماء صاعدة كرجل الأعمال سامر الفوز، ممن يحسب على اللواء ذو الهمة شاليش[16]، بالوقت الذي خبا فيه نجم رجل الأعمال محمد حمشو، المحسوب على ماهر الأسد، والمستهدف بالعقوبات الاقتصادية الغربية والأمريكية، والمحاصر داخلياً من قبل رجال أعمال منافسين، حيث لكل منهم ارتباطه بمركز ثقل في القصر.

كذلك قامت مراكز ثقل القصر ونخبته الاقتصادية بنسج علاقات تجارية غير مباشرة مع التجار المحليين المؤثرين، ممن اكتسبوا أهمية متزايدة بفعل تفكك الاقتصاد المركزي. فقد وجدوا فيهم شركاء لإدارة عملياتهم التجارية والالتفاف على نظام العقوبات، كما اتكئوا عليهم للولوج للشبكات الاقتصادية المحلية الناشئة لضمان استمرار نشاطهم التجاري وتأمين السلع ذات المنشأ المحلي، وكذلك التأثير باقتصاد المحليات. كما تمّ الاعتماد عليهم لإدارة الصفقات المحلية دون الحاجة للظهور العلني، مثل "إدارة المعابر الداخلية ونقل السلع".

يشكل التاجر المحلي حسام قاطرجي مثالاً على كيفية إدماج الاقتصاد المركزي بالمحلي، فقد لجأ رامي مخلوف إلى عقد شراكة تجارية غير رسمية مع قاطرجي لإدارة صفقات النفط والقمح المحلية لصالحه، نظراً لما يتمتع به قاطرجي من شبكة علاقات محلية في المنطقة الشمالية والشرقية. وبالمقابل، وكمكافأة له، يرعى مخلوف أعمال قاطرجي التجارية في حلب والمنطقة الشرقية، ويأمّن الحماية الأمنية له، كذلك مُنح دور سياسي عبر عضويته في البرلمان السوري[17].

اقتصرت الشبكات الاقتصادية بطورها الأول على كبار رجال الأعمال ونخبة النظام العليا، وكان معيار البقاء فيها الولاء الشخصي لحافظ الأسد. ثم توسّعت تدريجياً بانضمام وافدين جدد من خلفيات متنوعة، لعل أحدثهم

التجار المحليون ممن لجأت مراكز الثقل المؤثرة بالقصر للارتباط بهم تجارياً عبر قنوات غير رسمية. وكنتيجة لذلك، نشأت شبكات اقتصادية لامركزية، ترتبط كل واحدة منها بمركز ثقل بالقصر، في حين بات معيار البقاء فيها الولاء للقصر الذي يمثل قلب النظام.

ثانياً: شتاء حلب وربيع عنتاب

تعتبر حلب المركز الاقتصادي للشمال السوري، نظراً لقاعدتها الصناعية وشبكاتها التجارية. وبقيت كذلك رغم تقلبات في علاقاتها بالمركز دمشق عقب الاستقلال، لتفقد هذه المكانة خلال الصراع لصالح مدن أخرى كانت جزءاً من فضائها الحيوي سابقاً، والتي نجحت باحتضان وربط تجار حلب المحليين بها.

1- مكانة حلب الاقتصادية

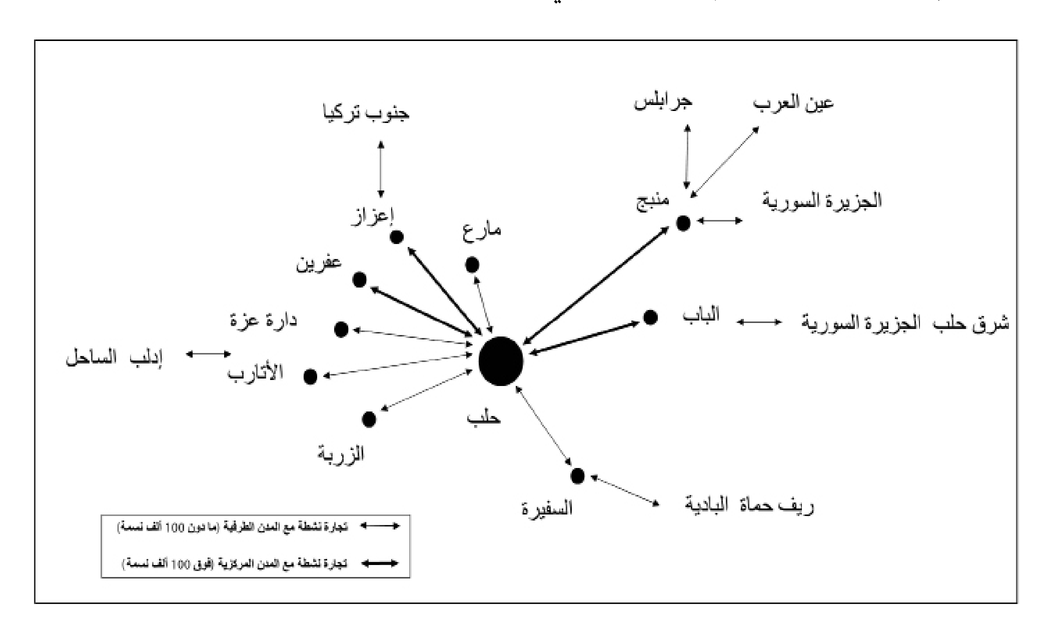
كانت حلب إحدى أهم الولايات العثمانية إدارياً واقتصادياً، وذلك لامتدادها الحيوي نحو الشرق السوري وجنوب الشرق التركي[18]. ثم تآكلت مكانتها بتقلص فضائها الحيوي الناجم عن الحدود الناشئة والتنظيمات الإدارية اللاحقة، والتي حولتها من ولاية إلى محافظة تابعة لدمشق المركز (تقلصت مساحتها الإدارية من 86 ألف كلم^2 في عهد الولاية، إلى 18,482 كلم^2 في عهد المحافظة). هذا وقد شهدت مكانة حلب الاقتصادية والسياسية موجات مد وجزر عقب الاستقلال، إذ حافظت على أهميتها الموازية لدمشق في حقبة الاستقلال الأولى مدعومة بثقلها السياسي "حزب الشعب" والاقتصادي "مجموعة الحجاج الخمسة"[19]، في حين تضررت تلك المكانة خلال حقبتي الوحدة والبعث الستيني اللذان همشاها سياسياً[20]، وأضعفاها اقتصادياً بتأميم رأسمالها. ثم لم يتغير المشهد كثيراً في عهد الأسد الأب، وذلك على خلفية صراع نخبها من البرجوازية التقليدية مع تلك المحدثة الموالية للنظام، وكذلك موقفها السياسي خلال أحداث الثمانيات، فعانت من التهميش الاقتصادي وركنت لموقع المهادن فيما تبقى من ولاية الأسد الأب.

منذ مطلع الألفية، وجد اقتصاد حلب طريقه للازدهار من جديد، فكانت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لسوريا 24% بحسب غرفة تجارة حلب، أي تقريباً 15 مليار دولار أمريكي، باعتبار حجم الناتج المحلي الإجمالي 60 مليار دولار أمريكي سنة 2011. فقد استحوذت حلب على 50% من إجمالي العمالة والصادرات الصناعية[21] وما نسبته 30% من المنشآت الصناعية السورية، فضلاً عن نيلها حصة معتبرة من الاستثمارات التي تجاوز رأسمال كلٍّ منها نصف مليار ليرة سورية، إذ حصلت على 18 مشروع من أصل 63 على مستوى سوريا، أي ما نسبته 28%، برأسمال كلي يتجاوز 15.5 مليار ليرة سورية، ولم يكن هذا الازدهار ليتم لولا انفتاح النظام على نخبة حلب الاقتصادية في مسعاه لاجتذاب الفوائض المالية من الخارج، ولولا تنشيط تجار حلب لشبكاتهم التجارية بامتدادها المحلي والعابر للمحلية، معتمدين على القاعدة الصناعية في حلب. وكذلك كونها محطة

لإعادة التصدير باتجاه فضائها الحيوي الممتد نحو الشرق والغرب السوريين، والذي توسع لاحقاً شمالاً بانفتاحها على السوق التركية[22].

2- حلب من مركز إلى هامش

تمكن تجار حلب من ربط محيط حلب الحيوي بهم، من خلال شبكات تجارية مكونة من بوابات مركزية تضم مدن "100 ألف نسمة فما فوق" (الباب ومنبج وإعزاز وعفرين)، ومدن طرفية "ما دون 100 ألف نسمة" (مارع، الأتارب، دارة عزة، الزربة، السفيرة). وقام التجار المحليون في هذه المدن بربط اقتصاديات محلاتهم بحلب المدينة، كما كانوا بمثابة بوابات لوصل حلب بفضائها الحيوي الممتد.



الخطوط الرئيسة للشبكات التجارية في حلب قبل 2011

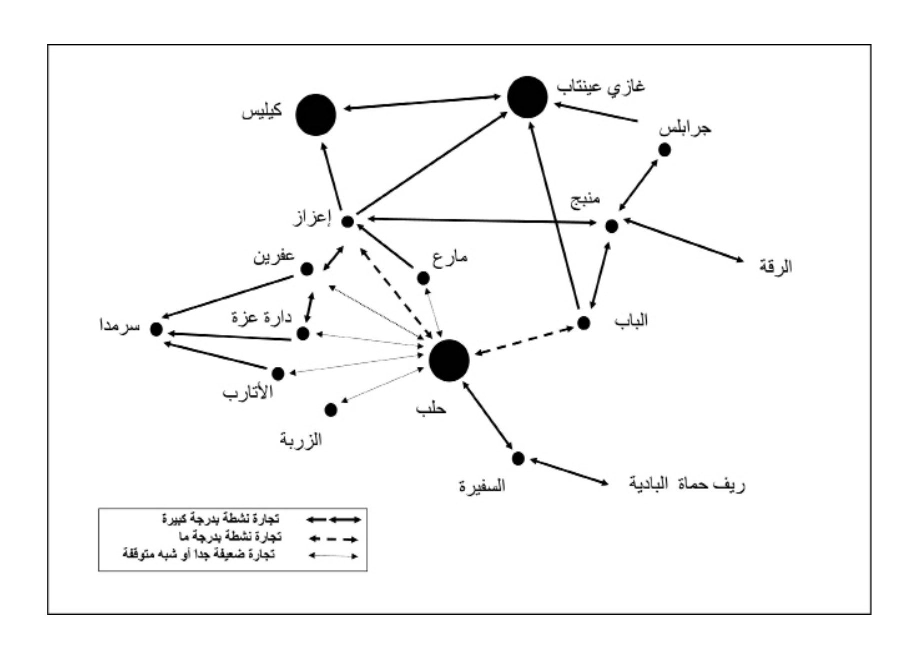
تولى التجار المحليون من سكان هذه المدن تشغيل الشبكات التجارية، إذ كانوا بمثابة الدماء التي تصل القلب بالأطراف على حد تعبير تاجر محلي، وذلك عبر ارتباطهم برجال أعمال حلب الكبار، سواءً تجارها المستوردين للسلع من الخارج، أو صناعييها المنتجين للسلع والمصدرين لها. أما بالنسبة لدوافع التجار المحليين من هذا الارتباط، فهي الوصول للسلع التي يحتكرها هؤلاء، فضلاً عن طلب الحماية والرعاية لأعمالهم، فهم الدولة على حد وصف تاجر محلي[23].

بالمقابل كان للتجار المحليين قيمة مضافة بالنسبة لتجار حلب الكبار، يمكن تلمسّها بتنافسهم على استقطاب

هؤلاء، واعتبارهم بمثابة "زلمهم" والتي تختزل ككلمة العلاقة بين الطرفين، وما تتضمنه من توفير الحماية الأمنية والرعاية الاقتصادية والدفاع عنهم إن اقتضى الأمر، وذلك بمدّهم بما يحتاجون للبقاء على السوق المحلي. إذ إنّ رغبة التجار الكبار هي تعزيز مكانتهم التجارية في مواجهة منافسيهم، وتصريف فوائضهم المالية من خلال شبكات التجار المحليين، دونما الحاجة إلى بناء شبكات أخرى مما يتطلب وقتاً ومالاً[24].

بقيت الشبكات التجارية نشطة بدرجة ما خلال السنة الأولى من الحراك الشعبي، ليختلف المشهد اعتباراً من صيف 2012، مع إطلاق فصائل المعارضة لمعارك الريف الحلبي وتمكنها من انتزاع السيطرة على المعابر الحدودية مع الجانب التركي. وبالتالي انتهت حالة البحبوحة العابرة التي استفادت منها مدينة حلب نتيجة حركة الوافدين إليها من مناطق أخرى (قدر عددهم بـ 300 ألف نازح أنعشوا قطاع العقارات وحركة الأسواق التجارية[25]). ثم بدأت معاناة حلب الاقتصادية بتفكك شبكاتها للإنتاج الصناعي، وهجرة معتبرة لتجارها (قدرتهم غرفة تجارة حلب بـ 50% [26]) وصناعييها (قدرهم رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها باسل حموي بـ 90% [27])، فضلاً عن انقسامها على نفسها كمدينة بين معارضة ونظام. ولعل ما زاد من معاناتها وانكفائها على نفسها تفكك شبكاتها مع محيطها الحيوي، وفقدان ارتباطها مع ريفها الجغرافي. هذا الريف منقسم حالياً إلى ثلاثة أقسام: أولاً، منطقة نفوذ تركية بمسمى "درع الفرات"، والتي تشكلت عقب نجاح القوات التركية في طرد تنظيم "الدولة الإسلامية" من مدن وبلدات الريف الشمالي لحلب، بحلول آذار 2017؛ وثانياً، منبج المسيطر عليها من قبل قوات سوريا الديمقراطية؛ وثالثاً، ريف حلب الغربي المسيطر عليه من قبل فصائل المعارضة العسكرية.

لقد أضافت الحرب شريحة جديدة من التجار المحليين، من خلفيات متنوعة ممن توافدوا على منطقة "درع الفرات"، وكان لإعادة ارتباط هؤلاء تجارياً بتركيا أثر بالغ في انزياح مركز الثقل الاقتصادي من حلب لغازي عنتاب. وبالتالي، نشطت الحركة التجارية في منطقة "درع الفرات"، الأمر الذي استهوى ملاك الأراضي الزراعية للعمل بها لتدبر معاشهم في ظل تعذرهم عن استثمار أراضيهم، كما أغرت حاملي السلاح بالمتاجرة باعتبارها مدخلاً للربح السريع وتحسين المكانة الاجتماعية، كذلك استقطبت التجار المحليين الوافدين سيما من المنطقة الشرقية بهدف الربح. وقد أعاد جميع هؤلاء تموضعهم المكاني خلال سنوات الصراع داخل محافظة حلب وخارجها بناء على تقييمهم لفرص الربح والمخاطر. فقد فضل بعضهم البقاء في الداخل والتوجه نحو المدن الحدودية والآمنة لتسهيل ولوجهم للسوق التركية، دون المجازفة بفقدانهم شبكاتهم المحلية، بينما فضل آخرون البقاء بمناطقهم والتكيف مع الواقع الجديد لعدم قدرتهم على الخروج منها وخشيتهم من خسارة أصولهم المالية وعلاقاتهم في حال مغادرتهم لمناطقهم، وقرر آخرون اللجوء لتركيا بحثاً عن الأمن وسعياً وراء فرص استثمارية أكبر.



الخطوط الرئيسة للشبكات التجارية في حلب عقب 2012

3- مكانة غازي عنتاب الاقتصادية

تعتبر غازي عنتاب إحدى الولايات التركية الحدودية مع سوريا، والتي كانت تتبع لولاية حلب زمن السلطنة العثمانية، قبل أن يتم فصلها وإلحاقها بالدولة التركية الحديثة (تقدر مساحتها بــ 7,642 كلم ²)، ويقوم اقتصادها على الإنتاج الصناعي.

لقد شكلت الولاية إحدى الوجهات المفضلة للاجئين السوريين، لا سيما الحلبيين منهم (إذ تأتي بالمرتبة الرابعة بين نظيراتها التركية من حيث عدد اللاجئين، بــ 420,687 من أصل 3,613,961 لاجئ مسجل رسمياً لدى السلطات التركية حتى [28]2018.12.13)، وذلك بحكم جوارها الجغرافي مع محافظة حلب بامتداد 90 كلم، والأواصر التاريخية، والعلاقات الاقتصادية التي تم تنشيطها باتفاقية التجارة الحرة السورية التركية (2006) والإلغاء المتبادل للفيزا بين الدولتين (2009). اكتسبت غازي عنتاب أهمية متزايدة عقب سيطرة فصائل المعارضة على المعابر الحدودية الثلاثة (صيف 2012)، كما استفادت من تفكك شبكات حلب التجارية وتقوض قدراتها الصناعية، لتستقطب العديد من تجار حلب وصناعييها (ارتفع عدد الشركات السورية المسجلة في غازي عنتاب من 12 قبل سنة 2011 ليبلغ 1,247 بحسب تقرير لغرفة تجارة غازي عنتاب[29]).

لكن لم يكن هؤلاء المسؤولين الوحيدين عن ازدهار المدينة اقتصادياً بدرجة ما، إذ كان للتجار المحليين الموجودين

في البوابات المركزية والمدن الطرفية دورٌ في ربط الشبكات التجارية الناشئة محلياً بغازي عنتاب، لتجد البضائع التركية وتلك المصنعة في غازي عنتاب طريقها لعمق الأسواق الداخلية السورية، وكذلك للسوق العراقية عبر سوريا. إن هذا الأمر يمكن التدليل عليه بارتفاع حجم تجارة غازي عنتاب مع سوريا بنسبة 411% بين سنتي 2012 و2013 (من 54.427 مليون دولار أمريكي في 2012 إلى 278.267 مليون دولار أمريكي في 2013[30]) وليتواصل ارتفاعه ويبلغ 557.386 مليون دولار أمريكي في 2017 بارتفاع مقداره 19.7% عن صادرات 2016[31]، وهو ما يتقاطع مع وصف أحد التجار المحليين لتجارة تلك الفترة بالقول: "كنت تستطيع أن ترى بالعين المجردة اصطفاف الشاحنات التجارية من معبر باب السلامة باتجاه مدينة كلس Kilis التركية بطول يمتد لـ 10 كلم"[32].

ساهم التجار المحليون بشبكاتهم، وأولئك المقيمون بغازي عنتاب من تجار وصناعيي حلب، بانتعاش المدينة، وهو ما تعكسه مؤشرات اقتصاد عنتاب، إذ احتلت المرتبة الخامسة في الإنتاج سنة 2018، متفوقة بذلك على أنقرة، كما بلغت نسبة تجارتها الخارجية 4.4% من مجمل تجارة تركيا في 2017 (6,552 مليون دولار أمريكي) متجاوزة بذلك صادرات ثلاث ولايات مجتمعة وهي دينزلي (Dinizli) وقونيا (Konya) وقيصيري (Kayseri) (انظر الجدول أدناه). وقد أقر رئيس غرفة تجارة غازي عنتاب بدور السوريين بانتعاش اقتصاد الولاية، معتبراً إياهم بمثابة سفراء تركيا للعالم العربي[33].

السنة	2000		2005		2010		2015		2017	
المدينة	ملايين الدولارات	%	ملايين الدولارات	%	ملايين الدولارات	%	ملايين الدولارات	%	ملايين الدولارات	%
غازي عنتاب	420	1.5	1,746	2.3	3,593	3.1	6,270	4.7	6,552	4.4
قيصري	255	0.9	580	0.7	1,137	1	1,581	1.2	1,613	1.1
قونية	96	0.3	424	0.5	994	0.8	1,373	1	1,564	1
دينزلي	480	1.7	1,506	2	2,209	1.9	2,523	1.9	3,067	2

حركة التصدير لعدد من المدن التركية 2000–2017 [34]

دفعت أهمية التجار المحليين تركيا إلى مأسسة ارتباطها بهم من خلال مسار ثنائي: الأول، يقوم على تجنيس عدد ممن أسس مشاريع وأقام استثمارات في تركيا، ليعاملوا معاملة تفضيلية في تجارتهم الموجهة نحو سوريا، وضمهم لغرف التجارة التركية؛ أما الثاني فيتمثل بإيحاء الجانب التركي للمجالس المحلية[35] في منطقة "درع الفرات" لتأسيس غرف تجارة على "النمط التركي" والاشتراط على التجار المحليين ممن يريدون التجارة مع تركيا التسجيل في هذه

الغرف والتي تتفاوت رسومها بين مدينة وأخرى. كما تمّ ربط هذه الغرف بمثيلاتها في الجانب التركي، على غرار ربط إدارة مدن منطقتي ما يعرف بــ "درع الفرات" و "غصن الزيتون" إدارياً بالولايات التركية الحدودية، وكربط مدن الباب وجرابلس والراعي بولاية غازي عنتاب.

كان للتحول في شبكات التجارة المحلية ومأسسة ارتباط تركيا بها دور في إحداث شتاء حلب وربيع عنتاب الاقتصادي، ولا يبدو بأن تجار حلب المحليين في وارد العودة إليها في المدى المنظور، حتى وإن عادوا إليها فسيكون تعاطيهم معها مختلفاً، وهو ما عناه أحد التجار المحليين المقيمين بغازي عنتاب بقوله: "لن تعود حلب لما كانت عليه سابقاً، وإن عادت فستكون فرعاً لتجارتي وليست مركزاً لها"[36].

ثالثاً: التجار المحليون كلمة الفصل في معركة الغوطة

استعاد النظام السوري السيطرة على الغوطة الشرقية بحلول نيسان 2018، عقب سنوات من الحصار التي أثرت في اقتصادها المحلي، كما أفرزت شبكات اقتصادية جديدة محركها التجار المحليون. وفي حين تمكن عدد منهم من الاندماج بشبكات النظام الاقتصادية، كان مصير المغامرين الجدد والمتجذرين مع حراك محلياتهم النفي، لتحسم بذلك دمشق معركتها في مواجهة طموحات الغوطة.

1- اقتصاد الغوطة المحلي وعلاقتها بالمركز

تقدر مساحة الغوطة الشرقية بــ 185 كلم^2 موزعة على أربعة قطاعات جغرافية هي: دوما والأوسط والجنوبي والمرج. أما اقتصادها المحلي فيستمد قوته من تنوع أنشطة مراكزها الاقتصادية وأهمها تلك الواقعة على خط أوتوستراد المتحلق الجنوبي، ومن اعتماد وحداتها على بعضها البعض في إنتاج بعض السلع كصناعة الموبيليا، علاوةً على كونها مقراً لمستودعات تجار دمشق وريفها، وخزاناً للعمالة المدربة[37].

تأثر اقتصاد الغوطة بالطفرة العقارية سنة 2006، وما أحدثته من نمو لشريحة تجار العقارات عبر استقطابها وافدين جدد ممن تضررت أعمالهم الاقتصادية من سياسات التحرير الاقتصادي للحكومة، أو ممن أغرتهم فرص الربح السريع في العمل العقاري، فليس هنالك ما يدرّ ربحاً أكثر من البناء على حد تعبير تاجر محلي[38]. كما توسعت هذه الشريحة بانضمام ملاك الأراضي الزراعية إليها، ممن أتاحت لهم القوانين الصادرة إمكانية استثمار أراضي الشيوع[39]، وهو ما عبر عنه تاجر محلي بقوله:"تحول أصغر فلاح في الغوطة من أصحاب الأراضي الزراعية إلى تاجر، فما كان عليه إلا أن يبيع أرضه ويفتتح مشروعاً استثمارياً، أو أن يدخل شريكاً مع أحد تجار البناء"[40].

حفّز شعور الغوطة الشرقية بثقلها الاقتصادي وامتدادها الجغرافي ومظلوميتها من التهميش الحكومي، أهلها

لمطالبة السلطة المركزية بدمشق باستقلالية أكثر، الأمر الذي ظهر بمقترح تقدم به بعض سكان الغوطة لمحافظ ريف دمشق يقتضي بتحويلها لمحافظة مستقلة. لكن الجواب أتى بالرفض، وواصلت الحكومة إجراءاتها التنظيمية والاقتصادية، مبررة إياها بأنها خطوة في الاتجاه الصحيح لتنمية الغوطة ومعالجة أزماتها الخدمية. في حين كان لناشط سياسي محلي وجهة نظر مغايرة، إذ اعتبرها إجراءات موجهة لاحتواء الغوطة، من خلال تفكيك أسواقها المحلية والتضييق عليها خدمياً[41].

انخرطت مدن وبلدات الغوطة الشرقية مبكراً بالحركة الشعبية سنة 2011، وقد حاول النظام احتواء حراكها عبر لقاءات مع الوفود، وتكليف وسطاء محليين ومنهم التجار لتهدئة الشارع، الأمر الذي لم يوفّقوا به باعتبارهم من "جماعة النظام" على حد تعبير النشطاء المحليين. فاتجه الموقف الميداني للتصعيد، وصولاً للحصار وما أحدثه من تغيير عميق في الاقتصاد المحلي للغوطة، ظهر من خلال تغير طبيعة نشاط مراكزها الاقتصادية وثقلها، وتشكل شبكات اقتصادية جديدة محركها التجار المحليون. وقد اختصر أحد تجار الغوطة عمق هذا التحول بعبارة:"بعمرها الغوطة ما زرعت قمح، ولكننا اضطررنا لذلك في ظل الحصار"[42].

2- ظاهرة المنفوش

تشكلت خلال الصراع شبكات اقتصادية جديدة في الغوطة الشرقية، كان محركها التجار المحليون من ذوي الخلفيات المتعددة. وقد تمكن النظام من ربط هؤلاء التجار به وجعلهم معتمدين عليه اقتصادياً، كما انتقى بعضهم مفسحاً لهم المجال للولوج إلى شبكاته الاقتصادية بدون أي ثقل سياسي معتبر، متحكماً بذلك بشبكات الاقتصاد المحلية الناشئة في الغوطة.

مرت الحركة التجارية للغوطة بثلاث مراحل رئيسة، امتدت الأولى من ربيع 2011 إلى صيف 2012 حيث غلبت عليها التجارة المفتوحة مع دمشق، في حين امتدت الثانية منذ صيف 2012 إلى خريف 2013 وطغت عليها التجارة المقيدة عبر الحواجز والعبارات "ممرات التنقل في المنطقة الفاصلة بين سيطرة النظام والمعارضة مرصودة عسكرياً". أما المرحلة الثالثة فعاشت الغوطة فيها اقتصاد الحصار، والتي امتدت من نهاية سنة 2013 إلى ربيع 2018، كما غلبت عليها تجارة الأنفاق والمعابر[43].

أدى الحصار إلى تضرر العملية الإنتاجية للغوطة وتقييد حركتها التجارية، وبالتالي إلى تزايد اعتمادها على دمشق لتوفير احتياجاتها من السلع الاستهلاكية. كما أنتج اقتصاد الحصار شريحة من التجار المحليين من خلفيات متنوعة تولت إدخال البضائع للغوطة، كان أبرزهم محي الدين المنفوش المكنى بأبي أيمن. ولم يكن هذا الأخير معروفاً على نطاق واسع في الغوطة الشرقية قبيل سنة 2011، حيث اكتفى التاجر الأربعيني بتجارة الحليب ومشتقاته في بلدته مسرابا برأسمال لا يتجاوز 20 مليون ليرة سورية آنذاك[44].

استمر المنفوش في توريد منتجات معمله إلى دمشق دون تقييد لغاية صيف 2012، حيث لجأ منذ هذا التاريخ ولغاية خريف 2013 إلى عقد تفاهمات مشتركة مع طرفي معبر الوافدين؛ "إخراج بقبول وإدخال بمال"[45]، مما أتاح له إخراج منتجاته وإدخال مستلزمات معمله "علف ووقود". في حين برز اسمه بشكل لافت خلال فترة حصار الغوطة، حيث كان المتعهد الأبرز لإدخال البضائع من معبر الوافدين، وفق عقد أتاواة يتضمن شراء الطريق لإدخال كمية وأنواع محددة من السلع خلال فترة زمنية متفق عليها، وكان آخرها عقد "الخمسة آلاف طن" بأتاواة بلغت قيمتها 2000 ليرة سورية على كل كيلو. وهكذا تمكّن المنفوش من مراكمة رأسمال كبير رفعه إلى مصاف التجار المحليين الكبار أو "الحجي"، كما يحلو لأهالي الغوطة وصف المنفوش، حيث تمكن من توسيع أعماله التجارية في ريف دمشق لتشمل قطاعي البناء والتشييد والعقارات[46]، في حين تحدث عدد من الناشطين عن امتلاكه لأعمال تجارية في عدد من الدول[47].

لم يكن اسم المنفوش ليبرز لولا اعتماده من قبل القصر[48]، وغالباً ما تمت العملية على مراحل، كان فيها لكبار ضباط الأمن والجيش دوراً في تزكيته أمنياً للقصر، في حين سهّل التجار الكبار إدماجه بالشبكات الاقتصادية للنظام. وقف المنفوش بداية الحركة الاحتجاجية على الجانب المناهض للنظام، فكان عضواً بالمجلس المحلي لبلدة مسرابا بين نهاية سنة 2012 وبداية سنة 2013، قبل أن يعيد النظر بعلاقاته مع الهيئات المحلية للمعارضة في الغوطة ويعتزل العمل بالمجلس المحلي. ثم ظهر اسمه عقب ذلك كمتعهد لحاجز المليون "معبر الوافدين"، وهي عملية قد تكون تمت بإيحاء من ضابط أمني كانت تجمعه بالمنفوش علاقة جيدة[49]، ولعل هذا الضابط هو من قام بتزكيته للقصر، أو ربما نجح المنفوش بنسج علاقات مع ضباط الحرس الجمهوري ولاحقاً الفرقة الرابعة المسؤولة عن إدارة معبر الوافدين، ومن خلالهم تمكن من بلوغ القصر[50].

توحي كلا الروايتين بمحورية الضباط من ذوي الرتب العليا في تزكية المنفوش واعتماده من قبل القصر، الذي كان يدير عقود الأتاواة بحسب ما يرويه تاجر محلي:"كان يعلن عن مزاد عقود الأتاواة بإشراف القصر، وكان لمجمل التجار المشاركين فيه علاقات مع كبار الضباط ورجال الأعمال، حيث كانوا يودِعون مبلغ تأمين العقد بالبنك المركزي بالدولار، ليتم لاحقاً الإعلان عن اسم التاجر صاحب العرض الأعلى"[51].

لم يُمنح عقد الأتاواة للتجار المحليين ومنهم المنفوش بشكل مباشر، بل كان يُعطى كاستثمار لأحد رجال الأعمال الكبار الذي كان يمنح بدوره العقد للتجار المحليين. بهذه الطريقة، نشأت شبكة علاقات غير رسمية بين الطرفين ساهمت بإدخال التجار المحليين لشبكات النظام الاقتصادية، وتشير معظم الروايات المتداولة إلى تعهد رجل الأعمال جورج حسواني لعقود أتاواة الغوطة[52]، ليتردد لاحقاً اسم رجل الأعمال الصاعد وسيم قطان عقب استهداف حسواني بالعقوبات الغربية والأمريكية في سنة [53]2015.

تمكن المنفوش من إقصاء منافسيه وتعهد أكبر عدد من عقود الأتاواة، الأمر الذي لم يكن ليتم لولا استمرار

اعتماده من القصر، فضلاً عن حنكته التجارية. إذ واجه منافسة شرسة من تجار الأنفاق (2014–أيار 2017) ومن قبل تحالف تجار دوما، إلا أن اتكاءه على مركز ثقل معتبر داخل القصر بالوقت الذي تراجعت فيه مراكز ثقل منافسيه داخل القصر[54]، وخبرته في إدارة الأعمال التجارية، مكنّاه من الاستمرارية، في حين تهاوى خصومه. استطاع النظام عبر عقود الأتاواة ربط تجار الغوطة بالمنفوش، وذلك عبر شبكة من العلاقات غير الرسمية، مما أتاح له التحكم باقتصادها. فقد تمكن من دفع جميع من في الغوطة للاعتماد عليه، وهو ما عبّر عنه أحدهم بالقول: "لولا المنفوش لم نكن لنعمل"، وأسس شبكات تجارية له داخل الغوطة تشتمل على تجار وموزِعين، كان فيها لتجار بلدته، ومن تاجر معه قبل سنة 2011، معاملة تفضيلية فيما يتعلق بسعر المبيع ونوع السلع. وبالتالي أصبح لهذا الارتباط منافعه السياسية والاقتصادية، تمثلت بتوفير الحماية لهؤلاء التجار من انتقام النظام، فضلاً عن ازدهار أعمالهم التجارية خلال سنوات الحصار، في حين كان مصير الرافضين للتعامل مع المنفوش والداعمين لحراك الغوطة النفي منها "باعتبارهم إرهابيين"[55].

كان لاعتماد المنفوش من القصر ومنحه امتياز عقود الأتاواة ثمن وجب تأديته، إذ قام بإجراء إحصاء شامل لسكان الغوطة بواسطة البطاقة التموينية الموزعة عن طريق المجالس المحلية، لكن يبدو بأن تلك الإحصائية قد وجدت طريقها للنظام، وفق رواية أحد العاملين في المؤسسات الإغاثية. كما لعب المنفوش دوراً في الترويج لمؤسسات النظام، وفي ذلك يقول أحد العاملين بالمجالس المحلية: "نزحنا من منطقة المرج إلى مسرابا، وطلبنا استئجار مدرسة بدوام ثانٍ لتدريس أبناء منطقتنا وفق منهاج مغاير لمنهاج النظام، وهنا تقدم المنفوش بعرض رعاية لنا يتضمن التكفل برواتب المعلمين، شريطة تدريس منهاج النظام وإرسال ذاتيات المعلمين لدمشق، وهو ما رفضناه"[56].

بقي ثقل المنفوش اقتصادياً دون أن يحوز على ثقل سياسي معتبر، حيث انحصر دوره في عقد وساطات لإخراج بعض المعتقلين وتسوية وضع عدد من المقربين منه، في حين لم يكتب لوساطته التي حملها لأهل بلدته مسرابا النجاح، بسبب رفض الفصائل لها واقتحام النظام للبلدة. لكن، ومن ناحية أخرى، منحه النظام رخصة لتشييد ثلاثة معامل لمواد البناء "البلوك" في حرستا والسليمة والمليحة بريف دمشق[57]، إلا أنه حال دون ترشحه لانتخابات الإدارة المحلية في بلدته مسرابا، مفضلاً الاعتماد على البعثيين ممن كانوا يقيمون خارج البلدة طيلة أحداث الغوطة الشرقية.[58]

خلاصة: منظومة اقتصادية-اجتماعية جديدة

أدركت دمشق وأنقرة عمق التحولات الاقتصادية الجارية والقوى الصاعدة المؤثرة محلياً، ليقوم كل منهما باحتواء طبقة التجار المحليين، متفقين في الغاية مختلفين في الأسباب الموجهة لسلوك كل منهما والأدوات المستخدمة. فأنقرة تبحث عن فرص لتنمية اقتصادها ولا سبيل لذلك إلا باستقطاب الأموال وتوسيع تجارتها، لتجد ضالتها بتجار ريف حلب الشمالي، "درع الفرات"، ممن كان لهم مساهمة بدرجة ما بإنعاش غازي عنتاب اقتصادياً، ومنحها الصدارة كمركز اقتصادي إقليمي على حساب حلب الآفل نجمها. ولضمان أثرها على المدى الطويل، لجأت أنقرة إلى مأسسة علاقتها مع أولئك التجار عبر تجنيسهم وإدارة ارتباطهم بها عبر قنوات رسمية.

بالمقابل لجأ النظام إلى استنساخ القواعد القديمة، بدمج التجار المحليين بشبكاته الاقتصادية. إذ قام بذلك بطريقة غير رسمية، وعلى مراحل، كان فيها لكبار الضباط دور في انتقاء أولئك التجار وتزكيتهم للقصر، ليصار إلى اعتمادهم وتأسيس شراكات تجارية واقتصادية غير معلنة بين الجانبين. وقد أسهم ذلك بلامركزة الشبكات الاقتصادية، عبر إدماج المركزي بالمحلي، وبهذا التحول ضمن التجار المحليون ومنهم المنفوش الحظوة الاقتصادية دون منحه راهناً دوراً سياسياً.

لقد تنامى دور التجار المحليين (كوسطاء) في المنظومة الاقتصادية-الاجتماعية الناشئة. وقد جاء ذلك كمحصلة لعملية تغيير ممتدة؛ ابتدأت بسياسات التحرير الاقتصادي الليبرالية للحكومة السورية مطلع الألفية، في حين كثفت الحرب من وتائرها وأظهرت نتائجها للعلن بعد أن كانت تجري في الظل سابقاً. ولا يعتبر التجار المحليون جماعة اجتماعية متجانسة، ولا يتوقع لها أن تشكل وحدة متماسكة اجتماعياً في المستقبل القريب، فهم متمايزون من حيث خلفياتهم الاجتماعية ومصالحهم الاقتصادية وتوجهاتهم السياسية ونمط علاقاتهم مع المركز. لكن، لا يلغي ما سبق تبوء التجار المحليين مكانةً مركزية كلاعبين في المشهد السياسي-الاقتصادي المحلي، ولعقود قادمة، وذلك لامتلاكهم الثروة والحظوة لدى المركز كوسطاء، وكذلك لدورهم المحتمل في مرحلة إعادة الإعمار.

المراجع والمصادر :

1. For more see Bassam Haddad, Business Networks in Syria: The Political Economy of Authoritarian Resilience (Stanford: Stanford University Press, 2012)

2. لم يفقد رفعت الأسد مكانته في هذه الشبكة بفعل تورطه في صفقات فساد وتهريب، لكن نتيجة محاولته تشكيل مركز سلطة مستقل وتحدي سلطة الرئيس، للمزيد انظر: فولكر بيرتس، الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الأسد (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر،2012)، ط1، ص 337.

3. Bassam Haddad, The Syrian Regime's Business Backbone, site of Middle East Research and Information Project, https://www.merip.org/mer/mer262/syrian-regimes-business-backbone

4. محمد الباروت، العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2010)، ط1، ص 62-63.

5. أورورا سوتيمانو، النخبة الاقتصادية السورية: شبكات الحظوة واقتصاد الحرب، موقع حكاية ما انحكت، 2016.11.16، https://bit.ly/2OZBEVB

6. عمر ضاحي، مراجعة كتاب السلطة السياسية والشبكات الاقتصادية في سورية، مجلة بدايات، العدد الثاني، صيف 2012، https://www.bidayatmag.com/node/320

7. شركة شام القابضة، موقع الاقتصادي، https://bit.ly/2MA8ezS

8. شركة سورية القابضة، موقع الاقتصادي، https://bit.ly/2BuhiQg

9. محمد الباروت، مرجع سابق، ص 44-61.

10. الحيتان مصطلح متداول سورياً، يصف كبار رجالات الأعمال والتجار المتحكمين بالأسواق التجارية والاقتصاد على المستويين الوطني أو المناطقي كالمحافظات.

11. قابلة أجراها المؤلف مع غياث دك الباب، تاجر محلي سابق ورئيس المجلس المحلي لمدينة منغ، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، أيار 2018.

12. يلقي تحليل عينة من 100 من كبار رجال الأعمال في سوريا لسنة 2010 الضوء على النخب الاقتصادية لشبكات رجال الأعمال-الدولة، والتي كانت قائمة قبل الحراك—علماً بأن القائمة لم تتضمن رجال أعمال العائلة الحاكمة وحلفاءها المقربين. إذ ينتمي 23% إلى أبناء المسؤولين أو شركائهم أو واجهاتهم، في حين ينتمي 48% لرجال أعمال جدد لهم علاقات وطيدة مع مسؤولي الدولة باختلاف مستوياتهم وخلفياتهم، بينما يعود 22% لرجال أعمال محسوبين على عائلات تجارية قديمة، أما 7% المتبقين فينتمون إلى رجال أعمال يعملون خارج سوريا. أما بالنسبة للتصنيف بحسب المذهب، فيعتبر 64% منهم سنة، 16% علوية، 14% مسيحيين و1% شيعة، في حين لا يوجد بينهم درزي أو إسماعيلي أو كردي. من كتاب عزمي بشارة، سورية: درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 311.

13. حوار الاقتصادي الكامل مع رجل الأعمال هيثم جود: أولويات الاقتصاد السوري، موقع الاقتصادي، 2011.7.1، https://bit.ly/2MU8c5i

14. القصر الجمهوري، أو القصر: لفظة متداولة محلياً لوصف القوى المؤثرة بعملية صنع القرار في سوريا والتي تشمل عائلات الأسد، ومخلوف، وشاليش، والأخرس، وكبار الضباط الأمنيين والعسكريين.

15. رجل الأعمال الدمشقي عماد غريواتي: كان من أبرز مؤسسي شركة إعمار الشام، وكذلك شركة شام القابضة وبنك الشرق، كما كان يعتبر أكبر وكيل لاستيراد وتجميع السيارات في سوريا. شغل منصب رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها لدورتين متتاليتين قبل أن يستقيل في نهاية 2012 ويغادر سوريا.

16. رجل الأعمال سامر زهير الفوز: هو من محافظة اللاذقية، يمتلك العديد من الاستثمارات داخل سوريا وخارجها، ومن أبرز شركاته "أمان القابضة" التي وقّعت عقد استثماري مع محافظة دمشق للاستثمار في منطقة ماروتا سيتي City Marota "تنظيم 66"، وقد برز اسمه عقب رعاية اللواء ذو الهمة شاليش لأعماله. وهذا الأخير هو ابن عمة الرئيس بشار الأسد، ورئيس الحرس الخاص به، ومدير مكتبه. مقابلة أجراها

المؤلف مع أحد رجال الأعمال المقيمين في سوريا، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، أيلول 2018.

17. مقابلة أجراها المؤلف مع صحفي سوري متخصص بالشؤون الاقتصادية، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حزيران 2018؛ وللمزيد حول قاطرجي وشركاته، انظر: حسام بن أحمد رشدي قاطرجي، موقع الاقتصادي، https://bit.ly/2NxJXqL

18. للمزيد حول التنظيمات الإدارية لحلب زمن السلطة العثمانية، انظر: حسن علي عبد الله وبان راوي شلتاغ، "التقسيمات الإدارية لولاية حلب 1866–1918م"، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 5، العدد 1، 2015، ص 62–72.

19. تضم مجموعة من رجال الأعمال في حلب ومنهم، الحاج كامل هيكل، وتوفيق الحاج علي خضير، وأبو النور حمامي، ونوري الحكيم، حيث أسسوا محفظة مالية استثمارية للاستحواذ على شركات أو تشكيلها، انظر: محمد الباروت، مرجع سابق، ص 67.

20. يمكن ملاحظة ذلك من خلال عدد الوزراء الحلبيين، حيث انخفضت نسبتهم من 20% من مجمل أعضاء الحكومات المشكلة بين (1942–1958) إلى 14% من مجمل أعضاء الحكومات بين (1958–1961)، لترتفع نسبياً في عهد ما قبل انقلاب البعث وتبلغ 20% من مجمل أعضاء الحكومات المشكلة بين (1963–1966) لتبدأ نسبتهم بالانخفاض بشكل كبير في الفترة اللاحقة حيث لم تتجاوز نسبتهم من مجمل أعضاء الحكومات المشكلة بين 1963–1995 حاجز 8%. للمزيد انظر الملاحق في النسخة الإلكترونية من: نيقولاوس فان دام، الصراع على السلطة في سوريا: الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة 1961–1995 (القاهرة: مكتبة متبولي، 1995).

21. What Has Syria Lost With the Destruction of Aleppo?, site of The Syrian Observer, 16.12.2016, https://syrianobserver.com/EN/features/24566/what_has_syria_lost_with_destruction_aleppo.html

22. لقد انعكس تطور العلاقات السورية-التركية إيجاباً على حلب، إذ استأثرت حلب بالحصة الأكبر من الرأسمال التركي (شكل المستثمرون الأتراك ما نسبته 40% من المستثمرين الأجانب في المدينة الصناعية بحلب، بحسب بيانات غرفة تجارة حلب 2010). كما استعادت جزء من سوقها التاريخي، فضلاً عن قدرة صناعييها وتجارها على تلافي الآثار السلبية للانفتاح الاقتصادي على تركيا بحكم خبرتهم، وانتماء نمط تجارة حلب للتجارة طويلة المدى، للمزيد انظر: محمد الباروت، مرجع سابق، ص 374.

23. مقابلة أجراها المؤلف مع تاجر محلي مقيم حالياً في تركيا، بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي، حزيران 2018.

24. مقابلة أجراها المؤلف مع تاجر محلي من ريف حلب الشمالي ومقيم في غازي عنتاب Gaziantep، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حزيران 2018.

25. محمد الباروت، مرجع سابق، ص 380.

26. صالح حميدي، دباغ: نصف تجار حلب خارج سوريا، موقع الوطن، 2018.4.24، http://alwatan.sy/archives/148443

27. 90% من صناعي حلب غادروا البلاد و1350 منشأة تضررت بالحرب، موقع السورية نت، 2014.9.20، https://bit.ly/2Ndv1gy

28. For more ,çileri Bakanlıı Göç daresi Genel Müdürlüü ,Geçici Koruma Kapsamında Bulunan Suriyelilerin lk 10 le Göre Dalımı 13.12.2018 ,tarihi itibarıyla ,http://www.goc.gov.tr/icerik3/gecici-koruma_363_378_4713

29. Gaziantep Ticaret Odası ,Faaliyet Raporu ,2017 sayfa ,20 http://www.gto.org.tr/upload/download/Faaliyet-Raporu.307946-2017-pdf

30. Baran Ucaner ,Gaziantep :An Industry and Trade Center on the Historical Silk Road ,Gaziantep Chamber of Commerce ,2014 ,https://bit.ly/2ohY4FM

31. Gaziantep :A Trade ,Culture ,and Gastronomy Center Located on the Historical Silk Road ,Gaziantep Chamber of Commerce ,2017 ,http://www.gto.org.tr/upload/Gaziantep_Ekonomisi_Eng.pptx

32. مقابلة أجراها المؤلف مع عبد الباسط ديبو، مدير شركة نون تك في غازي عنتاب Gaziantep وعضو جمعية سياد، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حزيران 2018. تعقيب، قد يقول البعض بأن حجم هذه التجارة منشاؤها كلس وليس غازي عنتاب، لكن بمراجعة بيانات غرفة تجارة غازي عنتاب يتبين الفرق بحجم صادرات كل من غازي عنتاب Gaziantep (6,27 مليار دولار) وكلس Kilis (89 ألف دولار) في سنة 2016. للمزيد مراجعة تقرير غرفة تجارة غازي عنتاب، انظر:

hracatın Bölgesel Kalkınmadaki Önemi ,Gaziantep Ticaret Odası Meclis Toplantısı ,27.01.2016 Gaziantep Ticaret Odası ,sayfa ,10 http//:gto.org.tr/upload/serbest/Bilgi-Bankasi.914474-pdf

33. "اقتصاد" يلتقي رئيس غرفة تجارة "عنتاب".. بماذا وعد المستثمرين السوريين؟، موقع زمان الوصل، 2017.12.2، https://www.zamanalwsl.net/news/article/83101/

34. Gaziantep :A Trade ,Culture ,and Gastronomy Center Located on the Historical Silk Road ,Gaziantep Chamber of Commerce ,2017 ,http://www.gto.org.tr/upload/Gaziantep_Ekonomisi_Eng.pptx

35. بيان المجلس المحلي لمدينة جرابلس وريفها، صفحة الفايسبوك الرسمية، 2018.9.1، https://www.facebook.com/majlisjarablus/photos/a.382542545461705/636997990016158/?type=3

36. مقابلة أجراها المؤلف مع تاجر محلي من ريف حلب الشمالي ومقيم حالياً في غازي عنتاب Gaziantep، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حزيران 2018.

37. مقابلة أجراها المؤلف مع تاجر محلي مقيم حالياً في تركيا Turkey، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حزيران 2018.

38. مقابلة أجراها المؤلف مع تاجر محلي من الغوطة الشرقية ومقيم حالياً في مرسين Mersin، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، نيسان 2018.

39. أبرزها القانون رقم 33 لسنة 2008، وكذلك القانون رقم15 لسنة 2008، للمزيد حول القوانين الناظمة للمسألة العقارية مراجعة موقع المديرية العامة للمصالح العقارية. رابط إلكتروني https://bit.ly/2xRZzjb

40. مقابلة أجراها المؤلف مع تاجر محلي مهجر من الغوطة الشرقية ومقيم حالياً في إدلب، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، تموز 2018.

41. يروي الناشط السياسي نزار الصمادي للمؤلف بأنهم قد شكلوا وفداً لمقابلة المحافظ، وعرضوا عليه مقترحاً لتحويل الغوطة الشرقية إلى محافظة مستقلة، لكنهم قوبلوا بالرفض وتمّ اعتقال الصمادي، مقابلة أجراها المؤلف مع الناشط السياسي من الغوطة الشرقية نزار الصمادي، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حزيران 2018.

42. مقابلة أجراها المؤلف مع تاجر محلي من الغوطة الشرقية ومقيم حالياً في مرسين Mersin، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، نيسان 2018.

43. مقابلة أجراها المؤلف مع مدير مركز التطوير الإداري محمد بقاعي والمقيم حالياً في الشمال السوري، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حزيران 2018.

44. لقد تعاملت مع المنفوش قبل 2011، كان يقوم بجمع الحليب من مزارع الأبقار ولم تكن تجارته كبيرة، وكان قد أسس في سنة 2003 شركة المنفوش التجارية صاحبة العلامة التجارية "المراعي الدمشقية". مقابلة أجراها المؤلف مع عضو مجلس محلي سابق في الغوطة الشرقية ومقيم حالياً في إدلب، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، نيسان 2018.

45. طلب المنفوش إذن من الإدارة المدنية لإخراج بضائعه لدمشق، في حين كان يقوم بدفع رشى لعناصر حاجز معبر الوافدين من الحرس الجمهوري لإدخال مستلزمات معمله، مقابلة أجراها المؤلف مع الناشط السياسي من الغوطة الشرقية نزار الصمادي، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حزيران 2018.

46. عاد المنفوش للغوطة الشرقية على إثر خروجه منها خلال الحملة العسكرية التي شنها النظام على الغوطة والتي أدت لخروج المعارضة منها، حيث بدأ بتركيز اهتمامه على قطاع العقارات والبناء والتشييد من خلال شراء أراضي في مسرابا. كذلك حصل على رخص لثلاثة معامل بلوك في حرستا والمليحة والسليمة بريف دمشق، بحسب ما أفاد به مصدر محلي ما زال مقيماً في الغوطة الشرقية. مقابلة أجراها المؤلف مع أحد سكان الغوطة الشرقية من الذين بقوا فيها، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، آب 2018.

47. "كنا نسأل عن الحجي أبو أيمن عند شراء بضائع لمؤسستنا الإغاثية من شركته في مسرابا، ليأتي الرد بأن الحجي في رحلة خارجية لإسبانيا أو الإمارات". مقابلة أجراها المؤلف مع مدير إحدى المؤسسات الإغاثية في الغوطة المقيم حالياً في إستانبول، إستانبول، تموز 2018.

48. لفظة متداولة محلياً لوصف القوى المؤثرة بعملية صنع القرار في سوريا والتي تشمل عائلات الأسد ومخلوف وشاليش وآل الأخرس وكبار الضباط الأمنيين والعسكريين والنخبة الاقتصادية للنظام.

49. تجمع المنفوش علاقات جيدة مع اللواء توفيق يونس مدير أمن الدولة في دوما، مقابلة أجراها المؤلف مع الناشط السياسي من الغوطة الشرقية نزار الصمادي، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حزيران 2018.

50. يمتلك المنفوش علاقات جيدة مع الحرس الجمهوري، إذ يكفي الإشارة إلى حصوله على عقد أتاواة مدينة التل التي كان يتولاها العميد قيس فروة من الحرس الجمهوري. مقابلة أجراها المؤلف مع ناشط محلي من الغوطة مقيم حالياً في إدلب، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حزيران 2018.

51. مقابلة أجراها المؤلف مع تاجر محلي مهجر من الغوطة الشرقية ومقيم حالياً في إدلب، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، تموز 2018.

52. Roger Asfar ,The Business of Smuggling Supplies in Besieged Eastern Ghouta ,site of Syria Deeply, part of News Deeply ,25.4.2018 ,https://www.newsdeeply.com/syria/articles/2017/04/25/the-business-of-smuggling-supplies-in-besieged-eastern-ghouta

53. رائد الصالحاني، الغوطة الشرقية: "الطريق التجاري" لتشغيل معامل المنفوش؟، موقع المدن، 2017.10.24، https://bit.ly/2wyt34K

54. تشير بعض الروايات إلى ارتباط المنفوش بماهر الأسد "الفرقة الرابعة"، مقابل ارتباط منافسيه الدومانة بالعميد قيس فروة من الحرس الجمهوري، والذي فقد ثقله في القصرعلى خلفية فضيحة مشاركته بمحاولة نقل عناصر من اللواء الأول في برزة ممن رفضوا المصالحة إلى الغوطة بكامل سلاحهم. لكن تم اكتشاف هذا الأمر من قبل الفرقة الرابعة، وتمّ سحب سلاح عناصر اللواء الأول وتخييرهم إما بالنزل للغوطة أو تهجيرهم للشمال، لتتولى الفرقة الرابعة عقب ذلك ملف معبر الوافدين من الحرس الجمهوري.

55. مقابلة أجراها المؤلف مع تاجر محلي مهجر من الغوطة الشرقية ومقيم حالياً في إدلب، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، تموز 2018.

56. مقابلة أجراها المؤلف مع عضو مجلس محلي سابق في الغوطة الشرقية ومقيم حالياً في إدلب، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، نيسان 2018.

57. مقابلة أجراها المؤلف مع أحد سكان الغوطة الشرقية ممن استمروا بالبقاء فيها، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، آب 2018.

58. مقابلة أجراها المؤلف مع ناشط محلي من مسرابا، مقيم حالياً في إستانبول Istanbul، إستانبول، أيلول 2018

الإكليروس في حلب كوسطاء السمات وطبيعة العلاقات

روجيه أصفر

مقدّمة

يلعب رجل الدين المسيحي في حلب اليوم دور الوسيط بين مسيحيي المدينة والسلطة، أولاً بسبب العامل التاريخي ودوره التمثيلي لجماعة المسيحيين، وثانياً لأن النظام يريد اعتماده كوسيط أساسي، شبه حصري، مع جماعة المسيحيين. ويكاد لا يرى أغلب المسيحيين غير رجل الدين كوسيط يحمل صفة تمثيلية، وذلك في غياب القيادات المدنيّة لهم. فقد تمكّن تاريخياً من لعب هذا الدور الوسيط بسبب السلطة التي منحته إياها السلطات المتعاقبة، وقدرة رجال الدين أنفسهم على إعادة إنتاج دورهم باستمرار، وتأكيد قدرتهم على خدمة السلطة والناس بالحد اللازم لاستمرار هذه العلاقة، مع احترام المحاذير والخطوط الحمراء الموضوعة من قبل النظام.

إن طبيعة العلاقة بين أغلب رجال الدين المسيحيين "الإكليروس" (Clergy) والسلطة هي غير رسمية وغير مؤسساتية، وتمر غالباً برجال الأمن على نحو مباشر أو غير مباشر. فهي، ولو اتبعت ظاهرياً المسار البيروقراطي الحكومي التقليدي، إلا أنها تبقى ملزمةً على نحو كبير بالمرور بالقناة الأمنية، المرتبطة بالعلاقات الشخصية مع رجال الأمن، مما يفسر العمر المؤقت لوساطة رجل الدين وقدرته على تقديم الخدمات. إنّ هذه القناة الأمنية تذكّر -إلى جانب نقاط أخرى- بطرق ترسيخ مفهوم النظام الحامي للأقليات.

أما طبيعة العلاقة بين رجال الدين و "العلمانيين"[1] (Laypeople)، فهي إما "أبوية حمائية" (Patriarchal Protectionist) أو "مصلحيّة". فكل قبول بأداء دور الوساطة أو تقديم خدمة من خلاله، مرتبط على نحو وثيق بالفائدة التي تعود على الوسيط، بما في ذلك الخدمات التي تبدو مجانية والتي تخدم في الحقيقة إعادة إنتاج دوره كوسيط بالنسبة لطرفي المعادلة: ضباط الأمن والعلمانيين.

يبدو رجل الدين عبر التاريخ حاضراً بقوة كممثل لجماعته ووسيط لها. وقد حافظ على هذا الدور حتى يومنا هذا، حيث يعتري اليوم بقاء الجماعة واستمرارها الكثير من القلق والشك في المستقبل، فالمتغيرات خلال السنوات القليلة الماضية، منذ 2011، جذرية وعميقة على صعيد ظروف هذه الجماعة وشكل محيطها، وأيضاً على مستوى حجم هذه الجماعة ونوع أفرادها.

أولاً: دور رجال الدين المسيحيين

لرجال الدين المسيحيين في حلب صفة تمثيلية ودور قديم، قدم وجود المسيحيين في المدينة بحسب ما تورده شهادات وكتابات المعاصرين لحقبات ماضية من تاريخ المدينة[2]. وقد تكرّس هذا الأمر مع معاملة السلطات المتعاقبة للمسيحيين كجماعة لا كأفراد مواطنين. وبغياب ممثلين فعليين آخرين، يبدو أن رجال الدين المسيحيين تولوا الشأن التمثيلي أمام السلطات المتعاقبة.

1- الجذور التاريخية لصفة رجال الدين المسيحيين التمثيلية

الدور التمثيلي لرجال الدين المسيحيين في حلب هو دور متماه مع دور الوساطة الذي يقومون به بين المسيحيين والسلطات، فالدوران -بمعنى ما- هما منتجان لبعضهما. وقد طرأت على هذين الدورين تغيرات طفيفة مع تتالي أشكال الحكم والسلطات على المدينة، ولكن تحولاً جدياً طرأ عليهما بعد سيطرة الطبيعة الأمنية لنظام الأسد.
خلال العهد العثماني وخاصة مع التنظيمات (Tanzimat Era) والنظام الملي (Millet System) سنة 1839 وما يليها، وصولاً إلى حكم حزب البعث في سوريا، أدى التعامل مع المسيحيين كجماعة إلى تعزيز دور رجال الدين كممثلين لهم. فالتنظيمات جعلت من كل رأس كنيسة ممثلاً لأبناء طائفته باعتباره الرأس الوحيد بغياب أي ممثل آخر، فحتى الوجهاء أو الأغنياء، رغم مكانتهم، إلا أنهم عادة ما يبقون تحت سلطته موحدين في وجه السلطات الرسمية. في السياق نفسه، لقد عزز مفهوم أهل الذمة[3] الذي كان تطبيقه استنسابياً، ولكنه حاضر كمفهوم على الدوام في دولة دينية، شعور الجماعة لدى المسيحيين مقابل السلطة العثمانية[4].

ومثالاً على الممارسة الجماعية، في كثير من الحالات كانت الغرامات المالية والجزية والإتاوات تدفع حين اللزوم على نحو جماعي تكافلي بواسطة المطارنة ورجال الدين بالتعاون مع الأثرياء والأعيان المسيحيين، شأنها شأن رد المظالم والاعتداءات الشعبية أو السلطوية، التي استغلت قوانين جائرة بحق المسيحيين أو خلافاتهم الداخلية لتجعل منهم محل ابتزاز خوات وإتاوات مالية كلما لزم الأمر[5]. على أي حال ساهمت هذه السياسات بمنح المسيحيين حريةً ما واحتراماً لخصوصيتهم في سياق ذلك الزمان، مثل الإقرار بمحاكمهم الخاصة للأحوال الشخصية والاحترام النسبي لممارسة طقوسهم وشعائرهم[6].

حينها كان للعلمانيين وخاصة الوجهاء منهم دورٌ في "انتخاب" رجال الدين، المطارنة بوجه خاص، ممّا قوّى بعض الشيء الصفة التمثيلية لهؤلاء، بالإضافة إلى دورهم كقادة الملة/المجموعة. وبالرغم من بروز دور للعلمانيين خارج الإطار الكنسي التقليدي، بسبب دورهم التجاري أو ثرائهم أو علاقاتهم بالقنصليات التجارية والسياسية الأجنبية، فإنهم بقوا تحت جناح رجال الدين وعلى وفاق معهم في حالة يكمّل فيها الواحد الآخر، مع بقاء المرتبة الأعلى لرجل الدين لأسباب معنوية وروحية، ولو كانت الفاعلية الحقيقية أحياناً للعلمانيين أكثر مما هي لرجال الدين.

لقد حافظ رجال الدين المسيحيون على دورهم كوسطاء وممثلين شبه حصريين خلال الحقبة العثمانية بوجه عام. أمّا أيام الانتداب الفرنسي، فقد تغيّر الحال قليلاً: فمن جهة حُسِبَ المسيحيون من قبل بعض المسلمين على الفرنسيين، ومن جهة أخرى، حاول الفرنسيون استعمال المسيحيين بطريقة أو بأخرى، كما استقوى بعض هؤلاء بالفرنسيين المحتلين للبلاد. ولكن هذه الحقبة أفرزت رجال سياسة ودولة وطنيين كان منهم العديد من المسيحيين الحلبيين وغير الحلبيين، ما جعل المسيحيين يشعرون بأن لهم من يمثلهم وينطق بصوتهم من غير رجال الدين، وإن حافظ هؤلاء الممثلون السياسيون مرة أخرى على أفضل العلاقات والكثير من التنسيق مع رجال الدين والمراعاة لمكانتهم.

بالرغم مما ذكرنا سابقاً أن للأثرياء والأعيان المسيحيين دور فيما يتعلق بدفع الجزية والإتاوات، إلا أن مكانة رجال الدين استمرت -في أحد أوجهها- دون أن تتزعزع. فحتى لو فرقت التوجهات والأهواء بين الإثنين، فإن عصبيّة الطائفة والجماعة أبقت على علاقات تنسيق جيدة بينهما، وبالتالي حافظ كلٌ منهما على دوره، فيما يشبه علاقة تخادمية فيها تبادل الخدمات والمصالح.

لاحقاً، وبعد جلاء الفرنسيين، لم تستمر الأوضاع على استقرار كافٍ كي تُرسم معالم التعامل مع المسيحيين من قبل الدولة، لكن، وبشكل عام، حوفظ على مكانة رجال الدين المسيحيين وتمت مراعاة مكانتهم، وإن ارتبطت هذه المكانة بشخصية رجل الدين أوعلاقاته. ولقد حاول أصحاب السلطة الجدد، الذين لم يستقر حكمهم، كسب رجال الدين المسيحيين إلى جانبهم، أو على الأقل تجنب معاداتهم دون داعٍ.

كان صراع التأميم/المصادرة، بفروعه الزراعي والتجاري والصناعي، وفرعه المدرسي أيضاً، أحد أبرز المحطات في تاريخ علاقة المسيحيين بالسلطة من خلال رجال دينهم. بالنسبة للشق الأول، لقد تأثر المسيحيون به، لكنهم لم يكونوا وحدهم في ذلك. أما تأميم المدارس أو الاستيلاء عليها، فقد كان صراعاً مسيحياً-حكومياً على نحو شبه كامل، مما أبرز دور رجال الدين وكرسه مرة أخرى، إذ كانوا وسطاء للدفاع عن مدارس رعاياهم، ولكنهم خسروا الصراع خسارة شبه كاملة ما خلف جرحاً لم يندمل حتى اليوم. هذا الأمر يعتبره أحد رجال الدين المسيحيين في وقتنا الحاضر الدرس الأول الذي ألقاه حكم البعث عليهم؛ مفاده أن سلطتهم ووساطتهم لها حدود، وأن السلطة هي صاحبة الكلمة الأعلى، وهي حين تقرر شيئاً ستنفذه ولو على حساب الحق والعدالة وعلى حساب كسر كلمة

المطارنة ومن يمثلون[7].

إنّ رغبة السلطة في إقرار رجال الدين بكلمتها العليا أمر لا تهاون فيه، حتى في الأمور التي تبدو تفصيلية. وهنا يمكن التذكير بأنه من المعروف أن خطب وعظات رجال الدين في سوريا تخضع للرقابة الدورية على اختلاف انتماءات هؤلاء الرجال، فمثلاً، في عظة قداس احتفالي لأحد الأعياد لم يشكر فيها رجل الدين المسيحي رئيس النظام والسلطات ولم يجرِ تقديم الولاء، فأرسل ضابط أمن رفيع المستوى له تنبيهاً شديد اللهجة، عبر مسيحي علماني له علاقاته بالأجهزة الأمنية، ومضمونه أنه "سيعتبرون ما حصل غلطة غير مقصودة، مع التحذير من تكرارها تحت طائلة التحقيق معه وفضح ارتباطاته" في تهديد مبطن بتلفيق تهم لا أساس لها بارتباط رجل الدين بجهات معادية.

من جهة أخرى، يحافظ النظام على وجود مسيحي حلبي دائم في مجلس مدينة حلب، وفي مجلس الشعب (3 مقاعد: كاثوليكي وأرثوذكسي وأرمني)، وأحياناً في مجلس الوزراء. ولا يتم تعيين هؤلاء إلا بعد استشارة رجال الدين على مستوى المطارنة، وهؤلاء كثيراً ما لا يجتمعون على رأيٍ واحد. أما الممثلون السياسيون من نواب ووزراء، فهم يحافظون عادةً على أفضل العلاقات مع رجال الدين الذي يتمتعون بصفة الديمومة أكثر من السياسيين.

بعد أن ألغى حزب البعث الحياة الحزبية التعددية وقمع المجتمع الأهلي والمدني، غابت القيادات المدنية الحقيقية الممثلة للمسيحيين. وبالتالي، تعطش المسيحيون لقيادات تمثلهم غير تلك الدينية، وإن كانت في بعض الأحيان قيادات جيدة وجريئة إلا أن ثوبها الديني يحد من دورها ومساحة عملها. وقد بلغ هذا التعطش حداً انقسم فيه جزء كبير من المسيحيين السوريين -بما فيهم المسيحيون في حلب- بين مناصرين للقوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع والتيار الوطني الحر (اللبناني أيضاً) بقيادة ميشال عون، وصارت متابعة الأخبار اللبنانية منذ أيام الحرب الأهلية عادة مألوفة. فغياب الحياة السياسية وجهت اهتمامات المسيحيين السوريين إلى النموذج الأقرب، الناطق بالعربية والمدعو حراً وديموقراطياً. لقد أيقظت مظاهر القوة التي تمتع بها شخصيات كآل الجميل وفرنجية وشمعون ثم جعجع وعون وغيرهم -ولو كانت مظاهر قوة ميليشياوية تنمرية- رغبة نائمة لدى هؤلاء المسيحيين السوريين في وجود قيادات تعبر عنهم وتمثلهم، حتى بلغ الأمر أن أفراداً مسيحيين سوريين ساهموا في القتال إلى جانب الميليشيات المسيحية خلال الحرب الأهلية اللبنانية. على أي حال، لا يجب أن تعتبر متابعة المسيحيين السوريين لأخبار وتصريحات القيادات السياسية المسيحية اللبنانية موافقة على آرائها بشأن النظام السوري.

ومن الضروري في هذا السياق التذكير بأن الدور الذي لعبته دول أوروبية عبر قنصلياتها والإرساليات الغربية، وعلاقات سلطاتها الأجنبية الأوروبية مع السلطة العثمانية، ساهم مساهمةً أساسية في تثبيت مكانة رجال الدين وصفتهم التمثيلية[8]. إذ أشعرت الإكليروس الحلبي بأن صلاتهم في القنصليات الغربية، وفي الإرساليات الغربية،

تجعل صوتهم مسموعاً. وبالتالي أصبح دورهم كممثلين للجماعة المسيحية في المدينة وكوسطاء لها أمراً معترفاً به على صعيد دولي أوسع.

2- تعامل الدولة المعاصرة مع المسيحيين كجماعة وليس كأفراد مواطنين

يبدو أن طريقة التعامل مع المسيحيين قد أعادت إنتاج نفسها على أرض الواقع، بدءاً من الحكم العثماني مروراً بالانتداب الفرنسي ووصولاً إلى الدولة السورية الوطنية الحديثة. فقد بقوا على اعتبارهم مجموعةً وليس كأفراد مواطنين، وتم التعامل معهم على هذا الأساس، رغم الأشكال الدستورية والقانونية الحديثة للدولة وإدارتها. ففي ظل حكم الانتداب الفرنسي، كان التعامل مع السوريين كجماعات دينية واضحاً عندما أسس الفرنسيون دويلات على أساس طائفي، كدولة العلويين ودولة الدروز. أما المسيحيون السوريون، فقد بقوا خارج هذه المعادلة لسببين على ما يبدو: الأول هو مشروع دولة لبنان حينها كدولة مسيحية بالدرجة الأولى، والثاني هو انتشار المسيحيين السوريين على كل التراب السوري دون تمركز واضح ذي ثقل كاف، باستثناء منطقة وادي النصارى التي قيل إنه خُطط لأن تكون جزءاً من لبنان الكبير لا جزءاً من سوريا.

لقد سهل هذا النوع من التعامل للدولة تكريس سلطتها، وتحديد قنوات الاتصال بها، وتحديد المولجين بدور الوساطة معها. ويمكن تفسير هذا الأمر تفسيراً "بريئاً" بأنه استيعاب لطبيعة السكان والدرجة المرتفعة للانتماء الديني ما قبل الوطني في هوياتهم، أو بأنه -مع التضافر مع التفسير الأول أو عدمه- أداة من أدوات تكريس السلطة الديكتاتورية التي تفضل مخاطبة غرائز المجموعات السكانية لتفرض سلطتها وتمد من عمر نظامها. على سبيل المثال، تمّت مصادرة المدارس الخاصة في النصف الثاني من ستينيات القرن المنصرم، أو ما يفضل المعنيون به من المسيحيين تسميته الاستيلاء على المدارس الخاصة والتي كان قسم كبير منها كاثوليكياً، سواء انتمت إلى إرساليات غربية أم كنائس كاثوليكية محلية. حينها كانت الصورة لمن تابع الأمر ليست خلافاً قانونياً أو حقوقياً بين أفراد وحكومتهم، بل اتخذ صورة الخلاف حول الحقوق (أو الامتيازات) بين الجماعة المسيحية ككل، الكاثوليكية منها على وجه الخصوص، والحكومة[9].

ومن الأساس، يؤكد وجود مدارس خاصة طابعها الأعظم ديني مسيحي، بغض النظر عن حدث الاستيلاء على هذه المدارس، أن التعامل مع المسيحيين هو على أساس مجموعة لا كأفراد/مواطنين، في ظل دولة حديثة. وأيضاً المحاكم الخاصة بالمسيحيين المعروفة بالمحاكم الروحية، أي محاكم الأحوال الشخصية التي تهتم بأمور الزواج وبطلان الزواج والطلاق والحضانة والنفقة وما شابه، هي إرث عثماني يُقدم وكأنه امتياز للمسيحيين يحافظ على حقوقهم. وفي الواقع، وفي ظل قانون جامع للأحوال الشخصية، تكرس هذه المحاكم مفهوم الجماعة لا مفهوم الفرد المواطن الذي يجب أن يلجأ إلى عدالة الدولة لا إلى عدالة الطائفة. وقد رأى أحد العلمانيين أن المحاكم الروحية في الفترة العثمانية كانت أمراً إيجابياً، إذ إنّها حافظت على حقوق المسيحيين في دولة دينية، ولكنه يعتبر أن الأمر يختلف في

حال دولة لا دينية، إذ يفترض أنها قائمة على المواطنة، وبالتالي تمسي محاكم الأحوال الشخصية الخاصة أمراً يكرس تمييزاً، هو في العمق سلبي، إذ لا يساوي بين المواطنين[10]. من نافل القول هنا، أن هذا التعامل لا يعني أن التعامل مع الأغلبية السنية أو غيرها من المكونات الطائفية يتم على أساس مفاهيم ومبادئ المواطنة.

جاء الفرنسيون خلال الانتداب ليحافظوا على النهج نفسه، رغم ظهور قيادات مدنية للمسيحيين في المدينة إلا أنها لم تنفصل عن سلطة الكنيسة التي بقيت على رأس تمثيلهم. أما السلطات المتعاقبة على سوريا منذ جلاء الفرنسيين 1946 وحتى انقلاب البعث 1963، فيبدو أنها لم تستقر أو تعمّر بما يكفي لتغير نهج التعامل مع المسيحيين، فحافظت على ما كان موجوداً من نهج سابق مع بعض التمايز ربما خلال فترة الوحدة مع مصر.

حافظ نظام الأسد على شكل العلاقة السائدة قبلاً للدولة مع المسيحيين، وساهم في تكريسه لما فيه من منفعة لتعزيز سلطته، فلم يتغير جوهر هذه العلاقة، وكأنه جرى الاعتراف بالحق المكتسب بالتقادم للإكليروس بتمثيل الجماعة المسيحية، فتمّ تكريس البعد الجماعي والتعامل معهم على هذا الأساس. ولكن، تبقى حالات استثنائية لها دلالاتها فرض فيها النظام القائم قراراته، كما في مثال الاستيلاء على المدارس، متجاوزاً فيه الدور التمثيلي والوسيط لرجال الدين المسيحيين في المدينة.

ثانياً: علاقة رجال الدين المسيحيين بالسلطة:

تبدو أمور المعاملات الرسمية وطلبات الموافقات والأذونات كلها مُحترِمة للمسار الرسمي البيروقراطي، وكأنها هي الفيصل في بت طلبات الطوائف المسيحية. لكن الواقع مغاير لذلك تماماً، إذ إن السلطة الفعلية وكلمة الفصل هي لضباط الأمن، لا للموظفين المدنيين التقنيين. وبالتالي فعلاقة رجل الدين بضابط الأمن هي التي تضمن نجاح الأول في دوره كوسيط، لا المعاملات الرسمية، وهذا الأمر يتماشى مع الطبيعة الأمنية لنظام الأسد الذي حدد بنفسه شكل هذه العلاقة.

1- الأشكال الرسمية البيروقراطية للدولة وللتعامل معها موجودة ومحترمة شكلاً

يخضع المسيحيون ورجال دينهم والكنيسة -ولو شكلاً- للمسار الرسمي البيروقراطي؛ كالقضاء والمعاملات القانونية وطلبات الرخص والأذون والإعفاءات (هنا الكنيسة هي بمثابة مؤسسة مع كامل مؤسساتها الجانبية كالمدارس والمؤسسات الخيرية). ففي مثال مصادرة المدارس المسيحية الخاصة، لجأ القادة الروحيون المسيحيون إلى القضاء الرسمي للتظلم ورفع الشكوى ضد التعدي الذي لحق بهم من جراء مصادرة مدارسهم وبعض ملحقاتها، مثلهم مثل أي جهة اعتبارية أخرى في الدولة. ولقد تابعوا المسار القضائي الكامل للشكوى، حتى صدر في 1974.12.9 قرار عن المحكمة الإدارية السورية العليا بإبطال قرار مصادرة المدارس الكاثوليكية وإغلاقها[11]. لكن كان هناك مساراً

آخراً موازٍ للمسار القضائي، تمثل في الطلب من رجال السلطة، الذين كانوا ذوي طبيعة أمنية وعسكرية، الرجوع عن قرارهم، لكن دون جدوى.

ومن الجدير بالذكر، أنه حتى في الحالات الاستثنائية التي تطلبت وساطات غير اعتيادية، مثل الوصول إلى رأس هرم السلطة، استمر الحفاظ على الطلب الرسمي المزود بالموافقات والأختام والتواقيع والطوابع حسب الأصول. وأشار رجل دين تمت مقابلته، أن الحرص على "شكليات" العمل البيروقراطي هو دائماً مطلوب وأساسي ومحل احترام، ويرى في أحد أسباب هذا الاحترام أو الإلزام من قبل السلطات -رغم قبولها الوساطات- هو الإبقاء على باب الفساد والرشى مفتوحاً أمام طبقات من الموظفين البيروقراطيين الذين سيطالبون برشوة ولو كانت المعاملة لجهة دينية مزودة بواسطة أمنية من العيار الثقيل. في هذه الحالة، لن يعرقل الموظف سير المعاملة ولكنه لن يفوّت فرصة الاستفادة من بعض الفتات.

فعلى سبيل المثال، يحق لكل مطران أن يستورد سيارة خاصة به مزودة بلوحة صفراء تُعرف باسم "لوحة إدخال مؤقت"، فتكون السيارة المستوردة معفاة من الرسوم الجمركية. وفي إحدى الحالات المذكورة في المقابلات، فاتح مطران جديد ضابطاً أمنيّاً بموضوع استجلابه لسيارة بلوحة صفراء كما جرت العادة طالباً مساعدته، فأكد الضابط على ذلك بقوله "هذا حقكم"[12]. ولكن كان من الضروري خلال السير بمعاملة استيراد السيارة واستصدار اللوحة الصفراء، تقديم الرشى للموظفين الذين لم يتحرجوا من طلبها تحت مسميات "تحلاية"، أو "حق فنجان قهوة"، أو "عيدية للأولاد"[13]... كان يمكن للموظف المكلف من قبل المطرانية بتسيير هذه المعاملة أن يرفض تقديم الرشى ويستعين باسم المطران أو يطلب اتصال ضابط الأمن لتسهيل الأمور، لكن المعاملة قد تواجه حينها صعوبات أخرى وتأخيراً عقابياً من قبل الموظفين الذين يستطيعون التذرع بالبيروقراطية، كما أن أي معاملة مقبلة للمطرانية كمعاملة استجلاب باصات مدرسية لنقل التلاميذ والمعفاة من الرسوم الجمركية، كانت ستواجه صعوبات جمة.

ومن الأمثلة أيضاً، مخالفة الكنيسة النظام العمراني الصارم نسبياً في مدينة حلب لجهة عدد طوابق الأبنية المسموح بها عادة. إذ إنها بنت بناء سكنياً مكان مدرسة قديمة تم هدمها، تجاوزت فيه عدد الطوابق المسموح به عادةً، بناء على استثناء قيل إنه تم بوساطة عن طريق جهة نافذة، لكن هذا كله لم يحل دون سلوك الجانب البيروقراطي للحصول على رخصة بناء بمواصفات استثنائية.

وفي مثال آخر، تم سنة 2006 إقرار قانون جديد خاص بالأحوال الشخصية للطوائف الكاثوليكية في سوريا. لكن، وحتى في هذه الحالة، كان عليهم أولاً أن يتلقوا شكلاً من أشكال الموافقة الأمنية غير الرسمية على المضي في العمل بالقانون الجديد، ولولا ذلك لم يكن للمسيحيين الكاثوليك أن يفكروا في صياغته ثم اقراره وفق الأشكال والقنوات القانونية المعتمدة. هذا بالرغم من كل الإجحاف اللاحق بالمسيحيين جراء خضوعهم قبلاً لمواد قانونية ذات طابع إسلامّي في أمور الأحوال الشخصية، خاصة لجهة الإرث والتبني[14]. من الجدير بالذكر، أن هناك بعض

المصادر المسيحية الحقوقية التي تستبعد رواية تلقي موافقة أمنية مسبقة قبل المضي في العمل بالقانون، بالرغم من اعترافها بالدور أو العامل الأمني في عملية إقراره.

لقد قسّم القانون السابق الإرث على الورثة بحسب الشريعة الإسلامية؛ فيكون للأنثى نصف حصة الذكر، وكذلك لم يقر التبني. بعد صدور القانون الذي اعتبر "مكرمة" من رئيس الجمهورية، عُقِدت ندوات تعريفية به اشتملت على التعبير عن الشكر والامتنان للرئيس على سماحه بصدور هذا القانون، لكن المفاجأة أتت لاحقاً لتلغي بعض أهم بنود القانون الجديد، كالتبني وغيره، بسبب ما قيل حينها أنه اعتراض وتحفظ من رجال دين سُنة على بعض مضامين هذا القانون، وبالتالي اتخذ الأمر بعداً أمنياً فكان إلغاء بعض البنود[15]!

يعزز تكرار بروز "البعد الأمني" هنا مفهوم الحماية لدى المسيحيين من حيث وضعهم كجماعة. إذ يصور الأمر على النحو التالي: "سمحنا لكم بحقوقكم في التقاضي حسب قوانينكم الخاصة، ولكن الآخرين (المسلمين ضمناً)، استاؤوا من قوننة ما يخالف الشريعة الإسلامية، كالتبني والإرث المتساوي بين الرجل والمرأة، وربما ضغطوا علينا. فخوفاً منا عليكم وعلى تطور الأمور نحو ما لا تحمد عقباه، قررنا، حمايةً لكم، أن تلغى بعض بنود القانون"[16].

2- ربط تسيير أمور رجال الدين بالأجهزة الأمنية

رغم الحفاظ الكبير على الأشكال الرسمية والبيروقراطية للسلطة، إلا أن هناك شبه إجماع من قبل رجال الدين والعلمانيين الذين تمت مقابلتهم على إلزامية المسار الأمني، أي الذي يمر برجال وضباط الأمن، فهم -أي رجال الدين- يقرّون بذلك ضمناً رغم موقف أغلبهم السياسي المؤيد للنظام الحالي. وبالتالي فإنهم يخططون لمسائل المسيحيين ويسيِّرون أمورهم وأمور رعيتهم على أساس ذلك. لذلك نرى أن هناك دائماً تنسيق مسبق ذو شكل شبه بيروقراطي وإن غير رسمي مع الأجهزة الأمنية، لتمرير أي معاملة أو طلب، خاصة كرخصة بناء كنيسة أو مدرسة كما ورد آنفاً، وحتى في حالات المخيمات الكشفية ورحلات الأخويات.

أما الحالات المرتبطة بالقصر الجمهوري، كوساطات رجال الدين من أعلى المستويات (بطريرك) من أجل السماح بعودة معارضين مسيحيين سوريين إلى سوريا، فقد كانت العلاقة تمرّ عبر ضابط أمن مكلف من القصر بهذا الملف. فبعد أن يرفع مكتب البطريرك اسم شخص مسيحي معارض إلى ضابط القصر الجمهوري، يقوم هذا الأخير بمتابعة الأمر والعودة إلى البطريركية بالسماح أو الرفض. وقد شرح هذه العلاقة بين البطريركية والقصر الجمهوري رجل دين عمل في الدائرة البطريركية لإحدى الطوائف في لبنان، وذلك في سياق سعيه لحل مسألة مسيحي سوري مطلوب من الجهات الأمنية لنشاطه المعارض.

لقد استجدّ هذا النوع من العلاقات بين البطريركية والقصر الجمهوري بعد بدء الثورة سنة 2011 على ما يبدو.

ويمكن تفسيره بأنه رغبة في احتواء المعارضين المسيحيين وترك باب العودة "إلى حضن الوطن" مفتوحاً أمامهم، مما قد يعزز رواية النظام بأن الصراع هو بين السلطة الشرعية وإرهابيين إسلاميين متطرفين.هذا المثال الأخير يسمح بالاستنتاج أنه حتى في الحالات التي تكون الجهة صاحبة الوساطة جهة سياسية عليا، تبقى العلاقة تمر عبر قناة أمنية، هي في هذه الحالة ضابط برتبة عقيد أو عميد في القصر الجمهوري.

وقد روى أستاذ جامعي مسيحي لبناني بعض مجريات علاقته الوثيقة ببطريرك طائفته المستقر غالباً في دمشق، فقال أنه خلال إحدى زياراته له، طلب منه البطريرك ملفاً كان الأستاذ قد جلبه معه من لبنان، ولما عرف البطريرك أن الأستاذ ترك حقيبة ملفاته لدى رجل الدين الذي يدير مكتب البطريرك، استنكر عليه هذا الفعل محذراً ومذكراً الأستاذ أن أغلب رجال الدين لهم ارتباطاتهم بالأجهزة الأمنية[17].

وفي واقعة قرار عن المحكمة الإدارية السورية العليا بإبطال قرار مصادرة المدارس الكاثوليكية وإغلاقها المذكورة آنفاً، ورغم أن القرار صدر عن أعلى هيئة قضائية في مجالها، أي أنها حكمها مبرم، فهو لم ينفذ حتى اليوم بعد مرور 44 عاماً على صدوره، ما يفيد في سياق هذا البحث أن المسار البيروقراطي الحكومي أو القضائي وحده غير ذي فائدة في حالة موضوع البحث.

وفي مثال آخر من نفس الإطار، حال دون توسيع المدارس المسيحية الخاصة التي لم يتم الاستيلاء عليها إذ قبلت بـ "المدير المنتدب" من قبل السلطة بحسب الأنظمة المرعية في حينه، عدم منحها رخصاً للتوسع، كفتح مرحلة دراسية جديدة، وكانت الحجة المطروحة من قبل المسؤولين في اجتماعات غير رسمية أن السلطة تثق بالمسيحيين وبوطنيتهم وبمدارسهم، لكن منح رخص جديدة للتعليم سيوجب منح "الآخرين" رخصاً مماثلة، وهم ممن لا تثق السلطة بهم لتطرفهم. وهي مقولة تكرس البعد الأمني للتعامل مع المسيحيين، فتبدو القضية قضية أمن لا قضية حقوق، وتتكرس لدى المسيحيين فكرة الحماية التي يقدمها لهم النظام.

وفي زيارة رئيس إحدى الطوائف المسيحية مؤخراً للرئيس بشار الأسد، تمت مناقشة محاولة الفرع المحلي لحزب البعث تثبيت استيلائه على ملكية كنسية، كان قد وضع يده عليها منذ أيام الاستيلاء على المدارس. إذ إنه استعان بحكم قضائي حديث، واشترى الأرض المشجرة، والتي هي بمثابة جزء كبير من الملكية كنسية، من وزارة الزراعة باعتبارها صاحبة الاختصاص. وكان جواب الرئيس الأسد أن القضاء مستقل في سوريا ولا يمكن التدخل في عمله. لكن يتوقع صاحب الشهادة أن ينتهي الأمر بصفقة/ابتزاز أمني حزبي للكنيسة صاحبة العلاقة كي تعيد شراء الأرض التي هي ملكها أصلاً، مما يعيد الحديث عن الدور الأساس والفيصل للأجهزة الأمنية، لا للمسارات والقنوات الحكومية الرسمية.

ومن الجدير بالذكر أن المسيحيين يفتقرون لجهاز حكومي رسمي مشابه لوزارة الأوقاف الإسلامية -بغض النظر

عن فاعليتها وارتباطاتها- ينظّم علاقتهم كجماعة بالسلطة. بينما تورد شهادات رجال دين مسيحيين وناشطين مسيحيين علمانيين في حلب أنه هناك في معظم الأجهزة الأمنية ضابط أو عنصر أمني واحد على الأقل مولج بمتابعة شؤون الطوائف المسيحية[18].

كلها أمثلة وحوادث تؤكد أنه حين يريد رجال الدين المسيحيين في حلب ممارسة دورهم كوسطاء بفاعلية، يدركون أن القناة الأمنية غير الرسمية والعلاقات المباشرة مع ضباط الأمن هي الطريق الأجدى.

3- مقياس نجاح رجل الدين في دوره كوسيط وارتباطه بضباط الأمن

إن العلاقة البيروقراطية الرسمية والقانونية لفرد أو جماعة مع الدولة تفرض وجود معايير وشروط، إذا ما تمّ الالتزام بها، تؤدي للحصول على أمر ما يحدده القانون. لكن الأمر يختلف في حالة المسيحيين السوريين وعلاقتهم بنظامهم ذو الطبيعة الأمنية.

يعلم رجال الدين، حالهم حال أغلب السوريين، أن لكل رجل أمن مستوى محدداً للنفوذ وعمراً محدوداً في منصبه في أغلب الحالات، فلطالما خبروا بمرور الزمن أفول نجم هذا الضابط أو ذاك أو نقله أو تحجيمه أو انتهاء دوره. فعلى مدى عمر النظام الذي يقارب الخمسين عاماً، حتى الضباط الأمنيون والعسكريون الكبار خضعوا لهذه السلوك الممنهج؛ كناجي جميل وعلي دوبا وحكمت الشهابي وغازي كنعان ورستم غزالة... لذا يسعى رجال الدين إلى نسج علاقات مختلفة مع عدة ضباط أمن، ولكن على نحو لا تؤدي المنافسة بين هؤلاء الضباط بأن يصبح رجال الدين ضحية لها.

وعليه، كلما كانت علاقات رجل الدين أمتن بالضباط، واختياره لهم أصح، كلما كان له نفوذ أكبر وقدرة أكبر على ممارسة دور الوسيط وتأمين الخدمات والمنافع لمن يلزم. هذا ما يفسر أحياناً وجود نفوذ أكبر لرجل دين من مرتبة "كاهن" مما لرئيسه الكنسي من مرتبة "مطران"، الأمر الذي يخلق حساسيات داخل المؤسسة الكنيسة، لا يعدم رجال الأمن وسيلة لاستغلالها لما فيه مصلحتهم.

عُرف مطران القدس الأسبق الحلبي الراحل إيلاريون كبوجي، الذي سجن في إسرائيل بعد محاكمته بتهمة تهريب أسلحة ضمن سيارته للمقاومة الفلسطينية، بعلاقاته الوطيدة بضباط الأمن في سوريا. فبعد أن أفرج عنه ليبقى تحت إقامة شبه جبرية قرب الفاتيكان، كان يزور سوريا ومدينته حلب على نحو شبه سنوي، فيزور الشخصيات الرسمية المعتادة كالمحافظ ورئيس الشرطة وأمين فرع حزب البعث في المدينة وأيضاً ضباط الأمن في الأجهزة الأمنية المتعددة في المدينة. كما أصبح لاحقاً، في أواخر عمره، من عداد وفد النظام السوري الرسمي لمؤتمر جنيف، في حالة لافتة لاعتماد رجل دين مسيحي دون غيره ليشارك ضمن وفد سياسي تفاوضي[19].

وفي حادثة جرت بعد سنة 2011، وعُرفت على صعيد واسع في حلب، قامت مخابرات القوات الجوية -الجهاز الأمني المعروف بشراسته- في كانون الأول 2013 باعتقال فتاتين، واحدة مسيحية وأخرى مسلمة، مرتبطتين بمنظمة إغاثية مسيحية يديرها رجل دين عرف بآرائه العلنية المعارضة للنظام. وقد جرى التحقيق معهما وتعذيبهما من قبل ضابط مخابرات مسيحي برتبة عميد، وقيل إن سبب الاعتقال هو الضغط على رجل الدين هذا للحد من دوره وإبعاده عن الساحة. وبالرغم من الوساطة المباشرة لمطران إحدى الطوائف لدى فرع الأمن السياسي، حيث تم احتجاز الفتاتين أولاً، ثم تدخله عند النائب العام، إلا أنه لم يفلح في إطلاق سراح الفتاتين رغم الوعود التي بذلت له. ولم يتم إخلاء سبيلهما إلا في شباط 2014. كما تعرضت المنظمة الإغاثية نفسها لضغوطات شديدة للتحكم في نشاطاتها وتوجيهها وفق رغبات ضباط الأمن.

هناك بدون شك أهمية واعتبار للتراتبية الكنسية، وهذا ما تبرزه النواحي الرسمية والبروتوكولية من زيارات ومراسم، ولكن الأهم هو العلاقة بضابط الأمن الذي قد يتجاهل هذه التراتبية. فقد يُجيد رجل الدين الأدنى نسج علاقات مع ضباط الأمن، أو يستنكف رجل الدين الأعلى عن مثل هذه العلاقة لطبيعة شخصيته، أو حمله جنسية غير سورية مثلاً، أو تكليفه رجل الدين الأدنى لعب هذا الدور بالنيابة عنه. من ناحية اخرى، إن تنافس رجال الدين المسيحيين على نفوذ أكبر لدى الأجهزة الامنية، قد يؤدي في بعض الأحيان إلى الصراع والعداء فيما بينهم. فقد شهدت مدينة دمشق، مثلاً، في الفترة بين 2000 و2006، تنافساً بين بطريرك كاثوليكي وأسقف من ذات الطائفة، وأحد أسبابه أن الأسقف كان محظياً لدى الأجهزة الأمينة بعد أن استطاع توطيد علاقته بها على مر السنوات، الأمر الذي جعله أكثر نفوذاً وأكثر قدرة على القيامة بدور الوساطة من رئيسه الأعلى البطريرك. وقد اعتبر هذا الأخير أن هذا الوضع فيه انتقاص من مقامه وإهانة لمركزه بحسب شهادات رجال دين متابعين. وانعكس هذا التنافس -إلى جانب أسباب أخرى- صراعاً داخل الكنيسة، انتهى بنقل الأسقف إلى حمص، الأمر الذي عُدّ تراجعاً في مستوى سلطته ونفوذه، ثم تمّ "نفيه" إلى لبنان ففنزويلا بموافقة الفاتيكان[20].

ولأن نفوذ رجل الدين مهما كانت درجته متصل بنفوذ ضابط الأمن الذي يرتبط به، كثيراً ما يحدث أن تتراجع فجأة مكانة رجل دين صاحب النفوذ والعلاقات، ليتضح أن السبب وراء ذلك هو نقل أو تحجيم ضابط الأمن مصدر النفوذ والخدمات.

أما بالنسبة لوسائل تمتين العلاقة بين رجل الدين وضابط الأمن، فهي متعددة، منها تقديم الخدمات، كتسجيل ابن الضابط في مدرسة مسيحية خاصة، رغم ما عرف عن المسيحيين من حرصهم إبقاء عدد التلاميذ المسلمين منخفضاً في مدارسهم لإبقاء الحصة الأكبر للمسيحيين أنفسهم، أو تقديم تقارير أمنية شفهية أو مكتوبة بهذا أو ذاك من رجال الدين وارتباطاتهم. فقد عُرف مثلاً، بحسب شهادات رجال دين، أن رجل دين في دمشق وراهبة في ريفه، كانا يرفعان تقارير دورية بحق الأب باولو دالوليو (Paolo Dall'Oglio) الذي كان يرأس دير مار موسى في القلمون.

وكمثال عن تسجيل أبناء ضباط الأمن في المدارس المسيحية الخاصة، ما عرف عن مدرسة الصداقة التي كانت نسبة أبناء الضباط فيها مرتفعة على نحو غير مألوف، مما ساهم في قرار الرهبانية المالكة للمدرسة بإغلاقها.

الراهبة في المثال السابق أغنيس، رئيسة دير مار يعقوب في قارة (القلمون)، كانت قد وطدت علاقات شديدة المتانة بضباط الأمن، رغم أنها ليست مواطنة سورية بل فلسطينية لبنانية، حتى وصلت حد العلاقة المباشرة باللواء علي مملوك، رئيس مكتب الأمن القومي والمدير السابق للمخابرات العامة، وذلك بحسب شهادة رجل دين. كما اتهمتها الصحفية الفرنسية كارولين بوارون (Caroline Poiron) بالتورط في اغتيال زوجها الصحفي جيل جاكييه (Gilles Jacquier) في حمص بالتنسيق مع جهاز أمني سوري. كذلك إن علاقتها مع الأمنيين خولتها للعب دور تفاوضي مع معارضين سوريين في حالات محددة[21].

يبدو من الجلي أن هذه العلاقة توضحت وتبلورت بشكل خاص بعد العام 2011، إذ فرضت الظروف والأحداث التي سادت البلاد سياقاً مختلفاً وطرق تعامل جديدة، فصار الجانب الأمني أكثر طغياناً أو ربما أكثر وضوحاً في سيطرته على مجريات الأمور، وبالتحديد في حالتنا في التعامل مع الأقلية المسيحية ورؤسائها الروحيين.

وفي حادثة شهيرة جرت في نيسان 2013 تم اختطاف متروبوليت حلب للسريان الأورثوذكس المطران يوحنا إبراهيم، ومتروبوليت حلب والاسكندرون وتوابعهما للروم الارثوذكس المطران بولس اليازجي، خلال قيامهما بما يعتقد أنه دور وساطة يهدف للإفراج عن كاهنين حلبيين تم خطفهما في وقت سابق، ولقد تمّت عملية الاختطاف بعد أن غادر المطرانين مناطق المعارضة، قادمين من الحدود التركية باتجاه مدينة حلب، وقبل أن يصلا إلى أول حواجز قوات النظام. الجدير بالذكر إن دور الوساطة هذا لم يكن ليتم دون تنسيق أو علم أجهزة النظام الأمنية وتواصل من قبل المطرانين مع مسلحين معارضين.

وكان إبراهيم قد عرف بصلاته مع مسلمي المدينة والجوار منذ قبل ثورة 2011، وقيامه بوساطات في المحافظة بحكم علاقاته بمن صاروا محسوبين على المعارضة، ويرى رجال دين متابعين لقضية الاختطاف أن دور الوساطة الذي كان يقوم به المطران لم يكن محل ترحيب النظام وأجهزته الأمنية. إن المطرانين مجهولا المصير حتى اليوم، كما تمّ تهديد مطران آخر في منطقة أخرى من سوريا بمصيرهما، إن لم يتوقف عن نشاطه غير المؤيد للنظام، ولو كان غير بادي المعارضة له[22].

تداول مؤيدو النظام سيناريو أن مجموعة إسلامية معارضة للنظام، قوقازية الأصول، هي من اختطفت المطرانين، وبالمقابل اتهم معارضو النظام النظام نفسه أو مجموعة تابعة له بالاختطاف. وفي هذا السياق، وصلت رسالة شفهية من أحد رجال الأمن الكبار الموثوق بهم من قبل النظام، مفادها أن جهة أمنية من النظام تقف وراء عملية الاختطاف، وقد نقلها إلى أحد أهم أعيان حلب المسيحيين، الذي نقلها بدوره إلى رجال الدين المسيحيين

في المدينة[23].

مهما يكن الأمر من صحة السيناريوهات المتداولة والرسالة آنفة الذكر، لقد أدت حادثة خطف المطرانين عملياً إلى تأثر مسيحي محلي وإقليمي ودولي، فعلق مسيحيون لبنانيون، مكان صورة عملاقة لبشير الجميل (سياسي لبناني وقائد ميليشيا ورئيس منتخب تم اغتياله) صورةً من الحجم ذاته للمطرانين في ساحة ساسين، ذات الرمزية المهمة في قلب المنطقة المسيحية في بيروت الشرقية. وشعر المسيحيون أنهم مستهدفون مباشرة بصفتهم مسيحيين لأول مرة تقريباً منذ اندلاع الثورة في آذار 2011. وأيضاً أدى الاختطاف إلى ضبط الدور الوسيط الذي قد يلعبه رجال دين مسيحيون، والحد منه، وعليه فدور الوساطة الذي كان يمكن لرجال الدين المسيحيين تأديته قبل اختطاف المطرانين ليس هو نفسه بعده. من جهة أخرى، إن القرائن التي تقول إن النظام هو من يقف وراء اختطاف المطرانين تشي بأن النظام لا يمكن أن يقبل أي دور وسيط لرجال الدين بما يتنافى مع الخط الذي يحدده.

ثالثاً: علاقة رجال الدين المسيحيين بالعلمانيين

بعكس حقبات ماضية، لا دور رسمي اليوم للعلمانيين في اختيار رجال الدين، ويترافق ذلك مع أزمة تعانيها دور تنشئة رجال الدين على صعيد عدد الطلاب ونوعية تنشئتهم. وبالمقابل كل النشاطات الكنسية وشبه الكنسية، أي الملحقة بالكنيسة والمغطاة من قبلها أمام النظام، هي النشاطات شبه الوحيدة لهؤلاء العلمانيين. وأمام هذا النوع من العلاقة بين الجانبين، أي رجال الدين والعلمانيين يبرز موقفان مختلفان.

1- لا سلطة للعلمانيين على رجال الدين ولا دور لهم في اختيارهم

يتم اختيار الطلاب المرشحين ليكونوا رجال دين في الأديرة وفي دور تنشئة محلية تسمى إكليريكيات (Seminaries)، لكن هذه الأخيرة أصبحت تعاني منذ عقود من قلة إقبال على الالتحاق بها. وهذا جزء من ظاهرة مسيحية على صعيد العالم، حيث هناك قلّة إقبال على التدين، وإحجام عن الانخراط في الممارسات الدينية والحياة المكرسة، ونمو النزعة اللا دينية والعلمانية بمعناها التقليدي. بالإضافة إلى ذلك تعاني دور التنشئة هذه من مشاكل جوهرية مزمنة على صعيد مفاهيم التربية والتنشئة الروحية والسلوكية والعلمية (اللاهوتية والفلسفية)، مشاكل تجلّت في تخبط السلطة الدينية في تحديد مسار هذه الدُور ومنهجيات عملها ورجال الدين المولجين بإدارتها وتوجيهها، والعجز عن التكيف مع متطلبات العصر والتقدم العلمي بحسب شهادات رجال دين وطلاب إكليريكيين.

كما يصف أحد رجال الدين الذين تمت مقابلتهم هذه المنظومة بالفساد مشبهاً إياها بدائرة حكومية فاسدة دخلها موظف جديد شريف ليبدأ عمله وسط أغلبية من الموظفين المرتشين والفاسدين، الأمر الذي يحتم عليه أحد الاختيارات التالية: إما التحول ليصير مرتشياً فاسداً على مثال هؤلاء الموظفين، أو أن ينسحب وحده ويخرج

من هذه الدائرة التي لا يشبهه موظفوها، أو أن يحافظ على استقامته ويرفض الانسحاب فيقوم بقية الموظفين بما يلزم لطرده من هذه الدائرة[24] في ظل هذه الصورة يسأل علماني ناشط في الأوساط الكنسية: "هل أصابت الكنيسة عدوى النظام السوري أم أن العكس هو الصحيح؟"[25]. بينما يرى رجال دين آخرون وعلمانيون أن هذا المثال قاس ومبالغ به ولا يصيب الحقيقة، فالمؤسسة الكنسية بما فيها دور التنشئة مليئة برجال ذوي نوايا طيبة، يحاولون فعل أفضل ما يمكن رغم الظروف الصعبة[26].

وبعكس الماضي، لا دور حقيقي اليوم للعلمانيين في اختيار رجال الدين والسلطات الدينية، وبالمقابل تمنح القوانين الكنسية المعمول بها سلطات واسعة لرجال الدين، سلطات تصبح أوسع كلما ارتفعت رتبة رجل الدين. فالمطران على سبيل المثال يكاد يكون مطلق الصلاحيات مالياً وإدارياً وروحياً في أبرشيته (Eparchy)، أي الرقعة الجغرافية التي تقع تحت سلطته. فهو وإن كان ملزم في حالات محددة باستشارة مجلس الكهنة إلا أنه غير ملزم برأيهم ولو اجتمعوا على رأي مخالف لما يريده المطران، إذ إن صوتهم استشاري لا تقريري.

2- نشاطات العلمانيين مغطاة بمظلة الكنيسة ومرتبطة برضاها

تُعتبر المدارس، والمنظمات الكشفية، والأخويات، وكل ما يتبعها ويلحق بها، أنشطة تتبع الكنيسة لدى المسيحيين، في حين حُرم منها المسلمون لوقت طويل وذلك لكونهم مسلمين. في حين منعت المنظمات الكشفية في سوريا سنة 1982 واستبدلت بمنظمة طلائع البعث واتحاد شبيبة الثورة، تم التغاضي عن استمرار الأفواج الكشفية المسيحية المغطاة كنسياً، وفي حلب لم يسمح لغير المسيحيين بالحفاظ على مدارس خاصة، ولو تراجع دورها وتم الحد من دورها بعد الاستيلاء على الكثير من هذه المدارس في الستينيات. وعلى صعيد الجمعيات الدينية، صدر قرار سنة 1984 قضى بإغلاق كل الجمعيات الإسلامية في سوريا[27]، ومرة أخرى كانت الجمعيات الدينية المسيحية خارج هذا القرار. كلها أمثلة تدل على التعامل مع المسيحيين كجماعة لها تمايزها عن المواطنين الآخرين في المدينة نفسها أو البلد عينه.

ومن الجدير بالذكر، أن هذه النشاطات وبدون الغطاء الكنسية الذي "يحميها ويغطيها" أمام السلطة، لا يمكن أن تقوم لها قائمة، ويمكن أن تنتهي في لحظة واحدة، بل وأن تعتبر تجمعاً خطراً وغير مصرح به في ظل قانون الطوارئ أو حتى بدونه. من هنا يمكن فهم الدور الحيوي لرجال الدين الذين يأمّنون هذا الغطاء.

حتى في حالة نشاطات الأب فرانس فاندرلخت اليسوعي [28] (Frans van der Lugt)، الذي أقام لسنوات طويلة في سوريا، كرحلات المسير السنوي التي جمعت آلاف الشباب السوري من مختلف الطوائف، ومشروع دير الأرض البيئي الجامع في ريف حمص، لم يكن ليسمح بحدوثها لولا الموافقة الأمنية عليها، ورغم أن الأب المذكور لم يعرف بعلاقاته بضباط الأمن، أي أنه اعتاد سلوك الطرق الرسمية التقليدية لتسيير أمور خدمته ككاهن وراهب[29].

وبالتالي إن العلمانيين ملزمون برجال الدين ليغطوهم ويأمّنوا لهم مساحاتهم الإمتيازية. فسواء أعجبهم رجل الدين أم لا، بل حتى أكانوا مؤمنين أم لا دينيين أو ملحدين، لا مناص لهم من الانخراط في منظومة الجماعة المسيحية ليستطيعوا الاستفادة من المساحة الممنوحة عبر رجال الدين لهذه الجماعة، إذ لا خيارات أخرى أهلية أو مدنية لهم. بدون هذا الغطاء الذي يسمح بهذه النشاطات، تصبح "الجماعة المسيحية" ميتة، محرومة مما تعتبره مكتسباتها وما يميزها عن الآخرين في البلد نفسه.

3- دور العلمانيين في بقاء دور رجال الدين كوسطاء:

أفرزت المقابلات المؤسسة لهذا البحث مع رجال دين مسيحيين وعلمانيين رأيين بشأن طبيعة العلاقة بين رجال الدين والعلمانيين:
يشبّه الرأي الأول المسيحيين بالرعية، وهو مصطلح كنسي مألوف، ورجال الدين هم رعاة الرعية، أما النظام فهو السلطة العليا. ومع معرفة رجال الدين بمساوئ النظام وسلبياته (تتفاوت نسبة تقييم المساوئ والسلبيات بين رجل دين وآخر)، إلا أنهم يدركون ألا مناص من التعامل معه بصفتهم وسطاء بين النظام ورعيتهم، بل وتقديم الخدمات له، خاصة في حالات الأزمات. حالة الأزمة هنا هي إما حالة الأقلية التي تعيش وسط أكثرية لا تطمئن لها كثيراً لأسباب نفسية وتاريخية وعقائدية، أو هي حالة القلاقل الأمنية، مثل "أحداث الإخوان المسلمين" في مطلع الثمانينات والثورة السورية التي بدأت سنة 2011. هم يرون هذه القلاقل الأمنية تهديداً مباشراً لهم، وإن كانت لا تستهدفهم مباشرةً بصفتهم مسيحيين.

من هنا هم يقبلون سلوك السلطة العليا، والحلول التي تفرضها على الرعية وحتى على الرعاة، وتعاملها الذي قد يكون فظاً معهم في كثير من الأحيان. هذه المعادلة هي التي تحكم العلاقة بين رجال الدين والعلمانيين بحسب هذا الرأي. يذكّر هذا الرأي بدور التعامل مع المسيحيين كجماعة لا كأفراد، وفرض طبيعة أمنية للعلاقة، إذ يتم ترسيخ مفهوم حماية النظام لجماعة المسيحيين. وتفترض هذه الحماية وجود عدو/خطر، وتشير الإعتقادات المسيحية الشعبية أنه عدو/خطر مشترك للنظام وللمسيحيين يتمثل في الأكثرية السنية للسكان، وهو أمر له بعض المرتكزات التاريخية، منها الواقعي ومنها المتخيل.

أما الرأي الثاني فيرى أن رجل الدين لا يقدم خدمة للعلمانيين أو لرجل دين آخر في إطار دوره كوسيط إلا لواحد من سببين: أن يؤدي تقديم هذه الخدمة إلى مقابل مادي أو معنوي هو بحاجة إليه، أو أن يؤدي تقديم هذه الخدمة مجانية ظاهرة إلى ترسيخ دوره كوسيط أمام العلماني وأمام رجل الأمن. فبحسب هذا الرأي، يهتم رجل الدين بمصالحه بالدرجة الأولى، مما يقتضي في بعض المرات تبادل الخدمات، أو إسداء خدمات مجانية حين الحاجة. فإعادة إنتاج دور الوسيط عملية حيوية ومستمرة لضرورات استمرار العلاقات مع الجهات الأمنية ومن ضمنها التنافس بين رجال الدين أنفسهم.

قد يبدو هذان الرأيان متضاربين، وقد يكونان كذلك، ولكن في الوقت عينه من الممكن أن يكونا مكملين لبعضها، إذ لا ينفي أولهما الثاني. علاوة على هذين الرأيين، تبدو العلاقة المتبادلة بين رجال الدين والعلمانيين علاقة مصلحية بالمعنى الحيادي للكلمة، فكل طرف يحتاج الآخر، فها هم رجال الدين في حلب يستجلبون التمويل والتبرعات من منظمات مسيحية ودولية، ويقدمون المساعدات للمسيحيين لمساعدتهم على البقاء في المدينة، كما يعملون على ترميم المنازل ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتوفير فرص العمل. وقام مطران الطائفة المارونية بجولة أوروبية، وبرفقة جوقة محلية لجمع التبرعات لترميم سقف الكاتدرائية المارونية الذي دمره القصف، وصارت صورة الكنيسة دون سقف أيقونة لحالة المسيحيين في المدينة. لكن، وفي الوقت عينه، يطرح بعض المسيحيين -رغم ارتباطهم العاطفي بهذه الكنيسة وبغيرها- تساؤلات من نوع: "من سيصلي في هذه الكنائس؟"[30].

لطالما كان لرجال الدين المسيحيين في سوريا دور في استجلاب الدعم المالي والتبرعات على أشكالها لإفادة السوريين عموماً والمسيحيين منهم خصوصاً، وارتبط هذا الدور بحجم شبكة علاقات رجل الدين وقوتها في الدول الغربية والفاتيكان، وروسيا واليونان، وبالصورة التي بناها لنفسه عبر السنين. لكن، ومنذ انطلاق الثورة السورية في آذار 2011، وخاصة بعد مرور الفترة الأولى منها وتأثر مناطق ذات غالبية سكانية مسيحية بأحداثها، وتضرر بعض الكنائس جراء الأعمال العسكرية الدائرة، ازداد تدفق الأموال والمساعدات عبر رجال الدين، مما طوّر دورهم كوسطاء بشكل كبير، وأعاد الاعتراف بصفتهم التمثيلية.

كما ساعدهم هذا التدفق في محاولاتهم المستميتة للحفاظ على "الوجود المسيحي". إذ أدركوا بداهة تراجع دورهم وأهميتهم مع تراجع أعداد المسيحيين في سوريا، ولم تحل هذه المحاولات بطبيعة الحال دون توفير رجال الدين منافع وخدمات لأفراد عائلاتهم وأقاربهم والمقربين منهم. في هذا الإطار كان هناك دور للمنظمات المسيحية القديمة والمستجدة، التي يرأسها رجال دين أو يشرفون على عملها، في استجلاب هذا التمويل. فللمسيحيين في سوريا خبرات عمل جماعي وخيري جيد التنظيم وجلي الخبرة ربما بسبب سماح النظام لهم بالإبقاء على نشاط منظماتهم ذات الطابع الديني الروحي والمضمون الأهلي المدني.

الخلاصة: ماض حافل، وحاضر قلق، ومستقبل مشكوك فيه

إن المسيحيين لم ينتهوا في حلب، ولكن الفترة التي عرفها المسيحيون منذ أيام العثمانيين مروراً بالانتداب والاستقلال والانقلابات والبعث ونظام الأسد تبدو قد انتهت إلى غير رجعة.
في شهر كانون الأول من العام 2016، استكمل النظام السوري سيطرته على القسم الشرقي من المدينة الذي كان خارج سيطرته لسنوات، واستتب الأمان وتوقف القصف الذي كان يستهدف المدنيين، وعبّر مسيحيون كثر-رجال دين وعلمانيين- عن فرحتهم بـ "تطهير" المدينة. ولكن، في العموم، لم يعُد المسيحيون الذين غادروا المدينة خلال أيامها الصعبة، بعد استتباب الأمن فيها، بل إن أعداداً متزايدة منهم غادرت المدينة لهذا السبب أو ذاك خلال

عامي 2017 و2018. لقد تراجعت أعداد المسيحيين في المدينة بشدة[31]، بينما أدرك رجال الدين الذي لم تتراجع أعدادهم بالقدر ذاته، أنهم يفقدون دورهم كممثلين ووسطاء بتضاؤل الجماعة التي يمثلون، وأنهم يخسرون دوراً لعبوه لقرون. لذلك نراهم قد سعوا ويسعون إلى إعادة إنتاج دورهم، وذلك باستجلاب الدعم لتثبيت المسيحيين الذين بقوا والحؤول دون هجرتهم، والعمل على إعادة ولو بعض ممن غادروا المدينة، عارضين تسهيلات وتقديمات استثنائية في هذا الإطار.

الأعداد الضئيلة للمسيحيين المتقدمين في العمر الذي بقوا في حلب قد تكون مؤسسة لانطلاقة جديدة ما كما سبق وللمدينة أن شهدت مع مسيحييها قبل قرون، أو، وبالنظر إلى عدم التجاوب الملموس مع جهود رجال الدين لإعادة المسيحيين قد تكون بداية نهاية ما، تبقى فيه كنائس مرممة، وخالية.

المراجع والمصادر

1. بالمفهوم المسيحي وفي أدبيات الكنيسة، يقصد بالعلماني كل مسيحي من غير رجال الدين والمكرسين والمكرسات كالرهبان والراهبات. لذلك فإن كلمة علماني في هذا البحث ستأتي بهذا المعنى إلا في الحالات التي يشار فيها إلى غير ذلك.

2. انظر: يوسف قوشاقجي (محقق)، أخبار حلب كما كتبها نعوم بخاش في دفاتر الجمعية، 4 أجزاء؛ وأيضاً ناوفيطوس إدلبي، أساقفة الروم الملكيّين بحلب في العصر الحديث (حلب: مطبعة الإحسان، 1983)، ص 296 و361-364.

3. مصطلح فقهي إسلامي يعنى به المسيحيون واليهود وغيرهم، يميزهم عن المسلمين ويفرض عليهم أحكاماً تمييزية سلبية، وكان تطبيق هذه الأحكام استنسابياً بحسب الحكام والعصور.

4. المطران بطرس مراياتي ومهران ميناسيان (محققان)، ثورة الحلبيين على الوالي خورشيد باشا العثماني (1819-1820) (حلب: منشورات مطرانية الأرمن الكاثوليك، طباعة دار الضاد للطباعة والنشر، 2008)، ص 10-11؛ وإدهم إلدم ودانيال غوفمان وبروس ماسترز، المدينة العثمانية بين الشرق والغرب، حلب إزمير إسطنبول (الرياض: مكتبة العبيكان، 2004).

5. يذكّر مطران حلب الملكي (1761-1776) أغناطيوس جربوع في رسالته بتاريخ 1772/5/1 أعيان الطائفة ("مصافّ التراجمين الأكرمين مع لفيف الارخندس") "وكامل الشعب المسيحي" بضرورة إيفاء العشر، أيّ "النوريّة" للبطريرك ولرئيس الكهنة لكي يقوما بواجباتهما نحو الدولة في تأمين دفع الجزية. انظر: محفوظات مطرانية الروم الكاثوليك بحلب سجل 13 عدد 8 غير مرقم.

6. ركنية الشحادة، أضواء على القانون رقم 31 لعام 2006 المتعلق بالأحوال الشخصية للطوائف الكاثوليكية في سورية، مرصد نساء سورية، 2006.11.9. "إن أصلَ الامتيازاتِ يرجعُ إلى أن الشريعةَ الإسلاميةَ مؤسسةٌ على نظريةِ "شخصيةِ القوانين"، في ما يختصُ بأهلِ الكتاب. فلم يَكُنِ القانونُ الذي يخضَعُ له الشخصُ يتحدّدُ بجنسيتِه، بل بعقيدتِه ودينِه". استناداً إلى القول الكريم "لكم دينكم ولي ديني"، للمزيد انظر: ركنية الشحادة، أضواء على القانون رقم 31 لعام 2006 المتعلق بالأحوال الشخصية للطوائف الكاثوليكية في سورية، موقع مرصد نساء سورية، 2006/09/11، https://nesasysy.wordpress.com/2006/11/09/31-2006/.

7. مقابلة أجراها المؤلف مع كاهن حلبي عاصر تلك الفترة، بيروت، تموز 2018.

8. ناوفيطوس إدلبي، مرجع سابق.

9. مقابلة أجراها المؤلف مع كاهن حلبي عاصر تلك الفترة، بيروت، تموز 2018.

10. مقابلة أجراها المؤلف مع علماني حلبي، بيروت، آب 2018.

11. كيغام جميل بولويان، المسلمون والإسلام في المجلة العربية المسيحية "المسرة" (1910-1996)، روما 1997، توزيع المكتبة البولسية – جونيه وبيروت وزحلة،1997)، ص 69.

12. مقابلة أجراها المؤلف مع إكليريكي سابق، بيروت، تموز 2018.

13. حجج وتوريات يستعملها الموظفون ليطلبوا الرشى بحجة أنها تحلية بمناسبة ما، أو كأن الرشوة هي بدل فنجان قهوة يقدمه مقدم الرشوة إلى الموظف، أو كأنها مبلغ مالي يقدم لأطفال الموظف بمناسبة العيد. الموظف طالب الرشوة يتجنب استعمال كلمة رشوة التي ترتب مسؤوليات قانونية مستبدلاً إياها بهذه الكلمات.

14. مقابلة مع محامي مسيحي حلبي، مكالمة هاتفية، تشرين الأول 2018.

15. المرجع نفسه.

16. المرجع نفسه.

17. مقابلة أجراها المؤلف مع الأستاذ المذكور، بكفيا، تموز 2018.

18. مقابلة مع علماني ناشط في الأوساط الكنسية، بيروت، آب 2018.

19. مشاهدات ميدانية للمؤلف ومقابلة مع رجل دين، جونيه، تشرين الثاني 2018.
20. مقابلة أجراها المؤلف مع كاهن مطلع على القضية، بيروت، تشرين الثاني 2018.
21. مقابلة مع كاهن لبناني سبقت له الخدمة في دمشق، جونيه، خريف 2012؛ ومقابلة مع كارولين بوارون، جونيه، كانون الأول 2012.
22. مقابلة أجراها المؤلف مع المطران، بيروت، 2017.
23. مقابلة أجراها المؤلف مع شخصية سياسية لبنانية، بيروت، 2016.
24. مقابلة أجراها المؤلف مع كاهن لبناني سبق لها أن عاش وخدم في حلب ومناطق سورية أخرى، بيروت، تموز 2018.
25. مقابلة أجراها المؤلف مع علماني ناشط في الأوساط الكنسية، بيروت، آب 2018.
26. مقابلة أجراها المؤلف مع كاهن حلبي، بيروت، تموز 2018.
27. ورقة لم تنشر بعد عن كارنيجي ميدل إيست Carnegie Middle East Center.
28. راهب وكاهن يسوعي هولندي قضى عشرات السنين من خدمته في سوريا.
29. مقابلة أجراها المؤلف مع كاهن حلبي، بيروت، تموز 2018.
30. مقابلة أجراها المؤلف مع علماني حلبي، بيروت، تشرين الأول 2018.
31. روجيه أصفر، مسيحيو حلب: المسار والمآل، موقع مبادرة الإصلاح العربي، 2017/06/12، https://www.arab-reform.net/ar/node/1188.

قادة دمشق
الناشطون الوسطاء في حراك 2011

سناء فاضل

مقدّمة

تُعتبر العاصمة دمشق من أولى المدن الفاعلة في الحراك الشعبي سنة 2011، وكان المحركون الأوائل له ناشطين من أهالي المدينة، ومن سكانها الوافدين، بدأوا تنظيم احتجاجاتهم ضمن مجموعات منفصلة. وبالرغم من أن نشاط القوى السياسية والمنظمات كان محدوداً حينها، إلا أن التنسيق بينهم وبين القوى المعارضة الناشئة كان موجوداً، وتم عبر هؤلاء الناشطين الرواد.

لقد امتاز الحراك الشعبي في دمشق بين بدايته منتصف شهر آذار سنة 2011 وحتى نهايتها بطابعين؛ طابع يشابه الحراك في بقية المدن السورية، وذلك في الأحياء الشعبية، وآخر أكثر تنوعاً في الأسواق والمراكز الإدارية. وقد قاد الحراك فئة من الشباب، معظمهم ما دون الخامسة والثلاثين عاماً، حيث نظموا نشاطات احتجاجية طالبت بالتغيير السياسي. بدأ الحراك في مركز المدينة التاريخي لينكمش لاحقاً نحو الأحياء الشعبية، تبع ذلك محاولات لإعادة الحراك إلى الأحياء الأحدث والمراكز التجارية. لكن سرعان ما توقفت هذه المحاولات، إذ تحول الحراك إلى الشكل المسلح في بعض الأحياء الشعبية ذات الأغلبية الدمشقية السنية، وتوقف نهائياً في بعضها الآخر ذي التركيبة السكانية المختلطة المؤلفة من "الأهالي" الدمشقيين و"السكان" الآتين من المحافظات الأخرى، وكذلك في الأحياء ذات الوجود الواضح لمؤسسات حكومية رسمية أو مراكز تجارية.

أولاً: الأهالي والسكان

ينقسم قاطنو مدينة دمشق حسب عوامل عدة كالدين والطائفة والمستوى الاقتصادي، لكن يُعتبر المنشأ المناطقي العامل الأوضح في تقسيم المدينة إلى مجموعتين كبيرتين: "أهالي" دمشقيين و"سكان" غير دمشقيين من كل المحافظات. تتنوع كلتاهما طبقياً، ويتميز "الأهالي" بأصلهم المديني وبانتماء غالبيتهم للأكثرية السنّية، أما "السكان" فيتميزون أنهم من أصل ريفي، وبانتمائهم لأقليات دينية أخرى.

1- دمشق المدينة

تضم دمشق العديد من الأحياء القديمة والحديثة، ويبدو ريفها بغوطتيه الشرقية والغربية متداخلاً مع المدينة. أما أحياء المدينة القديمة داخل السور فهي باب توما وحارة اليهود والشاغور الجواني والعمارة الجوانية، حارة الجورة وباب السلام، القلعة والأسواق التجارية. ومن أحياء دمشق القديمة خارج السور الأثري، والتي أنشئت ما قبل سنة 1900م، الشاغور البراني والعمارة البرانية والقنوات والميدان والصالحية وركن الدين والمهاجرين[1].

في بدايات القرن العشرين، طال البناء الحديث الأحياء القديمة خارج سور المدينة لتبرز أبنية طابقية مجاورة للبناء الأفقي القديم المتلاصق. وبدأ التوسع تجاه الأحياء الجديدة ذات البنية العمرانية المتأثرة بالطراز الأوروبي[2]، وغادرت عائلات ملاكي الأراضي وموظفي الحكومة بيوت المدينة القديمة إلى أحياء حديثة توفر خدمات أكثر راحة لسكانها. الأحياء الحديثة كانت المزرعة والمالكي والجسر الأبيض والشعلان وشارع بغداد والقصاع والتجارة والعباسيين والبرامكة، بالتزامن مع نشوء أحياء العشوائيات[3] في مناطق مثل الطبالة والدويلعة. أنشئت كلها في القرن العشرين بفروقات عقود بين حيّ وآخر. أما الأحياء التي ضمت إلى المدينة إدارياً والتي كانت تعتبر قرى من الغوطتين الشرقية والغربية فهي القابون وبرزة والمزة ودمر وكفرسوسة[4]. وقد تم اعتماد تسمية محافظة ريف دمشق مطلع سبعينيات القرن الماضي[5]، فقسمت دمشق إلى محافظتين: دمشق المدينة ودمشق الريف الذي يضم الغوطة.

2- توزع الأهالي والسكان واختلافاتهم

يقطن "الأهالي" الدمشقيون الأحياء الشعبية والحديثة في المدينة، ويتوزعون طبقياً؛ إذ يسكن الأفقر الأحياء الشعبية، بينما يستقر أبناء الطبقات الوسطى والأغنى في الأحياء ذات الأبنية الحديثة ويتشاركونها مع "السكان" الوافدين من مدن أخرى، مثل الموظفين والعسكريين والعاملين في الشأن الثقافي والفني، فيما تتميز العشوائيات في المدينة بقاطنيها من "السكان".

تاريخياً، كانت غالبية سكان دمشق من عرب سوريا على صعيد الإثنية، ومن المسلمين السنة على صعيد الدين. استوطنت فيها، منذ القرون الوسطى، جماعات صغيرة العدد بدواع مختلفة، من مدن سورية أخرى ومن أصول عربية، وتركية كردية، وبلقانية، اندمج أغلبها بمرور الوقت في نسيج المدينة؛ وشكلوا ما يعرف اليوم بالدمشقيين أو "الشوام" ممن يعتبرون أنفسهم "أهالي" المدينة. يتمسك "الأهالي" في الأحياء الشعبية— بطبقاتهم الوسطى والأفقر—بعاداتهم وتقاليدهم ذات الطابع الديني السني، بينما يعيش "الأهالي" في الأحياء الحديثة نمط حياة أقل تقليدية، ويتمتعون بنسب تعليم أعلى، وتنخرط نساؤهم بشكل أكبر في العمل والحياة الاجتماعية.

تعتبر دمشق بوصفها العاصمة، المدينة المركزية إدارياً في سوريا، ومقر جميع الوزارات والمقرات الهامة في الدولة. وفي عهد البعث، ازدادت الهجرة من الريف بغرض العمل المرتبط بالوظائف الحكومية والعسكرية والأمنية، وبدأ السكن العشوائي على أطراف المدينة يصبح مقصداً لتلك التجمعات، في أحياء مثل الطبالة والدويلعة في شرق المدينة، عش الورور في الشمال الشرقي، المزة 86 في الغرب منها.

حكم البعث باسم الأقليات وسنة الأرياف، وباسم "العمال والفلاحين والكادحين" ضد "البرجوازية الرجعية الانفصالية"، ممثلةً بالطبقة السياسية الدمشقية والحلبية، ثم الحمصية والحموية، وعليه تم تسريح مئات الضباط السنة من الدمشقيين والحلبيين والحمويين، بحجة أنهم مؤيدون لحكم الانفصال. غادر معظم البرجوازيين والسياسيين السنيين الدمشقيين سوريا إثر ذلك، وبقي التجار التقليديون مع الطبقات الأدنى على موقف رافض للسلطة ومنصاع لها في آن واحد. ويمارس هؤلاء ما يشبه قطيعة مع السلطة الحالية وبممثليها من "السكان"، فما من وجود فعلي لضباط دمشقيين في جيش النظام ومخابراته بعد محاولة الانقلاب سنة 1981[6]، كما تعتبر الإدارات الخاصة بالدولة فضاء معنياً "بالسكان".

بقيت الأسواق القديمة والأحياء الشعبية مساحات مشغولة من قبل "الأهالي"، ورغم انشائهم علاقات تجارية وعملية مع "السكان"، إلا أنهم لطالما اعتبروهم دخلاء على المدينة، وسبباً أو شركاء في صنع معاناتهم على مستوى السكن وفرص العمل، ومستبدين على مستوى فرض الشراكات التجارية، وحاكمين بالقوة أومستفيدين.

ثانياً: الناشطون في المدينة

رغم أن الصورة العامة لحراك سنة 2011 في سوريا ربطت الأقليات الدينية بالموقف الموالي للنظام والأكثرية السنية بمعارضته، إلا أن دمشق كانت مجالاً مختلفاً، انخرطت فيه المجموعتان المميزتان لها من "الأهالي" و"السكان" بالحراك السلمي. يختلف الناشطون الأوائل في الأسباب العميقة لانخراطهم في الحراك وطرق إدارته، وينسجمون لدرجة أكبر من باقي المحافظات في الوجود فيه ككتل متشاركة في العمل، قامت كل منها بأدوار وساطة هيأت استمرار الحراك في المدينة وتنقله بين أحيائها.

1- الحراك في المدينة

تعتبر دمشق معقل النظام الحاكم، وكان هدف نشطائها تشكيل حالة احتجاجية مدينية واضحة في ساحة كبرى على النموذج المصري، مما سيعطل برأيهم حركة العاصمة ويؤدي بالتالي لانهيار النظام. لكن هذا لم يتم لأسباب مختلفة مثل بنية المدينة العمرانية، وديموغرافيتها الاجتماعية، وانتماء ناشطي حراكها إلى تلك الديموغرافيا المتنوعة وتأثرهم بتناقضاتها.

انطلق الشعار "الشعب السوري ما بينذل"، في بداية الحراك، في شباط سنة 2011، من حادثة الحريقة العفوية التي حصلت بين "الأهالي" من التجار العاملين في السوق وقسم الشرطة[7]. كما سبقها اعتصام تضامني مع ثورة 25 يناير/ كانون الثاني 2011 في مصر، قام به ناشطون وسياسيون قدامى من "السكان" بقصد تحريك الشارع السوري، ثم تبعته وقفة مشابهة تضامناً مع الثورة في ليبيا.

لم تكن لدعوات التحرك على موقع الفايسبوك Facebook نصيب من النجاح، إلى أن جاء يوم 15 آذار، حينما حصل حراك قرب الجامع الأموي في سوق الحميدية، وهو سوق تجاري قديم ومركز سياحي ورمزي للمدينة. فقد تظاهر هناك ناشطون من "الأهالي" و "السكان"، وقام أيضاً ناشطون آخرون—معظمهم من "السكان"—باعتصام عند وزارة الداخلية في اليوم الذي تلاه، مطالبين بالحرية للمعتقلين السياسيين. وفي2011/03/18، انطلقت المظاهرات في درعا، كما شهد الجامع الأموي في دمشق تظاهرةً شجعت كثيرين لإعادة التجربة في الأسبوع التالي، رغم الانتشار الأمني الكثيف. وقد كانت الساحات العامة هي القصد، ولذلك، انطلقت تظاهرة كبيرة في 2011/03/25 من الجامع الأموي لتملأ سوق الحميدية وتحتل ساحة المرجة، قبل فضّها بالقوة واعتقال الكثيرين ممن شاركوا فيها.

تضاعف الانتشار الأمني في الأول من نيسان، ليمنع حدوث أي سيناريو مشابه أو تكريس فكرة إمكانية فعل أمر بهذا الحجم في قلب المدينة، في الوقت الذي كانت احتجاجات أخرى تظهر في الأحياء الشعبية كبرزة البلد قرب جامع السلام، وفي ساحة كفرسوسة قرب جامع الرفاعي، ضمت ناشطين من "أهالي" دمشق و"سكانها". ولقد استقطب الجامع الكبير أمام مبنى أمن الدولة التظاهرات لأسبوعين آخرين قبل أن يُحكم النظام قبضته الأمنية على المنطقة، مانعاً أي فرصة للتجمع والحشد إثر صلاة الجمعة، وهو الوقت شبه الوحيد الذي يمكن من خلاله إيجاد كم بشري في مكان واحد ووقت واحد8.

ومع نهاية نيسان، تحول جامع الحسن في الميدان إلى المقصد التالي للناشطين[9]، يرافقه بروز حراك أحياء أخرى أكثر شعبية كركن الدين وبرزة البلد، وهي حارات ضيقة تُمكِّن من الهرب من قوى الأمن والاختفاء بسهولة أكبر. ثم أحكم النظام قبضته الأمنية مجدداً على محيط جامع الحسن، فانتقل حراك الميدان من الشوارع العريضة أسفل المتحلق الجنوبي وفي الكورنيش، إلى الأحياء الداخلية ليستمر هناك لفترة.

أما بالنسبة للمشاركة النسائية، فقد كانت ضئيلةً في معظم تلك التظاهرات، بسبب الشكل الذي تتخذه صلاة الجمعة، إذ هي خاصة بالذكور أكثر من النساء، وبسبب المواجهات العنيفة مع الأمن[10]. لكن في شهر أيار 2011، قامت مجموعة من تلميذات الدروس الدينية من "الأهالي" باعتصام صامت في سوق الصالحية[11]، تلتها مسيرة لمجموعة من النساء "السكان"[12]، ثم قامت مجموعة من السكان بمظاهرة أخرى، وكانت جميعها تنتهي باعتقالات من قبل قوى الأمن[13].

مع صيف سنة 2011، تحول الحراك بمعظمه إلى مظاهرات في الأحياء الشعبية التي بدأ ميلها المعارض يظهر واضحاً، مثل كفرسوسة البلد والمزة بساتين ودمر البلد، القدم وجوبر والقابون وبرزة البلد. ثم بدأ ما عُرف بالمظاهرات الطيارة في الأحياء الأخرى التي لم تخرج بمظاهراتها الأهلية الخاصة، وهي التي كانت تجري بسرعة لا تتجاوز دقائق معدودة وفي أوقات غير أيام الجمعة [14].

احتوت الأحياء التقليدية إمكانيات عالية للاختباء، وقدمت احساساً أكبر بالأمان للمشاركين من أبنائها بين أهلهم وجيرانهم، إذ إنّ عامل المخاطرة بالاعتقال—وما يجري خلاله من تعذيب في فروع الأمن—كان كبيراً لدرجة جعلت اتقاءه الأولوية العفوية للمشاركين، رغم رغبتهم المستمرة بالعودة إلى الساحات الكبرى والاعتصام فيها.
فصل المتحلق الجنوبي بين بعض الأحياء مثل الميدان وكفرسوسة والمزة، من جهة، وبين الغوطة الواسعة جغرافياً والمحتوية على بساتين احتضنت الثوار المسلحين الأوائل، من جهة أخرى. فتوقف الحراك في تلك الأحياء عند المرحلة السلمية أو مع محاولات التسليح، فيما تجاوزت أحياء أخرى— بقيت على اتصال مباشر بالغوطة—مرحلة الحراك السلمي إلى المسلح، مثل جوبر وبرزة.

2- المحركون الأوائل

انتمى الناشطون الأوائل إلى مجموعتي "الأهالي" و "السكان" في المدينة، وتشاركوا في تنظيم الاحتجاجات وتناوبوا على قيادتها خلال الفترة التي استمرت بين آذار ونهاية أيلول 2011. تمايزت هاتان المجموعتان في شكل حراكهما حيناً، وانسجمت حيناً آخر، وسعتا لتوحيد نشاطهما في وجهة واحدة دوماً، لكن مجموعة عوامل حالت دون ذلك[15].

لعب هؤلاء الناشطون دوراً في توليد وتنظيم حركات الاحتجاج في المدينة، مما وضعهم في موقع قوة وتحكم على مستوى الحدث الاحتجاجي، وبالتالي في موقع وساطات مختلفة أهّلتهم لاكتساب مكانة قيادية فعّلت مواقعهم وقدراتهم خلال زمن قصير. ولم يكن لهذه التجربة أن تستمر طويلاً بفعل تغير عدد من العوامل المحيطة بالحراك مع نهاية سنة 2011، وتعرضهم للاعتقال أو هروبهم منه، مما أخرجهم من ساحة الفعل الاحتجاجي المباشر بشكل شبه نهائي.[16]

لعب بعض الناشطين "الأهالي"—ممن يقطنون الأحياء الحديثة—دور الوساطة بين مجموعتي الناشطين "الأهالي" و "السكان"، وأما من يقطن منهم في الأحياء الشعبية الطرفية من المدينة، فقد قام بإيجاد بؤر معارضة. ومن ناحية أخرى، كان للناشطين "السكان" دور وساطة آخر، ألا وهو بين الناشطين "الأهالي"، من جهة، والمنظمات والقوى السياسية داخل وخارج سوريا، من جهة أخرى.

كان الناشطون السلميون الأوائل في حراك سنة 2011 في دمشق بمعظمهم من مواليد الثمانينات، الفئة التي كانت تشكل الكتلة الأكبر من السكان حينها. وينتمي هؤلاء إلى كل الشرائح الاجتماعية والسكانية في المدينة، ويملكون بخلاف آبائهم—الذين عاصروا حكم الأسد الأب— قنوات تواصل أوسع[17].

أصبح أبناء الموظفين الذين جاؤوا في السبعينيات منتمين للمدينة بمرور الوقت، حيث يتحدثون اللهجة الشائعة في دمشق[18]، ويستمتعون بطقوس أعيادها وعاداتها، لكنهم يمارسونها بطرق مختلفة؛ أكثر اختلاطاً بين الجنسين[19] وباحتفالات وأطعمة مختلفة [20]. استمر قدوم أبناء محافظات أخرى إلى العاصمة للدراسة ثم للعمل، وشكل عدد من هؤلاء المجموعات الأكثر تحرراً بين جيلهم من حيث السكن المختلط (ذكوراً وإناثاً)، وعمل كثير منهم في الثقافة والفنون والنشاط المدني، وكذلك اختلاطهم أكثر من غيرهم بمقيمي المدينة من الأجانب، من غير العرب، الوافدين لتعلم اللغة العربية، والعاملين في المنظمات الدولية[21].

إن أسباب تشكل الموقف المعارض لدى الناشطين الأوائل تتفاوت بين "الأهالي" و "السكان". فللناشطين "الأهالي" أقرباء أو معارف اتهموا بالانتماء إلى الإخوان المسلمين واعتقلوا لذلك، ومنهم من بقي مصيره مجهولاً[22]، مما ولد مظلومية أسست بالتضافر مع عوامل أخرى للحظة التي أحدثت حراك سنة 2011.
فقد كان استملاك الأراضي الخاصة "بالأهالي"—من خلال قانون الإصلاح الزراعي وقوانين التنظيم العمراني— من أهم تلك العوامل، بالإضافة للشراكات التجارية المفروضة فرضاً من قبل رجال نافذين في الدولة من "السكان" على رجال الأعمال والتجار من "الأهالي".

أما الناشطون من "السكان"، فقد كان لديهم اهتمام سياسي سابق واضح، واطلاع على تجارب معارضين—يساريين غالباً، أو ارتباط بمشاريع فنية وثقافية، أو عمل طوعي أو تنموي. ورغم أن معظم ذوي هؤلاء هم من المقيمين في محافظاتهم—من غير اليساريين—يميلون لدعم النظام القائم أكثر من معارضته، فإن احتكاكهم المباشر بسياسته إزاء حريات التعبير من خلال نشاطاتهم، أثر في موقفهم منه سلباً.

إنّ سير الناشطين الأوائل في الحراك على اختلاف منشئهم، من "الأهالي" و"السكان"، أو وجودهم في حيز المدينة، بين أحياء شعبية ذات صبغة أهلية، وأخرى حديثة أكثر اختلاطاً، تفسر في آن التنوع الحالي لمدينة دمشق، وتبين آلية انتقال الحراك بين هذه التجمعات واستمراره أوانكفائه.

3- ناشط من "الأهالي"

ينتمي أحد المشاركين الأوائل في الحراك—القاطن في حيّ ركن الدين والبالغ من العمر 29 سنة—إلى الطبقة الوسطى من أكراد دمشق[23]. وقد تشكّل موقفه السياسي بفعل مؤثرات عدة؛ كممارسات السلطة الأمنية، وتأثير المعارضين الإسلاميين، وانعدام الصلة مع القنوات السياسية المتاحة. كما تمكن هذا المشارك من تنظيم الاحتجاجات في حيّه، وساهم بإدارة حركات احتجاج أخرى في أحياء أخرى في المدينة، وهو بذلك يشكل نموذجاً للقياديين الأوائل، بتجربة قصيرة متسارعة انتهت بالسجن. وقد كانت شهادته كالتالي:

كان النوروز العيد الذي تعرفت فيه صغيراً على قمع السلطات، حيث تنتشر قوات حفظ النظام في الحيّ في اليوم الذي يسبقه دوماً لمنع التجمعات. وفي نفس الفترة، وعيت لوجود أحزاب كردية كان علي الابتعاد عنها بأوامر من أهلي درءاً للمشكلات، كما لم يكن الانتماء للأحزاب الشيوعية أقل خطراً، ولم تكن لتمثلني بأي حال. وفي المقابل، كان من السهل اللقاء بالإسلاميين، فهم يسكنون العشوائيات المنتشرة في الحي. أما في معهد أبي النور الشرعي، فقد كان أستاذنا سلفياً، ومن خلاله شاركت في اعتصامات عند السفارات الدنماركية والفرنسية بعد نشر الرسوم الساخرة من النبي محمد.

لقد شهدت بعض الاعتقالات السياسية، مرة حين سجن جارنا خطيب جامع الحيّ لعامين بتهمة الإساءة إلى الرئيس، وأخرى حين كُتب تقرير أمني بأحد الجيران، ليأتي الأمن السياسي بقوات تملأ أربعة باصات، فتحاصر عناصرها المنطقة وتنهر السكان ويصرخ أحدهم في وجهي للدخول إلى المنزل، ثم يُعتقل الجار وزوجته وكذلك ابنتهما المراهقة. ولم يدرِ عنهم أحد شيئاً بعد ذلك.

رغم كل هذا، كنت عضواً عاملاً في شبيبة الثورة، حصلت عل مرتبة الريادة في المناظرة، فلم يكن النشاط الفكري متاحاً إلا عبر قنوات كتلك، لكني كنت أكره المسيرات واحتفالات الولاء في المدرسة وأهرب منها كلما استطعت. إن علاقاتي أيام المراهقة والجامعة كانت بمعظمها مع أصدقاء من المدرسة والحيّ والمعهد الشرعي والعمل، ومعظمهم كانوا ينبذون النظام السوري، ويبحثون عن مواقع معارضة ممنوعة على شبكة الانترنت، لكن ما من أحد فكر بفعل ما، فقد كان الخوف هو السبب الرئيسي الذي يبعدهم عن التفكير في أي فعل.

لقد اجتمعت عوامل عدة دفعت بالناشطين من "الأهالي" للقيام بالحراك الشعبي، ومنها: الخوف من الأمن، التأثير الديني، ابتعاد الأحزاب المعارضة أيديولوجياً عن هموم جيل الشباب بالإضافة إلى خطر الانضمام إليها، والإحباط بسبب استقرار السلطة في أيدي فئة مع استحالة تداولها، كما زاد من حماستهم أخبار الربيع العربي. كان هذا الناشط ينتظر لحظة البدء بحراك سلمي منذ بداية سنة 2011، ويبحث عنها على صفحات التواصل الاجتماعي، ومن خلال معارفه الثقات ممن يشاركونه الموقف المعارض والرغبة والجهوزية للمشاركة بتحرك ما،

وهكذا يتابع، فيقول:

كنا في انتظار حراك ما عند الدعوة لأيام الغضب التي أعلنت على صفحات في موقع الفايسبوك في شهر شباط 2011. شاركت في أول مظاهرة في الجامع الأموي في 18 آذار، وفي الجمعة التي تلتها في 25 منه. وكنت في دوما، في الأسبوع الذي يليه، مستعيناً بأحد أبناء الجيران بمنسقي تلك التظاهرات، التي لم تسبقها دعوة معلنة، ومرافقاً أخي الأكبر الذي شاركني الاهتمام بالأمر. تعرفت— من خلال أبناء الجيران وقريب آخر— على شبان آخرين يرغبون القيام بفعل احتجاجي، والنتيجة كانت القيام بتظاهرة في حيّنا في ركن الدين في الجمعة الثانية من نيسان. بدأت المراكز التجارية تستعصي على التظاهر إثر انتشار قوات الأمن بشكل واسع أيام الجمع، إذ كانت صلاة الجمعة هي الفرصة الأفضل للحشد في تلك المرحلة، وانحصرت دوائر الفاعلين في الحراك بمجموعات لأفراد غير قادرين على الوصول لغيرهم إلا عبر معارف ثقات.

في الأسبوع الثالث من نيسان خرجت أولى التظاهرات من مسجد سعيد باشا في حيّ ركن الدين، وكان عدد المشاركين حوالي الخمسة وثلاثين، وتعرفوا على بعضهم البعض سريعاً، لكونهم من أبناء الحيّ الواحد، وكذلك من الجيل نفسه تقريباً. هتفوا جميعاً ’يا درعا حنا معاكِ للموت‘[24]، وساروا في سبع حارات قبل أن يقرروا فض التظاهرة قبل وصول قوى الأمن. ثم اتفقوا على إخبار بعضهم إن وردت لأحدهم أنباء عن اعتقال أحد المشاركين منهم[25].

خلال الأسبوع التالي، تعرض جميع المشاركين لضغوطات مختلفة، سواءً من ذويهم خوفاً عليهم، أو من أعيان الحيّ اللذين طالبوهم بمرافقتهم لمقابلة ممثلين عن النظام. وقد كان أعيان الحيّ إمّا أصحاب مراكز علمية، أو دينية، أو وظيفية، أو لديهم القدرة المالية، أو من أصحاب العمل الخيري، أو رؤساء لعائلات قديمة، أو قادة اجتماعيين في الأوساط الأهلية. وفي أحد الاجتماعات بين الأمن السياسي وبعض أعيان الحي، لخّص أحد المشايخ ومعه أستاذ وطبيب من الحيّ مطالبهم بمشكلة العشوائيات والكهرباء، فيما وقف شبان الحراك مصرين على أن مطالبهم لا علاقة لها بالحيّ وحده، وإنما هي مطالب الشعب بوقف القتل والاعتقال من قبل النظام[26].

لقد برزت خلال الحراك قيادات شبابية عملت على تجميع الحشود وتنظيمها وتمثيلها. وتبدأ مهام القائد بتحديد الموقع المناسب، ونقاط بداية ونهاية التظاهرة، وتوزيع المهام بين المشاركين. بين مراقبين لتحركات الأمن[27]س، وآخرين يخططون اللافتات قبل التظاهرة، ومن يقوم بالهتاف (الهتّيف) ومن يبدأ التظاهرة (الشرارة)، ومن يصوّر، ثم من ينقل ما تم تصويره إلى آخرين يتواصلون مع شبكات إعلامية أو محطات تلفزة. ومن هؤلاء الناشط من "الأهالي" أعلاه، الذي تابع فقال:

لمعرفتي بالكمبيوتر وشبكة الانترنت، قمت وأحد أبناء الجيران بتأسيس صفحة لتنسيقية ركن الدين، وفيها نشرنا صوراً عن تظاهرات درعا وبانياس وبرزة، بقصد تحفيز الهمم للمشاركة في التظاهرات. كما قمنا بتسجيل هذه المقاطع على أقراص مدمجة سي دي CD وذواكر وتوزيعها وعرضها لمعارفنا الثقات غير المهتمين بعد، وحشدهم للإحساس بالمسؤولية تجاه ما يجري، وبالتالي مشاركتنا التظاهرات.

ثم مع قدوم شهر أيار، خرج الناشطون الأوائل عن دوائرهم الأقرب، في سعيهم جميعاً إلى تنسيق الحراك في المدينة، ليعيدوا تكريس هدفهم الأولي في تشكيل تكتل كبير يندفع باتجاه واحد: الاعتصام في ساحة كبيرة في المدينة تقليداً للنموذج المصري الناجح في ثورة يناير، وإيجاد مركزية مكانية يتجه إليها كل المعارضين، فيكتسبون بذلك القوة اللازمة لإيقاف الحياة الاقتصادية في المدينة حتى الوصول إلى إضراب عام، الاستراتيجية التي كان مؤداها إسقاط النظام حسب رؤية الناشطين حينها.

لقد تطلّب تطبيق هذه الخطة جهود كبيرة من كل الأطراف، فتواصلت مع بعضها عبر وساطات تتم بترشيح أحد المعارف الثقات لشخص ما، فيبدأ العمل المشترك مع المجموعة، ثم يرشح بدوره آخرين فتكبر دوائر العلاقات والتنسيق السرية. لعب الناشطون "الأهالي" دور الوسيط بين الشارع القائم بالحراك والسياسيين القدامى، وكذلك مع الناشطين "لسكان" اللذين لم يكن لديهم نفس الموارد للوصول إليه والتأثير فيه. وهنا يشرح الناشط من "الأهالي" أعلاه، فيقول: "تعرفت على معارضين قدماء أكراد وشيوعيين، بعضهم من القامشلي، وقمت بجمعهم مع أفراد من عائلات كبيرة في حيّ ركن الدين، كانت مساهمتها في الحراك واضحة جداً. وعبر هؤلاء المعارضين، التقيت بناشطين آخرين من مختلف المحافظات ومن الفلسطينيين السوريين".

لقد قام هؤلاء الشبان والشابات معاً بتنسيق الكثير من التظاهرات الطيارة الصغيرة، محاولين فيها استعادة مركز المدينة، وذلك في الأحياء الحديثة ذات التنوع الديموغرافي بين "أهالٍ" و"سكان"، والتي لم تجرِ فيها مظاهرات سابقاً. لقد أرادوا تحفيز قاطنيها على المشاركة في الاحتجاجات، وإظهار الحراك إعلامياً أنّه موجود على مساحة أوسع في المدينة، وتجنب المواجهات المباشرة مع الأمن. كانت الاستراتيجية الأمنية للنظام تخفق في قمع الاحتجاجات، بل وتتسبب في حشد أعداد مضطردة من المتظاهرين المستائين، لكنها نجحت في إبعادهم عن مركز المدينة.

أهّل الحشد للتظاهرات وإدارتها الناشطين للعب أدوار أخرى، كتمثيل المجموعات الناشئة للتواصل مع مجموعات أخرى[28] أو أشخاص داعمين. يتخذون القرارات بخصوص أماكن التظاهرات، وما يحتاجه المتظاهرون وكيفية تأمينه. كانت الحاجة للمساعدات مادية وطبية في البدء؛ مادية للمعتقلين ومن فقدوا عملهم بسبب المشاركة في الاحتجاج، وطبية لاسعاف جرحى التظاهرات، الذين كانوا يخشون الذهاب إلى المشافي الحكومية خوفاً من الاعتقال وانتقام الجهاز الطبي منهم[29].

كان المرء يعد قائداً باعتراف ضمني ممن يحشدهم ومن الممثلين الآخرين للمجموعات الأخرى، الذين يقيّمون أهميته حسب التزام مجموعته بالمشاركة في الفعاليات المعارضة، وحسب عدد تلك المجموعة. فتحوّل هؤلاء القادة إلى محركين، ينشِّطون الآخرين على حشد غيرهم للفعل المعارض وتنظيمه. وهنا يشرح الناشط من "الأهالي" أعلاه، فيقول: "مع شهر تموز وآب، ظهر شبان جدد كمحركين لمجموعات في حيّ ركن الدين، كانوا يبرزون بالتتالي حسب مبادرتهم الشخصية. وأصبحت أقوم على تأمين المستلزمات الضرورية لهم، ثم تعرضت للاعتقال في شهر أيلول سنة 2011 وقضيت سبع سنوات في السجن".

4- ناشط من "السكان"

انخرط الناشطون "السكان" في النشاط السياسي أو الثقافي والفني في دمشق، ونسجوا علاقات عمل وصداقة متماسكة مع السياسيين القدامى والمنظمات المهتمة بالتنمية في سوريا، مكنتهم من تطوير رؤية سياسية واضحة حول العلاقة مع النظام ومستقبل سوريا[30]، لكنهم كانوا قلة، لم تمتلك سابقاً قنوات للتواصل مع "الأهالي" بالشكل الذي أتيح في سنة 2011.

أحد هؤلاء هو شاب (38 سنة)، ينتمي أهله إلى الطبقة الوسطى ويعود أصلهم لمحافظة السويداء، التي قدم منها الأب إلى دمشق للعمل كموظف، حيث سكن وعائلته منطقة التضامن. لم يكن لهذا الناشط توجه سياسي، لكن أحد اخوته كان شيوعياً. درس الكيمياء في جامعة دمشق، وبدأ نشاطه السياسي في السنة الأولى من دراسته، داعياً إلى مظاهرات تتضامن والانتفاضة الفلسطينية سنة 2001. ويشرح عن تلك الفترة، فيقول:

> أسستُ لجنة طلابية لدعم الانتفاضة الفلسطينية، تعتصم كل أسبوع في الجامعة، وتحرق العلم الاسرائيلي، وفي أثناء هذا بدأ اهتمامي بالقضايا السورية الداخلية، فتعرفت على شباب آخرين مهتمين في الجامعة، من أبناء معتقلين سابقين، ثم سجنت سنة 2004 بتهمة إنشاء اتحاد طلبة بديل.
> كانت جهات مثل الحزب الشيوعي السوري والقومي الاجتماعي، بالإضافة إلى بعض الناشطين في لجان إحياء المجتمع المدني، تسعى لاستقطابنا كمجموعات طلابية، لكن بيروقراطيتها مقارنةً بسرعة اتخاذ القرارات بيننا، كانت عاملاً منفراً من الانخراط الرسمي فيها، تحديداً فيما يتعلق بالنزول إلى الشارع الذي كان السياسيون يخططون له طويلاً، فيما نحن نقرر وننفذ بوقت قصير. في سنة 2005 تظاهرنا في باب توما هاتفين "يسقط الديكتاتور، تحيا الديمقراطية" وساهمت بعدها بتأسيس حركة الشباب العلماني الديمقراطي وتمت ملاحقتنا.

كان الناشطون في هذه التجمعات، مع السياسيين والمهتمين، يشكلون شيئاً فشيئاً مجتمعاً تتشابك فيه العلاقات، منهم الفنانون والصحفيون والسياسيون، والناشطون من "السكان"، وقلة من "الأهالي قاطني الأحياء الحديثة". وبالتالي أصبح هناك بنية شبه تنظيمية، يمكن لها التواصل والحشد داخلياً، مما مكنها من التنسيق لأفعال

احتجاجية منذ بداية سنة 2011، لكنها كانت أبعد عن التيارات الاجتماعية الأخرى في المدينة. ويعدد هنا الناشط من "السكان" بعضاً من مشاركاته، فيقول:

دعونا، أنا وأصدقاء لي، للاعتصام أمام السفارة المصرية نهاية شهر كانون الثاني تضامناً مع المعتصمين في ساحة التحرير، ثم قمنا بمحاولات لتنظيم تجمعات في المدينة احتجاجاً على قضايا كالاعتقال ورفع سعر المحروقات واحتكار شبكات الهاتف الجوال، بعدها اعتصمنا عند السفارة الليبية حين بدأ الحراك الليبي. وكنت في تظاهرة 15 آذار، في سوق الحميدية في دمشق، ثم في الاعتصام للمطالبة بالإفراج عن معتقلي الرأي في اليوم التالي، ويومي الجمعة اللذين تلياه في الجامع الأموي.

إن نتيجة المشاركة المكثفة لهذا الناشط من "السكان" مع متظاهرين آخرين، وعلاقاته في الجامعة مع ناشطين من "السكان" و"الأهالي قاطني الأحياء الحديثة"، وسعيه لإيجاد شبكات تواصل مع الحراك الأهلي في الأحياء الشعبية، جعلته أهلا لأن يكون ممثلاً لمجموعات من السكان. كما كان من جملة من اقترحوا تسمية "التنسيقية"، استئناساً بالمسمى الذي استخدم في الثورة الجزائرية. لكن التنسيقيات بأساسها المناطقي، أعاقت محاولات الناشطين "السكان" و"الأهالي قاطني الأحياء الحديثة"، المساهمة في إدارة الحراك، فقاموا بمحاولة انشاء تجمعات على أسس أخرى. ويتابع الناشط من "السكان" سرده، فيقول: "مع شهر أيار كان لا بد من السعي لتوحيد التشكيلات وتوجيه عملها، فكان اقتراح انشاء تنسيقية أشمل، اشتملت على عدد كبير من الناشطين "السكان" وممثلين عن التنسيقيات المحلية في دمشق وريفها. ثمّ وُجِدت تحت ظلها تجمعات أخرى بأشكال تقنية ومدنية أخرى؛ تنسيقية للنساء وأخرى للطلبة ولجنة للأطباء".

سعى الناشطون في المدينة لتوحيد الجهود المعارضة، وكان الهدف هو تقوية البنية التنظيمية للحراك، وإيجاد تقنيات عمل موحدة للفعاليات المعارضة؛ من تظاهرات وتوزيع منشورات وأشكال احتجاجية أخرى. وقد تطلبت عمليات التنظيم تواصلاً عميقاً—كان يتم للمرة الأولى في المدينة—بين "السكان" و"الأهالي"، لكن ضرورة إيجاد رؤية مشتركة أبرزت التناقضات بين المجموعتين، على مستوى أحقية الوجود والفعل في حيز المدينة، وما يتبع ذلك من خلافات أيديولوجية ودينية. ويشرح الناشط من "السكان" هذه النقطة، فيقول:

رغبنا بإيجاد شكل جامع كائتلاف على مستوى المحافظات بحلول شهر أيار، لكن اعترضت التنسيق مشكلات تتعلق باختلاف التصورات حول المسؤوليات، واتهامات متبادلة بالفوضوية، وعدم الاعتراف بنا كممثلين عن مجموعات صغيرة نسبياً مقارنة بالحراك المتصاعد لأهالي الأحياء. اعتبرني كثيرون وافداً لا علاقة لي بحراك المدينة، وعلمانياً مختلفاً عن بقية الممثلين المحليين لأحيائهم. اعتقلت في شهر تموز 2011، ثم خرجت من البلاد لاحساسي بتغير الوسط الذي جمعنا كناشطين، والاتجاه للعسكرة والإسلاموية.

5- ناشطة من الأهالي قاطني الأحياء الحديثة

جمع الناشطون من "الأهالي قاطني الأحياء الحديثة"، صفات من ناشطي "السكان" و"الأهالي"، حيث حملوا أسباب المعارضة للنظام نفسها التي يحملها "الأهالي"، مع وجودهم في أوساط أكثر اختلاطاً، وانخراطهم بشكل أو بآخر بنشاطات مدنية. كانوا من أبناء الطبقة الوسطى، ولعبوا دور الوساطة بين الناشطين "الأهالي" و"السكان" بشكل أساسي، وبين المغتربين "الأهالي" خارج سوريا ومجموعات عملهم لاحقاً. ساهموا بشكل رئيسي بتأمين الحاجات اللوجستية للحراك من إغاثة غذائية وطبية ومأوى حين النزوح.

الناشطة التي قابلتها (31 سنة)، هي من المهاجرين حسب السجلات المدنية ومن قاطني مشروع دُمّر، يعمل والدها كمدير انتاج ووالدتها خريجة معهد تجاري. اعتُقِل أحد أعمامها في الثمانينات لشبهة انتمائه لتنظيم الإخوان المسلمين، فيما اعتُقِل جارٌ لها لسنوات طويلة بتهمة أنه شيوعي. درست الفنون الجميلة واختصت بالنحت، وقامت بالتطوع في منظمة الهلال الأحمر، والعمل مع جمعية للصم والبكم في السنوات قبل 2011، كما انتمت إلى مجموعات تنظيم مجتمعي لتوعية الشباب والاهتمام بمشاكلهم. اشتركت في برامج تنمية للشباب قامت بها الأمم المتحدة، وفريق كشفي مع الأمانة السورية للتنمية. وسافرت إلى بلدان أخرى للاستفادة من دورات في حقوق الإنسان والقيادة للشباب. ولقد شرحت دوافعها ونشاطها بقولها:

> بالنسبة لي كان كتاب القومية في المنهاج الدراسي وانفصال ما فيه عن الواقع المعاش كافياً لرفض الوضع القائم منذ المراهقة. وإذ بدأت التظاهرات في سوريا، شاركت في تشييع شاب من الهلال الأحمر قُتِل في حمص، ثم شاركت فريق الكشاف—الذي أنتمي إليه—في الوقفة الاحتجاجية المرخصة التي أقيمت في حديقة الجلاء، مقابل فندق فور سيسونز (Four Seasons) وسط دمشق، في 2011/05/29. أقمت مجموعة عمل بالتعاون مع معارفي السابقين من النشاطات التي كنت أهتم بها، وساهمنا خلال شهري تموز وآب في نشاطات متنوعة؛ منها المشاركة في التظاهرات الطيارة بشكل أساسي، وتوزيع منشورات ولصاقات، واصطناع مشاهد مسرحية كشنق دمية تشبه بشار الأسد، وإطلاق بالونات ومناطيد كتب عليها حرية، وتوزيع أقراص مدمجة سي دي CD، تحتوي على فيديوهات عن المظاهرات، وكذلك إسدال أعلام على بعض الجسور. كانت مهمتي هي طباعة وتصميم المنشورات لعلاقة هذا باختصاصي. لكن مع بدء سنة 2012 توجهت للعمل الإغاثي، إذ كنت أمتلك سيارة تسهل عملية نقل المواد الإغاثية. كما كنت أتواصل عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وبشكل كبير، مع مجموعات أخرى للتبرع وإغاثة أهالي حمص النازحين. كما تواصل معي الكثير من السوريين، ممن لم أكن أعرفهم من قبل— داخل وخارج سوريا—للمساعدة في تأمين الحاجات للمجموعات الفاعلة، والمتضررة من الحراك، وتنسيق التدريب الضروري الخاص بالتصوير وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والإعلام، والمهارات الإدارية اللازمة لتنظيم المهام ومتابعتها. اعتقلت نهاية 2012 لمدة ثلاثة أشهر، بعدها سافرت إلى الأردن وبدأت نشاطاً داعماً للحراك في سوريا مع سوريين آخرين، ثم في ملجئي في ألمانيا حالياً.

تأخر الناشطون من "الأهالي قاطني الأحياء الحديثة"، نسبياً في الانخراط في الحراك، مقارنة بأقرانهم من "الأهالي" أبناء الأحياء الشعبية أو "السكان" ذوي الخلفية السياسية والثقافية. كما كانت مهامهم أقل قيادية وتشمل بالدرجة الأولى، وساطات بين المجموعتين لوجود علاقات قرابة مع "الأهالي" من ناحية، والعمل والنشاط مع "السكان" من ناحيةٍ أخرى. كانت علاقات الناشطين الأوائل مع بعضهم، ومع القوى السياسية الأقدم، بالإضافة إلى الداعمين الداخليين والخارجيين، هي عماد الحراك الجاري في المدينة، والذي تطوّر من إطار علاقات أفراد ومجموعات صغيرة إلى تنسيقيات ومجموعات عمل مختلفة؛ تقوم بإدارة التظاهرات والنشاطات المعارضة، وإجراء التغطية الإعلامية المرافقة، وتأمين الاحتياجات المادية والطبية.

شابت العلاقات الناشئة بين الشبان قادة الحراك الجدد والتنظيمات السياسية الأقدم؛ الكردية واليسارية وبدرجة أقل الإسلامية، خلافات حول استراتيجيات الحراك؛ بدءاً بالأهداف السياسية وانتهاء بالتكتيكات العملية. لقد لعب المحركون الأوائل دوراً هاماً كوسطاء بين تلك التنظيمات الأقدم والشارع، بالتوازي مع كونهم منظمين لنشاطات وممثلين عن مجموعات أمام قوى ومنظمات خارجية داعمة، لكنهم سرعان ما خسروا هذا الدور؛ بتحول الحراك من الشكل السلمي إلى العسكري، جعل وساطتهم تبدو كطريقة لدعم وجود مناطق خارجة عن السلطة العسكرية للنظام السوري لا أكثر.

ثالثاً: أحياء تصعّد وأخرى تستكين

استمر الحراك في أحياء الأهالي الشعبية على أطراف المدينة، وبشكل متصاعد، ليصل مرحلة "المظاهرات المحمية" التي يحرسها جنود منشقون عن القوات المسلحة السورية، فيما كانت الأحياء الحديثة المختلطة بين "الأهالي" و"السكان" مجالاً مفتوحاً للمظاهرات الطيارة في فترات متباعدة، لكنها لم تشكل حالة احتجاج شعبية. توقف الحراك السلمي نهائياً في معظم أحياء مدينة دمشق بحلول سنة 2013، وتحول في أحياء كبرزة وجوبر والقدم والقابون ومنطقة مخيم اليرموك إلى القتال المسلّح. لم تكن تمايزات البيئة الاجتماعية والعمرانية ثانوية التأثير على شكل حراك الناشطين، فقد استطاع الناشطون "الأهالي" الاستفادة من البيئة التي ينتمون إليها نظراً لتوفّر علاقات ثقة قديمة، وكذلك البيئة العمرانية التي يمكن السيطرة عليها لوجود بيوت متلاصقة، مبنية أفقياً، وحارات ضيقة متشعبة، وبالتالي تمكنوا من تصعيد الحراك في تلك الأحياء. في المقابل كان الناشطون من "السكان" و "الأهالي قاطني الأحياء الحديثة" غير قادرين على التحكم في مناطقهم ذات الشوارع الواسعة وبوجود هيئات إدارية وعسكرية تابعة للدولة، ولم يمتلكوا علاقات ثقة متينة فيها بسبب الاختلاف المناطقي بين "الأهالي" و"السكان".

1- برزة: نموذج الحيّ الأهلي

يمثل حيّ برزة البلد نموذجاً للحيّ "الأهلي" الدمشقي المتجانس دينياً وطبقياً، بأغلبية سنية متوسطة الحال، يمثل

ناشطوه نموذجاً للناشطين الأهليين في أحيائهم، وهو أحد أول الأحياء الدمشقية التي بدأت حراكاً معارضاً سلمياً واستمرت فيه لتصل إلى مرحلة الحراك المسلح.

كانت برزة قرية من قرى قضاء دوما حتى النصف الأول من القرن العشرين، وفي بدايات النصف الثاني من ذلك القرن، ضُمت إلى مدينة دمشق وأصبحت حيّاً من أحيائها. ترتبط بغوطة دمشق ببساتينها، بتعداد سكان يصل حتى 35 ألف نسمة، كما تعد المنطقة من أحياء مدينة دمشق الحديثة، عدا الأحياء القديمة منها المسماة برزة البلد، التي لازال أهلها يدعونها "الضيعة". ولقد جاء جلّ سكانها الحاليين من أحياء دمشق الأخرى، وخاصة من الصالحية، حيث إنها تعتبر امتداداً لدمشق بالاتجاه الشرقي، وهي من أكثر مناطق دمشق كثافة سكانية بالمقارنة مع المناطق المنظمة والعشوائية، وتنقسم إلى مساكن برزة وحيّ تشرين وعش الورور ومُسبق الصنع.

في بدايات سنة 2011، تشابكت عوامل الحراك في برزة ما بين الاقتصادي والاجتماعي والديني، فالدولة كانت قد استملكت أراضٍ زراعية بمساحات كبيرة كان "الأهالي" يعملون فيها، وأقامت عليها مستشفى تشرين، ومستشفى حاميش، ومبنى البحوث العلمية، وأبنية مسبقة الصنع، ومنطقة سكن عشوائي "عش الورور". أما التعويض الحكومي لتلك الاستملاكات فكان بسيطاً جداً، مما ولّد نقمة لدى البرزاويين تجاه النظام31، تحديداً لدى ارتفاع أسعار العقارات في الأراضي المستملكة بعيد ضمها للتنظيم العمراني، وسكن فئات متنوعة أكثر غنى فيها من "الأهالي" و "السكان" وموظفون وعسكريون من أبناء الأقليات الدينية.

اندلعت أولى التظاهرات في برزة يوم الجمعة 2011/3/25 في برزة البلد، وبلغ عدد المتظاهرين حوالى 200 متظاهر، تجمعوا خلف مسجد السلام، واتجهوا نحو ساحة البلدية. وقد هتفوا تأييداً لدرعا، فيما أقامت قوات حفظ النظام حاجزاً بشرياً لضمان عدم اقترابهم من الشارع العام الذي يفصلهم عن أحياء برزة الأخرى[32].

تتالت التظاهرات في كل يوم جمعة بعدها، حيث كانت برزة البلد تقسم إلى نصفين: من جهة يهتف المؤيدون—أي قوات الأمن ومجموعات من العاملين الأدنى في الدولة—للرئيس خارج ساحة البلدية وأقرب للأحياء ذات الأبنية الحديثة، ومن جهة أخرى، يهتف المعارضون داخل الساحة وباتجاه الأحياء الشعبية القديمة. في بادئ الأمر، وحتى نهاية شهر نيسان، كانت الحجارة سلاح المتظاهرين، يقذفونها تجاه القوات الأمنية ليرد عناصر الأمن بالضرب بالهراوات. ثم خلال الأشهر التالية، بدأ إطلاق النار على المتظاهرين من قبل الأمن، وبدأ السلاح الناري يظهر في أيادي بعض المتظاهرين للحماية[33].

لقد تميّز حراك الأحياء الأهلية الشعبية بأن التظاهرات والاحتجاجات فيها اندلعت بشكل متصاعد ومن قبل أبناء الحيّ أنفسهم. ثمّ توسع هذا الحراك بشكل عفوي، نظراً لممارسات القوى الأمنية ضد المتظاهرين، مما شكل ما يسمى بالحاضن الأهلي الذي ساهم بدوره باستمرار وتغذية الحراك القائم.

اشتهرت برزة مع نهاية سنة 2011 بمظاهراتها المحمية، حيث بدأ الناشطون من "الأهالي" و "السكان" من الأحياء الأخرى، يتوجهون إلى هناك للمشاركة في حراكها ومظاهراتها الاحتفالية الطويلة نسبياً، بالمقارنة مع الدقائق المعدودة التي كانت تُتاح للمظاهرات الطيارة. لقد جذبهم أيضاً الحاضن الأهلي، أي وجود بيوت تفتح أبوابها لإيواء المتظاهرين إذا قدم عناصر الأمن، الذين كانوا بدورهم يتركون التظاهرات تحدث في بقعة صغيرة محدودة، ثم يأتون فيعتقلون—من خلال المخبرين— المشاركين من "الأهالي" في اليوم التالي[34].

أصبحت برزة البلد إحدى نقاط تجمع مناصري الحراك، من "الأهالي" و "السكان" من قاطني الأحياء الحديثة الذين لم يطوروا بناهم التنظيمية على أساس المكان، وإنما على أساس المشاركة في الحراك ودعمه أينما وجد. وقد كرّس هذا فكرة المنطقة المعارضة، وحوّل الناشطين الأهليين هناك إلى قادة مركزيين، بينما بقي الناشطون الآخرون ممثلين ووسطاء لتجمعات معارضة، وانحسر دورهم شيئاً فشيئاً، فأصبح محدوداً بتولّي الإعلام والدعم اللوجستي للمدنيين فقط. تحول الكثير من الشبان في البلدة إلى مطلوبين أو اعتقلوا، وكان قرب برزة من الغوطة الثائرة عاملاً مساعداً على الانضمام سريعاً للحركة المسلحة، لتستسلم في أيار سنة 2017 لقوات النظام.

2- الصالحية: نموذج حيّ السكان

تعتبر الصالحية نموذجاً للحيّ الحديث المختلط بين "الأهالي" و "السكان"، مع ارتياد كبير يومي لغير القاطنين، لوجود دوائر للدولة وأسواق ومطاعم. شهدت الصالحية عبر فترات متقطعة تظاهرات عدة، مختلفة عن تلك في الأحياء الأهلية في الطابع والتواتر.

يعود تأسيس حيّ الصالحية في سفح جبل قاسيون إلى العهد الأيوبي. توسع لجهة الغرب في العهد المملوكي، ثم ظهرت الأسواق وظهر حيّ ركن الدين بعد مجيء الأكراد واستقرارهم في الشرق منه، ليبقى قرابة 800 سنة كتجمع سكاني مستقل، تفصله الغوطة عن مدينة دمشق القديمة. لم يصبح الحيّ جزءاً من دمشق إلا في النصف الثاني من القرن العشرين، بسبب ازدياد السكان في تلك الفترة. تُعتبر الصالحية مدينة المهاجرين إلى دمشق، اكتسبت شهرتها كسوق تجاري، وكانت أكثر تقبلاً لاستقبال "الجديد". وبالتالي، فضّل أهل دمشق، ممن سافروا إلى الغرب، أو درسوا في جامعات أوروبية، السكن في الصالحية ذات البيوت المبنية على النمط الغربي، والتي تعكس صورة الطبقة المتوسطة في دمشق، ثمّ انضمت إليهم مجموعات من الموظفين الكبار في الدولة.

في 2011/5/1 سارت عشرات من النساء المحجبات من طالبات الداعية حنان اللحام35 إلى ساحة عرنوس في سوق الصالحية، دعماً لمدينة درعا المحاصرة، ففرّقت قوات الأمن التظاهرة واعتقلت بعض المشاركات. تكرر الأمر نفسه بعد يومين، إذ قامت نساء من "السكان" بمظاهرة صامتة لنفس السبب، وبعدها أقيمت في السوق مظاهرة كبيرة لناشطين من "السكان" رددوا النشيد السوري، لكن هذا لم يمنع اعتقالهم من قبل الأمن. ولقد صُوِّرت هذه

الأحداث وانتشرت بكثافة، إذ كانت بمثابة الدليل على تعسف النظام وعلى وصول الحراك إلى الأحياء المركزية وسط عاصمته.

في تموز 2011، أقيمت مظاهرة شبيهة في سوق الشعلان المجاور وتمت مواجهتها بنفس الشدة، تبعتها مظاهرات صغيرة طيارة عدة في الأحياء الشعبية ذات الحضور الأمني الضئيل، كسوق الجمعة وساحة الشيخ ابراهيم، وأمام الجوامع القديمة كالشيخ محيي الدين والحنابلة وسكر، أتت في فترات متأخرة من سنتي 2011 و2012 قبل أن تنتهي مع نهايته.

لم تكن التظاهرات في الصالحية مخططة من قبل أصحاب الحيّ أنفسهم وبإرادتهم، وإنما كانت مفروضة من قبل ناشطين من "الأهالي" و "السكان"، أرادوا تحريك الأحياء وإثبات مشاركتها في الحراك لوسائل الإعلام. وشهدت المنطقة أيضاً، نشاطات معارضة أخرى مثل إلصاق منشورات وتوزيع قصاصات حملت شعارات معارضة، لكنها كانت تجري بشكل سري لتجنب المواجهة الفعلية مع عناصر الأمن.

استهدف ناشطون من "السكان"، وناشطون من "الأهالي قاطني الأحياء الحديثة" حيّ الصالحية في حراكهم، ولم يشاركهم الناشطون من "الأهالي من قاطني الأحياء الشعبية"، وكذلك لم تطور الصالحية حراكها المحلي الخاص، وإنما اقتصرت المظاهرات فيها على محاولات إثبات وجود في حيّ مركزي في المدينة. ورغم أنها كانت مرشحة وبقوة، من قبل عدد من الناشطين، لتكون موقع الاعتصام الكبير المنشود الذي سيوقف حركة العاصمة ويتسبب بسقوط النظام، إلا أن ذلك لم يتحقق.[36]

خلاصة

يشكل "الأهالي" المكون الأساسي للأحياء الشعبية التي تعاني التهميش الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فيما يتشاركون مع "السكان" الأحياء الحديثة. بقي الناشطون من "الأهالي" في أحيائهم التي استمر حراكها مترابط عائلياً واجتماعياً، ثم تصاعد هذا الحراك مع الوقت، لتتحول الأحياء الشعبية إلى نقاط جذب نهائية للناشطين من "السكان" و "الأهالي" من المقيمين في الأحياء الحديثة. بالمقابل، لم تسمح السيطرة الأمنية للنظام في الأحياء الحديثة بتصعيد الحراك فيها، وخاصةً أن الحاضن الاجتماعي وعلاقات الثقة اللازمة كانت غائبة أيضاً.

إن علاقات الناشطين الأولى كانت عنصراً أساسياً في إنشاء الروابط والوساطات اللازمة لإدارة الحراك، لكن سيطرة الناشطين من "الأهالي" عليه، أدت إلى تهميش دور الناشطين من "السكان" و "الأهالي قاطني الأحياء الحديثة"، ما دفعهم للانكفاء والاكتفاء بأنشطة دعم الحراك الإعلامية واللوجستية، ممارسين دور الوسيط بين البنى المختلفة الموجودة في المدينة وخارجها، ومستفيدين من فاعليتهم الاجتماعية خلال الفترة قبل سنة 2011.

المراجع والمصادر

1. علي افليس، أسوار دمشق الاجتماعيّة والنفسيّة 2، موقع رقيم، 2017.11.12،
https://www.rqiim.com/ali-eflis/أسوار-دمشق-الاجتماعيّة-والنفسيّة-2

2. ألبرت حوراني، تاريخ الشعوب العربية (دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1997)، ص 454.

3. العشوائيات هي التجمعات السكنية غير المرخصة والمخالفة للمخططات التنظيمية، وتتركز في محيط دمشق. بدأت العشوائيات في سوريا منتصف الخمسينيات في مناطق محددة ومحصورة، وازداد عددها في الثمانينيات بشكل لافت بسبب هجرة أبناء الريف إلى المدينة، وأخذ بالازدياد منذ ذلك الحين. تتميز بقلة الخدمات وكونها مقصداً للطبقات الفقيرة، والموظفين الحكوميين والعسكريين. انظر: أكثر من مليوني مواطن في عشوائيات دمشق، موقع إيلاف، 2009.8.14،
https://elaph.com/Web/Reports/2009/8/472134.html

4. لازال أهل كفرسوسة يطلقون على سكان الأبنية الحديثة فيها (الشوام). مقابلة أجرتها المؤلفة مع أحد أبناء الحي الحاليين، دمشق، آذار 2018.

5. عن سورية، موقع بوابة الحكومة الالكترونية السورية، http://portal.egov.sy/page/en/121/0/عن+سورية.html

6. السلطة الرابعة : فواز تللو : إضاءات ثورية دمشقية . لا تظلموا الدمشقيين، موقع السلطة الرابعة، 2016.4.1،
http://alsulta-alrabi3a.com/2016/04/6325.html

7. مظاهرة بدمشق - حي الحريقة التجاري 17-2-2011، قناة Souriana4all، موقع2011.2.17 ،YouTube،
https://www.youtube.com/watch?v=NykGjfKn3TU

8. تنتشر فروع المخابرات في معظم أحياء العاصمة، وتمنع التجمعات غير المرخصة. مقابلة أجرتها المؤلفة مع ناشطة من دمشق، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، 2018.8.15.

9. هذا الحراك شهدته الباحثة، انظر: مسجد الحسن في الميدان - الجمعة العظيمة 22-4-2011، قناة 3ayeef، موقع، 2011.4.22، YouTube
https://www.youtube.com/watch?v=sNJdQE9lZdg

10. كان الذكور في المظاهرات يطلبون من الإناث البقاء في أماكن محددة—خلف المظاهرة—والانسحاب منها مبكراً بحجة حمايتهن. مقابلة أجرتها المؤلفة مع ناشطة من الميدان، عبر وسائل التواصل الاجتماعي ، 2018.3.23.

11. شام الصالحية إعتصام نسائي مطالبة بفك الحصار 30 4، قناة ShaamNetwork S.N.N، موقع، 2011.4.30، YouTube
https://www.youtube.com/watch?v=82xes190V2w

12. هذا الحراك شهدته الباحثة، انظر: اعتصام عرنروس، قناة shamfreedomh، موقع 2011.5.2، YouTube،
https://www.youtube.com/watch?v=rPhnaqZcgtQ

13. هذا الحراك شهدته الباحثة، انظر: عناصر الأمن تفض اعتصام عرنوس بالقوة وتعتقل المتظاهرين، قناة Allfor Syria، موقع، YouTube
2011.5.9، https://www.youtube.com/watch?v=W7DH4oUpd-U

14. مظاهرة في دمشق شارع بغداد 2011/7/5 منطقة السمانة، قناة syriarcu، موقع 2011.7.5، YouTube،
https://www.youtube.com/watch?v=pdvUAx9qhww

15. "إنت ما الك شي هون" الجملة التي قيلت لممثل مجموعة "السكان" في أكثر من اجتماع بين "الأهالي" و"السكان"، وذلك للتعبير عن رفضهم لتدخل "السكان" في القرارات المتعلقة بحراك أحيائهم. مقابلة أجرتها المؤلفة مع ناشط من القامشلي، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، 2018.4.12.

16. تعرض جميع الناشطين—ممن أجريت معهم مقابلات كمحركين أوائل—للاعتقال، وبحلول شهر أيلول سنة 2011، خرجوا من البلاد كونهم مطلوبين.

17,The Run-up to the Crisis, site of Synaps, 16.4.2018
http://www.synaps.network/syria-trends#chapter-3699080

18. أو اللهجة البيضاء، تم اختراعها في الدراما السورية وتشبه لهجة العاصمة دمشق، انظر: أحمد محمد السح، كتابة الأغنية باللهجة السورية .. كتّاب الأغنية السورية أبدعوا باللهجة المحلية وطوّعوا الفصحى وأجادوا، موقع الوطن http://alwatan.sy/archives/113610 ،2017.7.2 ،

19. يستضيف "السكان" في المدينة أقرباءهم من المحافظات الأخرى ليناموا في منازلهم، فيما لا تشيع استضافة أفراد العائلة أو الأصدقاء للنوم في منازل "الأهالي". يتندر "السكان" بمثال عن "الأهالي"، يقولون فيه على لسانهم: "تاكل هون ولا بالمطعم، تنام هون ولا بالفندق" في إشارة لعد رغبتهم بالضيوف. مقابلة أجرتها المؤلفة مع ناشطة من دمشق، دمشق، 2018.7.4؛ وأخرى مع ناشط من درعا، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، 2018.5.14.

20. في الأعياد الإسلامية يصنع السكان في دمشق أنواع كعك عيد مختلفة، فيما يتناولون الأطباق الشامية أحياناً. مقابلة أجرتها المؤلفة مع أحد الأهالي من دمشق، دمشق، 2018.7.15.

21. مقابلة أجرتها المؤلفة مع ناشطة من "السكان"، وفدت إلى دمشق سنة 2003 من إحدى قرى محافظة طرطوس، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، 2018.4.15.

22. مقابلات أجرتها المؤلفة مع محركين أوائل من "الأهالي"، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، آذار- آب 2018.

23. يعتبر أكراد سوريا الذين استقروا في المدن الداخلية حتى نهاية القرن التاسع عشر، سكاناً سوريين من أصول كردية، اندمجوا بدرجات عالية في محيطهم الاجتماعي العربي، نتيجة المشترك الديني والمصالح الاجتماعية والاقتصادية. انظر: آزاد أحمد علي، "دور اكراد سورية في المتغيرات السياسية"، في: نبيل مرزوق وآخرون، خلفيات الثورة: دراسات سورية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 335.

24. كان التضامن مع مدن أخرى تتعرض للعنف من قبل قوات الأمن، هو العنوان العريض لشعارات التظاهرات التي خرجت في دمشق في الأشهر الأولى من الحراك. مقابلات أجرتها المؤلفة مع ناشطين، "أهالي" و"سكان"، في دمشق، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، آذار- آب 2018.

25. مقابلة أجرتها المؤلفة مع ناشط من حيّ ركن الدين، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، 2018.4.12.

26. المرجع نفسه.

27. منهم من يراقب على مدى أيام مناطق محددة لرصد قوات الأمن وأوقات تحركها، وذلك قبل اقتراحها كمنطقة مناسبة للتظاهر. مقابلة مع ناشط من "الأهالي"، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، 2018.4.25.

28. كتجمع أحرار دمشق وريفها للتغيير السلمي، من مقابلات أجرتها المؤلفة مع ناشطين أهالي وسكان، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، آذار- آب 2018.

29. مقابلة أجرتها المؤلفة مع ناشط طبيب من برزة، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، 2018.6.17.

30. مقابلات أجرتها المؤلفة مع ناشطين من سكان دمشق من محافظات أخرى، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، آذار- آب 2018.

31. جرت استملاكات مشابهة في المزة، مقابلة أجرتها المؤلفة مع ناشط من المزة، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، 2018.5.20.

32. أول مظاهرة لأحرار برزة قبيل هجوم الشبيحة 1_4_2011، قناة BaronDamascus، موقع YouTube، 2011.4.1،
https://www.youtube.com/watch?v=pRI22RZuKGw

33. مقابلة أجرتها المؤلفة مع إحدى أهالي برزة، دمشق، 2018.8.12.

34. مقابلة أجرتها المؤلفة مع ناشط من أهالي برزة، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، 2018.8.28.

35. كانت حنان اللحام تلقي دروساً دينياً في جامع دك الباب في عرنوس. مقابلة أجرتها المؤلفة مع أحد أهالي مدينة دمشق، دمشق، 2018.7.15.

36. مقابلة أجرتها المؤلفة مع ناشط من الصالحية، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، 2018.7.23.

العلاقات غير الرسمية بين الدولة والمجتمع: الشبكات العائلية في ريف إدلب

هديل صيداوي

مقدّمة

لعبت علاقات الدولة السورية غير الرسمية مع العائلات الممتدة دوراً خاصاً في عملية تفاعله مع سكان الكثير من القرى والبلدات والمدن الصغيرة. ولقد أتاحت هذه العلاقات للنظام، من موقعه في المركز الإداري والسياسي للبلاد، رصد ومفاوضة وضمان انصياع هؤلاء السكان، إلا أنها لم تكن ذات شكلٍ واحد، بل تعددت أشكال هذه العلاقات في كافة أنحاء سوريا. وتشكّل المناطق الريفية في محافظة إدلب—وهي المحور الرئيس لهذه الدراسة—نموذجاً لتنوّع تلك الأشكال: فقد تكوّنت روابط عبر منح أفراد متنفّذين من العائلات المحلية مناصب ضمن الأجهزة الرسمية للدولة (مثل حزب البعث والاتحاد العام للفلاحين)؛ أو عبر التفاعل المباشر مع الشبكات العائلية بغية التأثير على آليات المصالحة بين العائلات؛ أو عبر دعم مرشحين معينين للانتخابات البلدية؛ وغير ذلك من الأشكال. وبذلك وجد أبناء المجتمعات المحلية أنفسهم في وضع يمكّنهم من لعب دور الربط بين مناطقهم والعاصمة دمشق. وفي المقابل، عزز هذا الوضع دور هؤلاء الأفراد ضمن مناطقهم المحلية، وأتاح لأقاربهم الوصول إلى موارد الدولة. وبالرغم من أن هذا التواصل بين الدولة والمجتمع منح الكثير من السكان المحليين نفوذاً إلى الدولة، إلا أنّ هذا النفوذ ليس متاحاً لجميع العائلات الممتدة، مما أدى إلى تشكّل بنية سلطة محلية تتميز بالحصول غير العادل على الموارد.

لقد أدت انتفاضة سنة 2011—والعنف الذي أعقبها— إلى خروج أجهزة الدولة من مناطق عديدة من البلاد، بما في ذلك معظم مناطق محافظة إدلب، مما أدى إلى إنشاء مراكز قوة متعددة، حاول كل منها مشابهة حضور الدولة. كما أدى تآكل سيطرة الدولة إلى قطع الروابط التي كانت قد أقامتها الكثير من العائلات مع المركز السياسي في دمشق، وبالتالي تغيّرت خياراتها وخيارات الشخصيات المهمة فيها. إذ حاول العديد من العائلات

التماس الحماية عبر الارتباط ببنى خارجية، ولا سيما مع تزايد هيمنة التنظيمات الإسلامية، كما ظهرت في بعض المناطق أشكال جديدة من الشبكات العائلية غير الرسمية، ، فيما انقلبت أنماط الحصول غير العادل على الموارد الذي كانت تتمتع به بعض العائلات في مناطق أخرى. لقد توقفت بعض الشبكات العائلية عن كونها مصدراً للموارد والتضامن، حيث فضل أفرادها الانضمام إلى فصائل مسلحة أو المشاركة في المجالس المحلية دون الاكتراث بالروابط العائلية. أما في حالات أخرى، ظلت البنى العائلية تشكل مصدر إعالة للسكان المحليين، حيث دأب أفراد متنفّذون على إقامة صلات مع الفصائل العسكرية والحصول على المكانة والسلطة الناشئة عن مثل هذه الانتماءات الجديدة.

توفّر دراسة تطوّر العلاقات بين العائلات الممتدة وبين النظام وغيره من القوى الخارجية في ريف إدلب، نافذة على كيفية تأثير النزاع على المجتمعات المحلية في سوريا على نطاق أوسع. إذ تُنشئ الحرب ديناميكيات سلطة جديدة داخل المجتمعات وضمن علاقاتها بالجهات الخارجية الفاعلة، إلا أن هذا لا ينفي أن العديد من أنساق التنظيم الاجتماعي السابق قد استمرت، فدور الوساطة الذي لعبته الشخصيات المهمة ضمن العائلات خلال الحرب يمثل جزءاً من إرث علاقتهم بالدولة من قبل.

كما أن دراسة النسيج الاجتماعي للمجتمعات المحلية—وليس فقط التنظيمات التي تشكلت أثناء النزاع أو فرضت نفسها من الخارج—توفّر زاوية إضافية لرصد عمليات الحوكمة غير الرسمية، وتتبّع كيفية نشوء البنى التنظيمية الجديدة وتدمير البنى القديمة، بالإضافة إلى معرفة آليات تعامل هذه البنى التنظيمية الجديدة مع الروابط وتقنيات الحوكمة والشركاء المجتمعيين المنتمين إلى المنظومات القديمة.

أولاً: الشبكات العائلية في إدلب الريفية – المنظومة القديمة

يمكن للرابط الذي يجمع الفرد بعائلته الممتدة أهمية خاصة في الحياة الاجتماعية، فبالنسبة للكثير من السوريين، ولا سيما في المناطق الريفية في محافظة إدلب، لم تكن هذه الروابط قوية فقط لأسباب تاريخية، بل بسبب الاعتماد المنتظم عليها من أجل الدعم الاجتماعي والمالي. فمثلاً، تدير عائلة في سلقين، وهي بلدة قريبة من الحدود التركية، صندوقاً مخصصاً لدعم التعليم وتخفيف حدة الأزمات المالية التي يواجهها أفراد العائلة الممتدة، وذلك بإشراف من وجيه العائلة.

لكن نادراً ما كانت أشكال استمرار واستنساخ هذه الشبكات العائلية القوية موحدة في محافظة إدلب. ففي العديد من الدوائر المدينية فقدت هذه العلاقات تدريجيا أهميتها؛ إذ لم تعد العائلات تعيش على مقربة جغرافية من بعضها بسبب التوسع في المدن، وفي الكثير من الحالات أدى تقاسم الممتلكات إلى تراجع تماسك العائلات الممتدة. ونتيجة لذلك، أصبحت حقوق وواجبات التضامن والدعم المادي بالنسبة للكثيرين تقتصر على أفراد

العائلة المباشرين، دون أن تمتد إلى فروع أبناء العمومة. وحتى في المناطق الريفية، أصبحت أنساق التضامن القائمة على العائلة الممتدة والمكانة الاجتماعية في العقود الأخيرة أكثر سيولة من قبل.

فقد أخذ أفراد العائلة يركزون أكثر فأكثر على التعليم والتوظيف في المدن وفي دول الخليج. وفي كثير من الحالات، وعلى الرغم من استمرار العيش في أحياء متجاورة، أصبحت هذه المفاهيم مقتصرة على التصورات الاجتماعية، ضمن ناحية من النواحي، فيما يتعلق بالأدوار التاريخية التي تقوم بها عائلات محددة ووجهاؤها. ورغم احتفاظ العديد من العائلات بكبير يحظى بالاحترام ضمنها، إلا أن دوره في العصر الحديث أصبح مقتصراً على تمثيلها في المناسبات الاجتماعية المحلية. ومع ذلك، كان يتم استنساخ بعض الشبكات العائلية القديمة وترجمتها إلى أشكال من التضامن العائلي، وذلك فقط حين تستدعي الحاجة للتواصل مع الدولة بغية النفاذ إلى ما هو متاح من موارد محدودة، الأمر الذي غالباً ما كان يجبر العائلات على التطلع إلى "الداخل" واستحضار مفاهيم عتيقة وشبه منسية.

1- الأدوار التاريخية وأعراف العائلات قبل الدولة الحديثة

رغم وجود العديد من الاختلافات، ينحدر سكان القرى عموماً من عدد صغير من الأنساب. ومع أن عائلات إدلب حالياً هم فلاحون لا ينتمون إلى عشائر،[1] إلا أن بإمكان بعضهم تحديد أصولهم القبلية. لقد كانت الأنساب عادةً الأساس الأول في تشكيل الأحياء السكنية والكتل السياسية ضمن القرية. وقد كان زعماء الأنساب المختلفة، والذين غالباً ما يكونون من الأعيان الأكبر سناً والمختارين والمعترف بهم بشكل غير رسمي، يتولّون حفظ الاستقرار وحلّ النزاعات واتخاذ القرارات الضرورية على أساس غير رسمي، حيث كانوا يتحكمون بما يلزم من المال لإنهاء أي نزاع. وبسبب قواعدهم الداعمة لهم ضمن العائلات الممتدة، كان هؤلاء ينالون صفة الزعامة في مناطق مثل سراقب، شرقي مدينة إدلب، وهي تدل على مكانتهم الاجتماعية العالية.[2] يقوم هؤلاء الزعماء بصياغة السياسات عبر التشاور مع زعماء آخرين في مضافاتهم الخاصة.[3]

وبالنسبة للعائلات التي لا ترتبط بنسب، كان يتعيّن عليها الاصطفاف إلى جانب العائلة المقيمة في حارتها، والتي كانت تطوّر معها غالباً علاقات مصاهرة وشبكة اجتماعية—سياسية غير رسمية—وقد تضم ناحية واحدة عدة شبكات عائلية. كذلك حافظت بعض الأحياء المدينية على هذه الخصائص؛ فعلى الرغم من أن معرة النعمان تعتبر ثاني أكبر مدينة في محافظة إدلب، إلا أنها احتفظت بطابع ريفي-مديني مختلط. على سبيل المثال، تعيش في أحد الأحياء الغربية لمعرة النعمان عائلة كبيرة بقي زعيمها حتى بعد سنة 2011 يلعب دوراً في حل النزاعات بين العائلات الممتدة في ظل غياب محاكم موضع ثقة. أما في الأحياء الشمالية والشرقية للمدينة، فقد اختفت مثل هذه المظاهر تقريباً، إذ إن العديد من السكان تركوها قبل سنة 2011 وذلك للدراسة في الخارج وبعدها لم يعودوا، أو ذهبوا للعمل في لبنان.[4] مع ظهور الدولة الحديثة في خمسينيات القرن العشرين، توسع مفهوم وجيه العائلة، وفي الكثير من الأحيان تحول تماماً، ليضم الأفراد المتعلمين وأصحاب النفوذ الديني والإداري. وبالمثل، لم

تعد الشبكات العائلية في كثير من الحالات تنحصر ضمن النطاق الجغرافي للحارة.[5]

لعب حجم العائلة، أي عدد أفرادها، دوراً هاماً في تحديد مكانتها الاجتماعية في بعض المناطق الريفية، إذ لها حضور ملحوظ في حفلات الزفاف والجنازات، وكذلك في حل النزاعات. كانت هذه العائلات التي تترأس البنية الاجتماعية مسؤولة عن عائلاتها الممتدة، وفي بعض الحالات عن الأسر الأخرى المنتمية إلى شبكاتها دون أن تكون جزءاً من النسب، حيث كانت تدفع المال عن هذه العائلات وتمثلها في مفاوضات حل النزاعات. هذا في حين عاشت أسر أخرى على هامش هذه الشبكات غير الرسمية وبتفاعل محدود معها. وقد كان يمكن للعائلات الحصول على مزايا اقتصادية وحماية وأفضلية في حلول النزاعات عن طريق الارتباط بعائلة أكبر وذات نفوذ.

إن التتبع التاريخي لحالات ظهور الشبكات العائلية يعود بنا إلى عملية إعادة توطين العائلات الريفية، والتي حصلت خلال مراحل مختلفة. إذ يكتسي مفهوم الوصول المبكر أهمية كبرى هنا، وبالمقابل تحمل العائلات التي وصلت واستقرت بعد الآخرين درجة اجتماعية أقل إلى حد ما.[6] على سبيل المثال، لا يزال يشار إلى إحدى عائلات بلدة جرجناز باسم الكفيرين، في إشارة إلى قرية مجاورة جاء منها أحد أسلاف العائلة قبل أكثر من 200 سنة.

تعيش عائلات الفلاحين في إدلب غالباً في المرتفعات المأهولة منذ فترة طويلة، والغنية بالبساتين وأشجار الفواكه والزيتون التي تتزود منهما مناطق سوريا،[7] ولكن الكثير من هذه العائلات صارت تجمع مؤخراً بين حراثة الأرض والوظائف الحكومية. وقبل إعادة هيكلة ملكية الأراضي الزراعية، في خمسينيات وستينيات القرن المنصرم، كانت العائلات تتمايز اقتصادياً بين الملّاكين الكبار والمتوسطين والصغار، وهو ما كان يختلف من قرية لأخرى. ومع ذلك فإن عدداً كبيراً من عائلات الفلاحين لم تكن تملك أراضٍ ولم تكن تكسب أكثر من كفاف يومها.[8]

ولأن بعض القرى كانت تخضع لسلطة كبار الملّاكين في البلدات المجاورة، والذين كانوا مكلّفين بفرض الضرائب واحتواء المتمردين، فقد كان نموذج الملكية مختلطاً منذ عهد التنظيمات العثماني. فعلى سبيل المثال، كانت العائلات في جرجناز تتمتع بمكانة اقتصادية موحدة تقريباً؛ إذ كانوا يملكون قطع أراضٍ متساوية تقريباً ليعيشوا فيها، ولكنهم كانوا يعملون في أراض يملكها السلطان ويدفعون الضرائب لعائلة من الملّاكين من معرة النعمان. أما في قرية تلمنس القريبة، فقد ملكت نصف الأراضي عائلة من الملّاكين ونصفها الآخر عائد إلى السلطان. وفي سراقب، من جهة أخرى، كان هناك فرق كبير بين عائلتين من الملّاكين وباقي العائلات.[9] إنّ التصورات المحلية حول بنى السلطة العائلية وطبيعة التنافس بين العائلات تختلف وفقاً للاعتبارات الآنفة الذكر. بعبارة أخرى، بينما كانت هذه التصورات تتعلق بالثروة وملكية الأراضي في سراقب، كانت تصورات المكانة الاجتماعية للعائلة في النواحي—التي يكاد يتساوى فيها الجميع اقتصادياً—تتمركز أكثر حول أمور مثل حجم العائلة.

2- العائلات تحت حكم الاشتراكية العربية

كان لانتصار الأفكار الاشتراكية الأثر الأكبر على البنية الزراعية في إدلب وغيرها من المناطق السورية،[10] وعلى إعادة تشكيل البنية الاجتماعية للعائلات وشبكاتها. كما كان وصول حزب البعث إلى السلطة أول هزّة كبرى تتلقاها مناطق إدلب على مستوى موازين القوى، حيث يمكن مقارنة آثارها بآثار النزاع الحالي. فعائلة الملّاكين المذكورة أعلاه من معرة النعمان، على سبيل المثال، فقدت معظم الأراضي الشاسعة التي كانت تملكها في حوالي 40-50 قرية في المحيط الشرقي للبلدة، بالإضافة لمصانعها التي طالتها سياسات التأميم، وقد هاجر معظم أفراد هذه العائلة في أعقاب هذه الإصلاحات.[11]

وفي الوقت نفسه، أدت سياسات الإصلاح الزراعي القاسية التي قادها حزب البعث في خمسينيات وستينيات القرن العشرين إلى إيجاد أسس لتحسين مستوى العائلات الفقيرة، والتي أتاحت لبعض أفرادها الانفصال عن الهيمنة التامة لعائلات الملّاكين. لكن إبان التغير الاجتماعي التدريجي الذي سبق صعود البعث، كانت طبقة وسطى جديدة في طور النشوء. فقد بدأت هذه التركيبة الاجتماعية تتغير مع بدء تشكل الأحزاب السياسية المتنافسة، حيث كانت ثمة حيوية سياسية متصاعدة تحت ظل الانتداب الفرنسي. لقد شهدت قرية صغيرة مثل سراقب، منذ سنة 1954، افتتاح فروع حزب البعث والحزب الشيوعي وجماعة الإخوان المسلمين في شارعها الرئيس.[12] كما ساهم انتشار التعليم منذ بداية ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي في انتشار طبقة وسطى جديدة أدت لنشوء مهن مثل الشرطة والخدمة المدنية في الحكومة.[13]

لقد كان لوصول أحزاب سياسية جديدة—ولا سيما الحركة الفلاحية الاشتراكية المستوحاة من أفكار أكرم الحوراني—ونشوء طبقات غير زراعية جديدة، أثر كبير على العلاقات بين العائلات المحلية.[14] يمكن تتبع أثر هذه الأفكار والتحولات الاجتماعية بوضوح في بلدة سراقب، والتي أخذت تشهد مشاعر متزايدة ضد الإقطاع مع صعود المزاج الاشتراكي.

كانت هناك عائلتان نافذتان من عائلات الملّاكين تقيمان في الحيَّين الغربي والشرقي من سراقب، وقد تنافستا على حكمها خلال فترات مختلفة؛ حيث تولّت إحداهما مثلاً أدواراً إدارية وحظيت بثروة كبيرة خلال فترة الانتداب الفرنسي، فيما تماهى وجيه العائلة الأخرى، الأقل ثراء، مع دعوات الحوراني لإحقاق حقوق الفلاحين.

أخذ تأثير المثل الاشتراكية على سراقب شكلاً أوضح سنة 1943. فقد تسبب الانقسام داخل المدينة في مواجهة معلنة بين العائلتين، ودفع العائلات الأخرى للتحالف مع واحدة ضد الأخرى. وظهرت كلمة "غربيين" للدلالة على العائلات التي اصطفت إلى جانب العائلة الأثرى، والتي كانت تقطن الحي الغربي، في حين صار يشار للذين تحالفوا مع الأخرى باسم "شرقيين". وقد شن زعيم الشرقيين هجوماً مسلحاً مع العائلات المنضوية تحت شبكته

ضد العائلة الثرية، مستنداً إلى السياسات القمعية التي كانت تنتهجها العائلة الغربية ضد الفلاحين العاملين في أراضيها من أجل حشد الصفوف. وبالنتيجة، انحازت عائلات الملّاكين إلى الأخيرة، في حين سارت العائلات ذات المكانة الاقتصادية الأقل وراء الأول، محتفظةً بولائها له لعدة عقود من الزمن.

استمرت هذه المنافسة خلال عقد الستينيات وأثرت في الشبكات المحلية. فقد اقترب الوجيه الجديد للشرقيين من حزب البعث، وتماهى مع خط صلاح جديد ضمن الحزب، كما أصبح عضواً في القيادة القطرية لحزب البعث—الجسم القيادي للحزب بين سنتي 1968 و1970—ورئيساً لفرع الحزب في سراقب. وفي سنة 1968، قام باحتلال مضافة العائلة الأخرى وحوّلها إلى مقر للفرع. وجد زعيم العائلة الأثرى تاريخياً في الوقوف مع حافظ الأسد خلال السبعينيات فرصة لاستعادة نفوذ عائلته المفقود، الأمر الذي وضع العائلتين وشبكاتهما على طول خطي الانقسام ضمن حزب البعث. ونتيجة لاصطفافها الجديد، تمكنت العائلة من اجتذاب تحالف مكون من عائلات تجار إلى شبكتها،[15] منهم خمس عائلات من نسل قبيلة النعيم. وبالاشتراك مع العائلة الثرية، رتّب أفراد من هذا التحالف لصورة التُقطت مع حافظ الأسد أثناء محاولتهم تقوية مكانتهم الاجتماعية في وجه العائلة الأخرى، وتمكنوا في وقت لاحق من تأمين مضافة جديدة للعائلة الحليفة.

بمرور الوقت، تراجعت أهمية هذه الخصومة، حيث تحولت الحقول الأساسية للتنافس نحو التعليم والأعمال. على سبيل المثال، تحول زعيم الشرقيين إلى التجارة منذ التسعينيات ونجح في جمع بعض الثروة.[16] ومع ذلك، فقد أظهر التنافس بين العائلات في فترة ما قبل الأسد أظهر إمكانية تواصل القوى الخارجية مع عائلات محلية لتحقيق مصالحها، وفي الوقت نفسه كان رؤساء العائلات يسعون بنشاط وراء مثل هذا التواصل. وقد استفاد حافظ الأسد من طلب الجهات المحلية لمثل هذه العلاقة أثناء ترسيخ حكمه، وقضى على مراكز القوة البديلة التي كان يمكن لهذه الجهات أن تتواصل معها.

3- العائلات تحت حكم الأسد

على الرغم من أن الاستراتيجية المعلنة لحزب البعث كانت قيادة وتحديث المجتمع، إلا أنه بالممارسة، غالباً ما استخدم الحزب في عهد حافظ الأسد علاقاته مع الشبكات العائلية، وعقد اتفاقات مع العديد من العائلات من مختلف الخلفيات الاجتماعية—وليس فقط القوية أو المسحوقة تاريخياً. وتعتبر العلاقة بين النظام والشبكات العائلية في إدلب إحدى مخلفات هذه الاستراتيجية.

لقد بقيت البنى العائلية—التي كانت تهيمن على النواحي لمدة قرن قبل حكم البعث—على حالها إلى حد كبير.[17] ومع ذلك، نجحت عائلات جديدة في ترقية وضعها الاجتماعي عبر شغل مناصب في المؤسسات البعثية المركزية، فيما جرى استبعاد عائلات أخرى تعيّن عليها إيجاد وسائل مناورة أخرى للحصول على الموارد.

في سلقين على سبيل المثال، وابتداءً من السبعينيات، عمدت عائلة من الملّاكين الإقطاعيين—الذين كانوا يملكون أراضٍ في عدة قرى أثناء العهد العثماني—إلى إنشاء روابط غير مباشرة مع الدولة، وذلك من خلال مصاهرة تجار ذوي نفوذ في حماة ودمشق واللاذقية وحلب، وهي المناطق التي كانت تنشط فيها العائلة تجارياً،[18] وبالتالي تمكنت العائلة من الحصول على تراخيص لممارسة التجارة. وفي الوقت نفسه، تم تعزيز طبقة جديدة من العائلات المشهورة في سلقين وأخذ تترقى مكانتها الاجتماعية. وقد تبوأ أحد أبناء هذه العائلات، محمد نجيب الأكتع، مناصب مهمة منذ الثمانينيات بسبب تعليمه العالي، وذلك بدءاً من حقيبة وزارة التعليم إلى رئاسة محافظتي الرقة وريف دمشق، مما جعل هذه العائلة الكبيرة هي الأبرز في سلقين، والأكثر قدرة على الوصول إلى فرص العمل، وذلك حتى سنة 2011. [19]

طوال عهد الأسد، جُعلت الشبكات العائلية في نواحي ريف إدلب تتنافس على السيطرة على مناصب البلدية وقيادة فروع حزب البعث المحلي. إذ كان النفوذ داخل البلديات مهماً بسبب تأثيره على حياة الفلاحين، حيث يمكن للشبكات العائلية التحكم بمسار شق الطرق الجديدة بما يبعدها عن أراضيها، وإعطاء أبنائها أولوية الترخيص للآبار وقنوات الصرف الصحي والري.

في هذه النواحي الصغيرة، كانت الانتخابات البلدية تعيد تنشيط التنافسات الصغيرة القديمة،على توزع الموارد، والتي, على سبيل المثال, لعب فيها التنافس في حجم العائلة دوراً . فعلى سبيل المثال، يقطن جرجناز، البلدة التي يبلغ عدد سكانها 10,756 نسمة وتقع على بعد 8 كيلومترات شرقي معرة النعمان، حوالي 15 عائلة،[20] تنحدر أكبرها من قبيلة النعيم من قرية عز الدين شمال حمص، وتشكل أكثر بقليل من ثلث سكان البلدة. تعيش هذه العائلة في الحي الجنوبي إلى جانب خمس عائلات ممتدة وأسر أخرى، مقابل ثاني أكبر وأقدم عائلة في جرجناز التي تقطن في الحي الشمالي. ثمة منافسة قديمة بين العائلات الجنوبية والشمالية، حيث كانت كثرة أبناء العائلة تعني مكانة اجتماعية أفضل وفقاً للتصورات القديمة. وقد تراجعت عائلة الحي الجنوبي خلال هذه المنافسة في الثمانينات بعد القبض على ثلاثة من شبانها أثناء أحداث الإسلاميين بين سنتي 1979 و1982، حيث جرى اعتقالهم أو اضطروا للفرار. ونتيجة لذلك، قام النظام بمحاباة العائلات الأخرى في التعيينات الحكومية في البلدة، بما في ذلك تلك التي شاركت في التصدي لحراك جماعة الإخوان المسلمين.[21] وعندما تم إنشاء بلدية للبلدة الصغيرة منتصف الثمانينات، تولّى ابن وجيه عائلة الحي الشمالي رئاستها لخمسة عشر سنة دون أي منازع. كما ترأست العائلة فرع حزب البعث المحلي في جرجناز عبر أسرة منتمية إلى شبكتها. وقد كانت تعيق طلبات أبناء العائلة الأخرى الانضمام إلى الحزب، خشية أن دخولهم سينهي مكانتها خارج البلدية ويهدد المزايا المترتبة على ذلك.

ضمن هذه الظروف، كانت العائلات التي تفشل في الارتباط بالسلطة المركزية محرومة من مثل هذه المزايا. وقد رُفِضت طلبات أبناء عائلة الحي الجنوبي الالتحاق بالشرطة والجيش بسبب افتقارهم إلى العضوية الضرورية في حزب البعث، بالإضافة إلى الوصمة الإخوانية التي طالت العائلة بأكملها، وبالتالي عمدت إلى الاستثمار في متابعة

التعليم، مع استمرار شعور كبارها بالحاجة إلى إنهاء عزلة أبنائهم، إلى أن حدث تغيير في حظ العائلة، وذلك بموجب مرسوم العفو العام رقم 11 الذي أفرج عن 1,200 معتقل سياسي من سجن صيدنايا.[22] تجاوز كبار العائلة فرع البعث المحلي، ومن منطلق الحاجة لا القناعة، توجهوا إلى قيادة البعث في مدينة إدلب، معبّرين عن استعداد ظاهري للانضمام إلى الحزب، فتمت الموافقة على طلبهم، ونجحوا في ترؤس فرع البعث في جرجناز. وقد تمكنت العائلة أيضاً من تعيين مختار منتمٍ إليها، وهو منصب كان منحصراً في الشبكات العائلية الأخرى لعقود. وخلال الانتخابات البلدية التالية، تم استحضار الشبكات العائلية بغية الفوز في مقاعد القيادة؛ فاصطفت عائلتان كبيرتان أخريان إلى جانب عائلة الحي الشمالي، ولكن فازت عائلة الحي الجنوبي، أولاً بسبب كثرة عدد أبنائها واتساع الشبكات التي احتفظت بها، إضافة إلى ارتباطهم المستجد بالدولة.[23]

بالنسبة للنواحي الأكثر اكتظاظاً بالسكان، كانت المناصب البلدية تتسبب بدرجة أعلى من المنافسة بسبب مخصصات الميزانية الأكبر التي ينطوي عليها المنصب. إذ تصل الميزانية السنوية لمدينة صغيرة إلى حوالي مليون دولار. وفي حال انحدر وزير حكومة من إحدى النواحي، فإن منصب رئيس البلدية سيبقى ضمن عائلته الممتدة وشبكتها طوال فترة ولايته. فيما عدا ذلك، كانت النخبة الجديدة الخاصة بحزب البعث وفروع الأمن، والتي غالباً ما تكون من خارج هذه النواحي، تحتفظ بالكلمة الأخيرة في تسمية الأشخاص الأنسب لخدمة مصالحهم. بالمقابل لم تكن بلديات القرى تجذب مسؤولي الرتب العالية ليقوموا بأي دور فيها؛ فقد كانت مخصصات الميزانيات السنوية تتوافق مع حجم السكان، وبالتالي كانت القرى التي يقل عدد سكانها عن 10 آلاف نسمة ذات ميزانيات سنوية ضئيلة نسبياً. في مثل هذه الحالات، يُختار رؤساء البلديات بحسب عضويتهم في حزب البعث، مما يسبب تنافساً بين العائلات، وفي النهاية كانت انتخابات البلدية وميزانياتها تخضع لموافقة أمنية، كما كان يتم الإعلان عن رؤساء البلديات بمرسوم رئاسي.[24]

في ظل القبضة المترابطة للدولة، تُرك للعائلات—ضمن المساحة المحدودة لنفوذهم—بعض النطاق للتصرف، بمعنى أن أعيان العائلات كانوا يتمتعون بمجال واسع لإدارة الشؤون والنزاعات ضمن أبناء عائلاتهم، فيما كانت تقوم الدولة، في كثير من الأحيان، برعاية التسويات بين هذه العائلات. وقد حافظت هذه الممارسة على بنى شبكات العائلات وكذلك التنافسات القديمة إلى حد ما؛ حيث كان الجناة يعتمدون على أقاربهم الكبار لدفع التعويضات للطرف المتضرر للإفلات من تداعيات أفعالهم. لقد تمتّع كبار عائلات بنش وجبل الزاوية بمساحتهم الخاصة لحل النزاعات خارج النظام القضائي الرسمي، إذ كانوا يستدعون الشبكات العائلية لدفع التعويضات، وبالمقابل، كان مسؤولو البعث القادمون من خارج تلك النواحي يقومون بالتوسط، وغالباً ما يقتطعون حصة من التعويضات المالية. في سنة 2007، على سبيل المثال، اندلع نزاع في بنش بين العائلتين الكبيرتين في البلدة مما أدى إلى وفاة طفل، فأرسلت الدولة أفراد شرطة من خارج بنش للإقامة في منازل المتخاصمين إلى أن تم حل النزاع بين العائلتين واتخاذ الترتيبات المالية الملائمة.[25]

في نهاية المطاف، لقد كان أسلوب الدولة السورية في حفظ النظام بشكل غير مباشر، طوال العقود السابقة لسنة 2011، أسلوباً "غير تدخلياً"، لكنه لم يكن يسعى لضمان الوصول المتساوي إلى الموارد. وبالتالي، أدى ذلك إلى ترسيخ الشروخ الصغيرة القديمة في بعض المناطق والتي لم تحتج وقتاً طويلاً لكي تبزغ مجدداً خلال النزاع، وهذا سيتضح أيضاً في الاتجاهات المتعاكسة التي اتخذتها هذه العائلات.

ثانياً: العائلات في النزاع – المنظومة الجديدة

إن تدهور الانتفاضة المدنية إلى حالة من النزاع العنيف والطويل، تسبّب في إضعاف، وفي النهاية إزالة، السلطة المركزية التي كان سكان النواحي يعتمدون عليها ويتنافسون للحصول على مواردها. وقد وفّر غياب هذه السلطة فرصة للعائلات للعمل بشكل مستقل، إلا أن ذلك لم يعنِ اجتماع العائلات ضمن وحدات سياسية وعسكرية موحدة نتيجة لهذه الفسحة. فقد عانت العائلات من الانقسامات الداخلية، سواء خلال الأيام الأولى—بين أنصار النظام والمعارضين—أو في مراحل لاحقة، حيث اختار أبناؤها الانضمام إلى فصائل مسلحة أو كيانات سياسية متنافسة كانعكاس للتحوّر الذي أصاب الدولة المركزية. لكن، في حين تمكنت العائلات ذات الروابط الداخلية الأمتن من حصر ذلك في عدد قليل من أبنائها، إلاّ أنّ العائلات ذات الروابط الضعيفة لم تستطع التحكم الكامل في اختيارات أبنائها—وقد ضحّى بعض هؤلاء بروابطهم مع عائلاتهم حيث حاز الولاء للفصيل أهمية تفوق أهمية الولاء للعائلة. كما سمحت البيئة الجديدة بظهور العديد من المتنفذين الجدد، المرتبطين مثلاً بالجمعيات الخيرية والمنظمات العسكرية، ومن ذلك الموقع، قام هؤلاء وأقاربهم بإعادة توجيه الموارد "الجديدة" اللازمة.

لقد كان غياب الأحزاب السياسية والحركات الإسلامية ومنظمات المجتمع المدني من صفوف المتظاهرين ضد النظام، من أبرز سمات الانتفاضات التي اجتاحت مناطق ريف إدلب في 2011، وقد دفع هذا الفراغ في القيادة العائلات في عدة اتجاهات مختلفة، بعيداً عن الشبكات القديمة. وبذلك شكلت العائلات وأبناؤها الذين اتخذوا موقفاً مؤيداً للثورة، نوعاً جديداً من الشبكات حول هذه "الهوية الجماعية" الجديدة. لقد اكتسبت هذه العائلات نوعاً جديداً من النفوذ من خلال أبنائها الصاعدين، والذين تولوا أدواراً نشطة خلال الأيام الأولى للانتفاضة عبر المشاركة في المظاهرات، وفي وقت لاحق في تشكيل أو الانضمام إلى الهياكل المدنية والعسكرية الناشئة، ولا سيما الفصائل والجمعيات الخيرية والمجالس المحلية. وعلى النقيض من ذلك، فشلت العائلات التي اتخذت موقفاً مؤيداً للنظام، أو كانت مرتبطة بشدة بمؤسساته في وقت سابق، في "الانتماء" مما أدى لتهميشها إلى حد ما، فاضطر أبناؤها إما إلى ترك مناطقهم أو البقاء في منازلهم. كانت تلك هي الفترة الأولى بين سنتي 2011 و2012، والتي تميزت بمحاولات المعارضة أن تتوحد سياسياً في ظل هيئات معارضة مركزية بديلة.

لكن مع نهاية سنة 2012، سرعان ما بدأت فترة ثانية من التغيير في علاقات السلطة الاجتماعية، وذلك مع ظهور منظمات مسلحة متماسكة أيديولوجياً على مستوى البلاد، والتي أخذت تتنافس للسيطرة على مختلف النواحي، معيقةً بذلك الأشكال السابقة من التنظيم المحلي الجماعي، وحتى إنّها في الواقع تسببت في تحويل ومنافسة التغيير(قصير الأجل) في توزع السلطة، والذي حصل في الفترة الأولى. فبسبب تنافرها المتأصل وتنوعها الكبير وانضوائها في ظل معارضة مركزية ضعيفة التنظيم،[26] كانت الشبكات الأبكر عرضة للكسر إلى حد كبير، مما مهد الطريق أمام آخرين استفادوا من الفسحة السياسية التي حققتها تلك الشبكات بجهودها.

كانت النواحي التي شهدت حركة تظاهر محدودة، ولم تلعب معظم عائلاتها دوراً نشطاً، معرضةً أكثر من غيرها للوقوع مبكراً في قبضة القوى الخارجية، وهكذا وقعت سلقين وحارم، مثلاً، تحت سيطرة جبهة النصرة (تعرف حالياً بهيئة تحرير الشام) سنة 2015، بعد خروج قوات النظام من مدينة إدلب.

1- الفصائل العائلية والعائلات ضمن الفصائل

دفع خروج قوات النظام وشبكاته، مع اضطراب الوضع الأمني، المجتمعات المحلية لإقامة تحالفات جديدة. في حين فعل البعض ذلك بطريقة تعاونية، أخذ آخرون يتنافسون على السيطرة بتأثير مختلف القوى العسكرية الخارجية.

خلال الفترة المبكرة من الانتفاضة، لم تكن الأشكال المبكرة للتنظيم العسكري منقسمة بحسب الخطوط العائلية. فقد تنظم أفراد من مختلف النواحي تحت قيادة ضباط عسكريين منشقين، أو داخل مناطقهم تحت قيادة عائلة واحدة. وكان انتشار الأسلحة وقتها خفيفاً ومقتصراً على الضباط المنشقين، فيما أخذت مبالغ صغيرة من المال تتدفق عبر شبكات السوريين المقيمين في الخارج بهدف تمويل المجموعات الصغيرة التي نشأت مبكراً لحماية البلدات المشاركة في الحراك.

أدى إضعاف السلطة المركزية لتشكّل مجموعة متنوعة من الروابط الثورية مع العائلات المحلية—ومن خلال بعض التعاون، أعيد ترتيب شبكات العائلات السابقة بحسب ديناميكيات السلطة الجديدة، مع سعي العائلات لحماية نفسها وبحثها عن شبكات جديدة. فمثلاً، نرى أن العائلة الثرية المرتبطة تاريخياً بالنظام في منطقة سراقب لم تتبوأ مواقع قيادية ضمن جماعات الثوار وهياكل الحوكمة التي نشأت في ظلهم، فيما توجه العديد من وجهاء هذه العائلة—الذين كانوا نافذين في الشرطة ومؤسسات الدولة عبر الزيجات والصداقات مع شخصيات متنفذة قبل النزاع—إلى مناطق سيطرة النظام.

ومن جهة أخرى، ظهر شباب نافذون من عائلات الطبقة الوسطى كقادة سياسيين أو عسكريين.[27] كانت بعض

هذه العائلات الجديدة، والتي ينحدر منها بعض القادة الجدد، مرتبطة سابقاً بالمصالح التجارية والمالية للعائلتين النافذتين قبل الحرب، مما دلّ على بداية تغيير في البنية الاجتماعية بعد سنة 2011. وقبل أن تستولي قوات المعارضة على سراقب، انضم أهالي سراقب من مختلف العائلات إلى جهود الدفاع الجماعي في وجه الانتهازيين المجنّدين من بلدات مجاورة، والذين أفادت أنباء واسعة انخراطهم في أعمال انتهازية مثل النهب والخطف على الطريق السريع المجاور، مما شجع الفصائل المحلية بقيادة القادة الجدد على توحيد جبهة القتال في سراقب (جبهة ثوار سراقب) في حزيران 2012. وبالرغم من أن كل فرد، بشكل عام، انضم إلى فصيلة عائلته، لكن الجميع تمكن من حماية البلدة بشكل جماعي.

ولكن، وابتداءً من نهاية 2012، حدث ابتعاد عن النموذج التشاركي الأول نحو هيمنة الفصائل العائلية. وفي العديد من الحالات، واجه القادة الجدد تحدياً في اتخاذ القرارات التنظيمية المتعلقة بالتواصل والتحكم في الموارد والقيادة. كما بدأ تأثير القوى الخارجية العاملة في المنطقة يأخذ شكلاً مختلفاً مع عجز الفصائل العائلية الأصغر عن تمويل نفسها. على سبيل المثال، بدأت عائلات القرى الصغيرة المؤلفة من عائلات فلاحية مثل تفتناز وإحسم بالعمل بشكل مستقل عن بعضها البعض بعد فترة من العمل السياسي المشترك. فقامت عائلات تفتناز الرئيسة الثلاث بتشكيل أو الانضمام إلى ثلاثة فصائل، وعلى الرغم من أنها لم تتصادم إلا أنها واصلت العمل بشكل منفصل. أما في إحسم، كان لأكبر عائلتين تاريخ من الصدامات الدموية بين 2006 و2010 والتي أدت إلى وفاة شخصين، لكن بعد سنة 2011، نسيت العائلتان مشاكلهما وعملتا بنشاط جنباً إلى جنب ضمن المقاومة المدنية ضد نظام الأسد، ومع انتشار الأسلحة والتمويل الخارجي، انضم كل منهما إلى مجموعة عسكرية منفصلة.[28]

2- الهياكل المدنية: المجالس المحلية

بدأت المجالس المحلية بالتشكل استجابة للاحتياجات الخدمية التي تزامنت مع غياب الحكومة منذ 2012، وقد أتاحت لأبناء العائلات الجديدة لعب دور لم يكن بإمكانهم لعبه قبل 2011، حيث أخذت ديناميكيات سلطة العائلة تتحول بما يلبي الواقع الجديد. فجمعت العائلات في كثير من الحالات بين الأنشطة العسكرية والمدنية من خلال العديد من أبنائها الصاعدين. وقد قدّمت بعض المجالس المحلية أمثلة جيدة للتعاون مع الجماعات المسلحة المحلية في توفير الخدمات والأمن، حيث كان معظم أعضائها ينحدرون من الناحية نفسها ويمرون بتجربة الحرب نفسها. لكن، ومع انتشار التنظيمات المسلحة الكبرى، تحولت المجموعات العسكرية في العديد من النواحي من التعاون إلى التنافس مع الأعيان العائليين والناشطين الذين كانوا قد شكلوا المجالس الأولى، وذلك بإنشاء مجالس خاصة للشورى والأعيان. ومع ذلك، تفاوت نجاح المجموعات العسكرية من ناحية لأخرى، بين الاضطرار إلى التفاوض على حجم النفوذ والتمكن من ممارسة الهيمنة الكاملة.[29]

حاولت القوى الخارجية المسلحة اختراق المجالس المحلية من خلال العائلات المحلية، عبر إنشاء شبكات جديدة

قائمة على عضوية الفصيل. إذ إن القوة والنفوذ اللذان يتمتع بهما أعضاء المجموعات المسلحة قد جذب عدداً من أبناء العائلات، وإن كان ذلك لأسباب مختلفة وغير واضحة. في بعض الحالات، يمكننا ملاحظة تداخل بين التهميش الاجتماعي السابق للعائلات ضمن مناطقهم، وانجذابهم لمجموعة المزايا الاقتصادية واللوجستية والأمنية التي أخذ يقدمها لهم حلفاؤهم الجدد.

في سنة 2012، شكل النشطاء التنسيقيات في مرحلة مبكرة، وفي كثير من الحالات استمروا في قيادة بعض المجالس المحلية. وقد لعبت التنسيقيات دوراً في تنظيم وتوثيق المظاهرات المبكرة وتوفير المساعدات، في حين تولّت المجالس المحلية تقديم الخدمات مع انهيار البلديات السابقة.

ففي معرة النعمان، قام ثمانية أفراد من ثماني عائلات بتشكيل أول تنسيقية، وانتقلوا للعب دور في تشكيل المجلس بموافقة الفصائل المحلية، كما تُجرى فيها انتخابات مفتوحة منذ 2015، بحيث زاد عدد أعضاء المجلس المحلي ليشمل أفراداً من عائلات أخرى، ثم أُسنِد تشكيل المجالس المحلية إلى لجنة أصغر مكوّنة من "الفعاليات" (وهو مصطلح يشير إلى الشخصيات المجتمعية الصاعدة).[30]

أما في حالة سراقب، كان على المجموعات العسكرية الخارجية التفاوض على حجم سطوتها. فقد شكل نشطاء سراقب مجلسها المحلي في أوائل سنة 2013، لكن، وفي وقت لاحق، نجحت حركة أحرار الشام وتنظيم جند الأقصى في زيادة النفوذ الاجتماعي لبعض العائلات عبر منح أفرادها أدواراً قيادية عسكرية مهمة داخل تنظيمهما، مما جعلهم بالمقابل وسطاء لأهداف هذه الفصائل في الهيمنة على المجلس. فقد أرادت حركة أحرار الشام السيطرة على المجلس بسبب اجتذابه الكثير من التمويل الغربي، وأراد تنظيم جند الأقصى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على سكان سراقب. عنت ديناميكية السلطة هذه ضرورة حصول المرشحين على الموافقة وعدم إمكانية فرضهم قسراً، سواء من قبل الفصائل أو شبكات الناشطين، مما ساعد على إيصال رؤساء مجلس مدنيين يتمتعون بخبرات بيروقراطية. لكن ظهر هنا تحدّيان رئيسان؛ أولهما صعوبة عقد الانتخابات نتيجة القصف المكثف، والثاني جسامة المسؤولية الملقاة على عاتق رئيس المجلس المحلي بالمقارنة مع نظام البلدية السابق—فقد كانت المجالس المحلية مسؤولة عن إدارة المخابز، وتوفير المياه، وشبكات الصرف الصحي، والسجل المدني، وهو ما لم تكن تتولّاه البلدات في ظل النظام.

كما يضاف إلى ذلك صعوبة إضافية، وهي العثور على مرشح تتفق عليه جميع الأطراف ويتمتع بالخبرة اللازمة. وقد كانت محاولات المجلس العسكري، في بعض الأحيان، لتعيين رئيس للمجلس تؤثّر على تمويل المانحين الغربيين، مما يمنح كتلة النشطاء، في تلك الحالة، سطوة أكبر. وبحلول سنة 2016، شكلت حركة أحرار الشام مجلس أعيان ضم 116 مرشحاً من جميع عائلات سراقب، بحسب حجم كل عائلة، وأسست مجلس شورى مدنياً فوقه للإشراف على عمل المجلس المحلي.[31]

ومع ذلك، في تموز 2017، اقتحمت هيئة تحرير الشام سراقب على خلفية مواجهات بينها وبين حركة أحرار الشام. حدث ذلك بُعيد الانتخابات الأخيرة التي أعادت هيكلة مجلس الأعيان القديم وعملت على ضمان مشاركة أكبر لأهالي سراقب. شكلت هيئة تحرير الشام قوات الشرطة، ووضعت يدها على الخدمات عبر حكومة الإنقاذ التابعة لها.[32] وفي محاولتها للتواصل مع المجتمع، دعمت هيئة تحرير الشام عدداً من شيوخ العائلات المعروفين، كما قامت، ابتداءً من صيف 2018، بإنشاء مجلس أعيان خاص بها لاختيار رئيس جديد للمجلس المحلي، ووظفت في مجلس الأعيان أعضاء تابعين لها.[33]

أما في بلدة إحسم الواقعة في جبل الزاوية، فالأمور كانت مختلفة، إذ كان المجلس المحلي يتبع نموذج التمثيل العسكري—فالأسلحة هي التي تمنح صلاحيات جديدة، ويحوز حاملوها على سلطة مدنية غير متناسبة مع وضعهم السابق في البلدة. إن هذا طبعاً مختلف مقارنةً بأماكن أخرى، والتي تضم تنسيقيات وتجري فيها انتخابات للنشطاء حصراً أو لأبناء العائلات القديمة. وكان الفصيل في بلدة إحسم يحصل على المزيد من المقاعد في حال زاد عدد مقاتليه، وخلال هذه الفترة كانت العائلات تمارس نفوذها من خلال عضويتها في الفصيل. وبحلول نهاية 2012، تزايدت النزاعات بين الفصائل مع سعيها لزيادة حجمها بغية الحصول على المزيد من المقاعد. وقد انقسم المجلس المحلي على نفسه نتيجة لذلك، قبل استبدال آلية التمثيل الفصائلية بتمثيل العائلات على أساس حجمها؛ حيث تحصل العائلات الكبرى على أكبر عدد من المقاعد، وتحصل من خلال ذلك على تمثيل للفصائل التابعة لها. وقد كان على العائلات الأصغر التجمع ضمن شبكات منفصلة للحصول على ممثل لها ضمن المجلس[34]

في العديد من الحالات، كان ثمة قوى خارجية مثل هيئة تحرير الشام تربط مفاهيم النفوذ إلى أشكال التنظيم الخاصة بها. إن كل المجريات إجمالاً، كانت تحدث وسط حالة من التدهور الأمني، والقسم التالي ينظر في آليات تكيف العائلات مع هذا التدهور، عبر تحالفاتها مع القوى الخارجية.

ثالثاً: مظاهر التغيير – العائلات تحت حكم المنظمات الإسلامية

بدأ النزاع نزاعاً بين المعارضة والدولة، لكن ومع مرور الوقت، لم يتحول فقط إلى أشكال أخرى من النزاعات، بل كذلك أتاح المجال لنزاعات أخرى ضمن النواحي. وبرزت حاجة ملحة للأمن في جميع أنحاء ريف إدلب نهاية 2013 نظراً لغياب سلطة دولة مركزية، مما اضطر المجتمعات المحلية لالتماس الحماية من شبكات غير متوقعة، وأصبحت هناك أشكال جديدة من الولاء؛ غالباً ما تضمنت هذه الروابط الجديدة أفراداً ووحدات عائلية صغيرة، وليس عائلات ممتدة. وقد تجذرت المجموعات المتطرفة مثل جبهة النصرة (المعروفة الآن باسم هيئة تحرير الشام) والجماعات المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في هذه المناطق، مما عقّد في كثير من الأحيان العلاقات البينية بين العائلات، مسبباً نزاعات وانتماءات وشبكات جديدة، ومدمراً التماسك الاجتماعي، وعازلاً النواحي والعائلات عن بعضها البعض. وبقدر ما تأثرت عائلات إدلب بديناميكيات الحرب، حيث أخذت خصومات القوى

الخارجية تؤثر عليها، كذلك أثرت بعض العائلات في هذه الديناميكيات. ومن اللافت قدرة هذه العائلات على تشكيل هذه الديناميكيات والتكيف معها من خلال بحثها عن حلفاء جدد؛ فالكثير من العائلات لم تقف مكتوفة الأيدي بل سعت لإيجاد بيئة أكثر أمناً، عبر محاولتها إعادة رسم وإعادة موازنة خطوط التنافس ضمن نواحيها.

1- النزاعات القديمة والجديدة للعائلات

مع تراجع الأمن في ريف إدلب، أخذت الهويات العائلية والفصائلية تتداخل، واندلعت أعمال عنف غير مسبوقة بين بعض العائلات، إما استمراراً لتنازعات قديمة كان يتم حلها عادة دون خسائر أو مع خسائر بالحد الأدنى، أو نتيجة لنزاعات جديدة نشأت بين فصائل تقودها عائلات دون أي سوابق تاريخية. وفي بعض المناطق، أوجدت الخصومات الجديدة عداوات بين عائلات متحالفة سابقاً، وهو الوضع الذي تسببت به قوى خارجية متباينة المصالح أخذت تؤثّر على العلاقات بين العائلات.

تقدم بلدة سرمين، البلدة الواقعة على بعد 11 كلم جنوب شرق مدينة إدلب، مثالاً صارخاً على ظهور نزاعات جديدة بين العائلات والشبكات. فقد مرّت بنية السلطة العائلية في المدينة بعملية إعادة تشكيل دراماتيكية— متطرفة إلى حد كبير بالمقارنة مع بقية نواحي إدلب. فقد نشأ نزاع بين العائلات إثر المنافسة التي اندلعت بين حركة أحرار الشام وتنظيم الدولة الإسلامية، وذلك ضمن الحملة الأوسع التي هدفت إلى طرد الأخير من إدلب، وأثرت في تأليب عائلات ضد بعضها البعض دون أن يكون بينها تاريخ كبير من النزاع، مما تسبب بتفكيك شبكات التضامن القديمة.

وعلى الرغم من الانشقاق التاريخي في سرمين بين عائلتين رئيستين من عائلات المدينة، إلا أنه تمّ حله في ستينيات القرن الماضي، ولم يعاود الظهور حتى بعد الانتفاضة. كانت أكبر عائلة في سرمين من حيث العدد مؤلفة بشكل رئيس من فلاحين وموظفين حكوميين، وكانت تقيم في الحي الجنوبي وتمتلك علاقات مصاهرة مع عائلة أصغر ذات خمسة فروع في الحي الغربي. إنّ الذي بدأ المظاهرات ضد نظام الأسد في سرمين، هم أفراد من العائلة الكبيرة، وقد كانوا أيضاً أول من شكل فصيلاً عسكرياً في البلدة تحت مظلة الجيش السوري الحر، وفي مرحلة لاحقة انضم أبناء العائلة الأصغر إلى هذا الفصيل.[35]

إن عجز الجيش الحر عن الحفاظ على تدفق التمويل، وعوامل الجذب التي كانت توفرها القوى الخارجية، تسببا في تثبيط قدرة الفصائل التي تقودها عائلات على الحفاظ على ولاء العائلات الأخرى. فقام أحد أبناء العائلة الأصغر بالانشقاق عن الفصيل المحلي وتشكيل لوائه الخاص، وانضم إلى ميليشيا صقور الشام الأوسع، الفصيل الإسلامي القوي الذي تشكل في جبل الزاوية والساعي إلى استبدال نظام الأسد بدولة إسلامية.[36] كما نجح هذا القائد الجديد في جذب العديد من أبناء عائلات سرمين، وأخذ يكبر ببطء ليصبح الزعيم الفعلي لسرمين، وقد نال

المنضمون إليه رواتب وأسلحة ومواد غذائية وسلطة هائلة.[37]

أدى صعود الفصيل الجديد كائتلاف من العائلات المتمكّنة حديثاً إلى قلب بنية السلطة القديمة، وإلى تحويل شروط النفوذ العائلي باتجاه الفصيل، والذي أخذ أبناء العائلات الكبيرة سابقاً يتجندون تحت لوائه. كان القائد الجديد عامل بناء ينحدر من خلفية متواضعة، وقد ذهب ليقاتل في العراق بعد سنة 2003. بالإضافة إلى ذلك، حدثت أشكال جديدة من المصاهرات بين العائلات "الصاعدة" وتلك القديمة، وقد كانت الحواجز الاجتماعية السابقة تعيق مثل هذه المصاهرات من قبل. بحلول ذلك، كان الفصيل قد نما ليشكل ما يقارب نصف عدد مقاتلي صقور الشام، وكان يملك عشرات الدبابات والآليات الثقيلة التي حولت سرمين إلى قاعدة عسكرية كبيرة، في حين أخذ نفوذ العائلة الكبيرة بالتضاؤل.[38]

رداً على ذلك، انشقت العائلة الكبيرة عن الجيش السوري الحر سنة 2013، وجمعت القوات المتبقية في لواء جديد انضم إلى حركة أحرار الشام، مما أدى لجلب منافس قوي من خارج سرمين. وكرد على ذلك الانشقاق، أمر قائد الفصيل الآخر بسلسلة من الاغتيالات ضد قيادة العائلة الكبيرة ضمن حركة أحرار الشام، والذين قُتلوا واحداً تلو الآخر مما اضطر الباقين إلى الفرار. بعد فترة وجيزة سنة 2014، بايع تنظيم الدولة الإسلامية وذهب إلى الرقة مع معظم قواته، حيث أصبح أمير حمص. أما من تبقى من المقاتلين، فقد أعادوا تنظيم صفوفهم تحت تنظيم جند الأقصى، مجتذبين العديد من المقاتلين الأجانب إلى سرمين. حاول الفصيلان الكبيران، حركة أحرار الشام وتنظيم جند الأقصى، إدارة المدينة بشكل مشترك، لكنهما اختلفا حول من يسيطر على المساجد والمدارس والمحاكم، مما أدى إلى مواجهات عنيفة متكررة امتدت إلى العائلات المحلية، مما اضطر أعيان سرمين إلى التدخل في كل مرة لوقف القتال وتذكير الطرفين بأنهما من أهالي سرمين.[39]

على النقيض من ظهور العداوات الجديدة في سرمين، تقدم بلدة بنش نموذجاً لعودة العداوات القديمة. فقد كان يتميز الكثير من قرى إدلب بوجود عائلتين تتنافسان على الهيمنة الاجتماعية خلال فترات مختلفة. تبعد بلدة بنش 7 كلم عن مدينة إدلب، وتسكنها عائلات تتسم بمكانة اجتماعية واقتصادية متماثلة، كما تتميز العائلات البارزة فيها بخصائص متشابهة مثل كثرة الأبناء وقوتهم. وكان يشار إلى كلا العائلتين الرئيستين باسم أبو بنش (في إشارة إلى هيمنتهما)، إذ كانتا تحتلان معاً الأحياء الشمالية والغربية مع أسرهما الممتدة. قبل سنة 2011، تراوحت المنافسة بين العائلتين بين الأفضل رقصة في حفل زفاف وحتى الاشتباكات الفعلية التي تشمل العائلتين وشبكاتهما. كانت هذه الاشتباكات تُحل عبر تدخل شيوخ العائلتين، وفي بعض الأحيان يتم استدعاء أعيان عائلتين نافذتين أخريين تسيطران على باقي أحياء بنش.[40]

بعد نسيان بعض الخلافات المحلية القديمة إبان الانتفاضة التي شارك فيها مختلف أبناء العائلات جنباً إلى جنب، لم يمضِ وقت طويل حتى انهار هذا السلام قصير الأجل واشتعلت العداوات القديمة مجدداً. وكنتيجة لذلك،

مزّقت هذه الديناميكية العلاقات بين العائلات، وطمست الخط الفاصل بين الانتماء إلى عائلة والانتماء إلى فصيل، وعلاوة على ذلك، سمحت لعائلات جديدة بالصعود نتيجة ارتباطها بسلطة خارجية قوية. وبعد ذلك، سرعان ما أنهت عائلات بنش الرئيسة تعاونها المتقطع، وسقطت في دوامة الاشتباكات والتنافس على مناصب ضمن الائتلاف الوطني والفصائل حديثة التشكل. ولقد شكّلت إحدى العائلات التي كانت مستبعدة من بنية السلطة السابقة لواءً—أصبح فيما بعد نواة حركة أحرار الشام—جذب أبناء العائلات الصغيرة الأخرى ذات المكانة الاجتماعية المماثلة. وقد اتضح خضوع هذه العائلات لقيادة هذا الكيان الصاعد، والذي كان يقوده سجين سابق في سجن صيدنايا، بعد تقسيم بلدة بنش إلى قطاعات، وتم استبدال الأعيان القدماء للعائلات الكبيرة بأعيان من الشبكة الجديدة. كما لعبت هذه العائلات الصاعدة فيما بعد دوراً في حل النزاعات، كالذي اندلع بين عائلات في مخيم مجاور لبلدة بنش سنة 2013، لتحل محل الدور الذي كان يلعبه أعيان العائلات القديمة.

2- استراتيجيات الحماية والتكيف – الارتباط مع جماعة الإخوان المسلمين واختراع نسب قبلي

تطلب فقدان الأمن أثناء الحرب التماهي مع مختلف أنواع القوى الخارجية من أجل الحماية والنجاة من القوة الجارفة للمنظمات المسلحة. كما أصبحت الظروف المؤدية للتحالف مع سلطة خارجية مسألة براغماتية بالنسبة للعائلات المتبقية في إدلب، هدفها إدارة احتياجاتها الاقتصادية والسياسية والأمنية، دون أن يكون للتحالف أسس أيديولوجية. يتناول هذا القسم آليتين لجأت إليهما عائلتان في هذا الصدد؛ التماهي مع تنظيم عسكري إخواني، والبحث عن نسب قبلي غير مثبت.

في العديد من الحالات، تورط بعض أبناء عائلات إدلب في أحداث الثمانينيات التي اندلعت بين متمردي جماعة الإخوان المسلمين والحكومة، دون التسبب بتحوّل إيديولوجي عند أبناء العائلة ككل. وفقدت بعض العائلات بضعة أعضاء لها في السجون أو المنفى الدائم، ولا سيما في الأردن وقطر، فيما تم تهميش بقية الأبناء ضمن مجتمعاتهم المحلية طوال الثمانينيات والتسعينيات،[41] كما اضطر البعض إلى تغيير اسم العائلة للتخلص من الوصمة التي أصابتهم بعد ذلك. وقد سنّت الدولة القانون رقم 49 بعد أحداث العنف مع جماعة الإخوان المسلمين، جاعلةً الانتماء إلى الجماعة جريمة عقوبتها الإعدام.[42] بعد سنة 2014، وبهدف حماية نفسها من الجماعات المتطرفة الأخرى في نواحيها، سعت بعض العائلات للاصطفاف مع المظلة الإخوانية المسلحة، القوية سياسياً والمنظمة عسكرياً لكن بشكل فضفاض، وغير الملزِمة أيديولوجياً، وهي مظلة لم تأخذ شكل ميليشيا موحدة .

على الرغم من أن الجماعة تعتبر جيدة التنظيم وتتمتع بحياة سياسية نشطة في المنفى، إلا أن تنظيماتها المسلحة التي تتم إدارتها من إسطنبول عانت من انقسامات داخلية ومن ندرة التمويل، على الرغم من النجاحات العديدة التي حققتها في سنتي 2013 و2014 والتي تمثلت في تشكيل عدة فصائل إخوانية.[43] بعد عدة محاولات سابقة

للانتظام، ظهرت سنة 2014 شبكة أكبر تدعى فيلق الشام بقيادة منذر سراس.[44] لقد اعتنق قادة هذا الفصيل أيديولوجيا إسلامية معتدلة، وسعوا إلى توحيد صفوف الإسلاميين المعتدلين في سوريا، في الوقت الذي نأوا بأنفسهم عن الجماعة الأم في خطوة ناجحة لاجتذاب التمويل السعودي. حاولت الشبكة استرضاء الفصائل ذوي الخلفية الإخوانية، والتي كانت جزءاً من عدة محاولات سابقة للجماعة لبناء ذراع عسكري لها. ولكنها جذبت بشكل مشابه أيضاً عدداً من الفصائل المستقلة التي تقودها عائلات، عبر تقديم نفسها كجبهة سياسية وليس كمجموعة أيديولوجية، لذلك لم تكن تمارس هيمنتها على النواحي التي تعمل بها.[45]

سعت العائلات في المناطق الواقعة تحت سيطرة النصرة إلى بديل معتدل عن الأيديولوجيا المتطرفة للتنظيم، وبالتالي وجدت الأمن والنفوذ اللازمين في الانضمام إلى فيلق الشام. حدث هذا على سبيل المثال في سلقين، البلدة الحدودية التي تقع على بعد بضعة كيلومترات عن تركيا، والتي شهدت مظاهرات محدودة مناهضة للنظام قبل أن تستولي عليها لأول مرة فصائل الجيش السوري الحر القادمة من الخارج، ولا سيما لواء شهداء إدلب القادم من مدينة إدلب. تُعتبر إحدى العائلات الرئيسة في سلقين عائلة كبيرة تاريخياً مؤلفة من الملّاكين والتجار ومنتجي زيت الزيتون، وقد سعت إلى حماية ممتلكاتها الكثيرة وشكلت فصيلاً محلياً ضم أفراداً من العائلة، بالإضافة لعائلات أخرى متحالفة معها.

هاجر نحو خُمس أفراد العائلة الممتدة إلى تركيا، وكان هدفهم استئناف أعمال العائلة عبر الحدود بعد عزل إدلب عن أسواق زيت الزيتون في دمشق وحمص واللاذقية. بالإضافة إلى ذلك، كان من المعروف أن العائلة متدينة وتنحدر من خلفية محافظة، وأن لها تاريخاً من المظالم يعود إلى عهد حافظ الأسد. ففي عهد الرئيس السابق، قام النظام بتحويل مدرسة داخلية دينية، شيّدتها العائلة في الستينيات، إلى مدرسة عامة للبنات، ثم إلى نادٍ رياضي وقاعة زفاف، كانت تزعج المصلين في مسجد مجاور بنته أيضاً العائلة نفسها. فشلت جميع الطلبات والرشوات في استعادة ملكية المدرسة، لذلك كانت هي أول ما سيطر عليه فصيل العائلة بعد خروج النظام من سلقين، ليتم تحويله إلى معهد لتحفيظ القرآن الكريم. بعد ذلك أقامت العائلة شراكة مع منظمة إسلامية تركية عالمية لتمويل التعليم العالي للطلاب السوريين في تركيا، وساعدت في إنشاء خمس مدارس جديدة في سلقين.

عندما سيطرت جبهة النصرة على سلقين سنة 2015، انضم فصيل العائلة إلى فيلق الشام، في محاولة لموازنة الأيديولوجيا المتطرفة للنصرة داخل سلقين. كانت النصرة تعتبر أجنبية على المجتمع، حتى بالنسبة لفئاته المتدينة. وقد اتخذ الفيلق موقفاً محايداً أثناء الاشتباكات بين النصرة وحركة أحرار الشام مثلاً، محاولاً التوسط بين الاثنين. وقد ساهمت العضوية في فصيل يقبله التنظيم المسلح الآخر في سلقين في منح العائلة المزيد من السطوة لإدارة أعمالها التجارية من وإلى تركيا، وكذلك في إدارة مدارسها. وهكذا كانت هذه العلاقة مهمة في الحفاظ على الأعمال وتقوية الروابط العائلية عبر الحدود. لقد قوبلت براغماتية جماعة الإخوان المسلمين في إعادة الترويج لنفسها بحلّة جديدة، ببراغماتية مماثلة من قبل عائلات كانت تتطلع لحماية نفسها.[46]

كان على العائلات التي لم تكن تتمتع بالتنظيم المتين أو بالتحالف مع طرف مسلح قوي، أن تبحث عن وسائل أخرى للدعم. وعلى الرغم من أن البنى القبلية فقدت أهميتها مع جهود القوى الخارجية في تقويض عصبيتها،[47] إلا أن السنوات الأخيرة من الحرب الأهلية شهدت ظاهرة تمثلت في البحث عن أصول قبلية من خارج حدود المنطقة. إذ صار يُبحث عن انتماء إلى بنية قبلية خارجية بهدف توفير الحماية داخل نواحي منقسمة بين قوى فصائلية خارجية متباينة المصالح. فابتداءً من سنة 2016، بدأت العائلات تعقد ولائم باهظة وتستدعي أعياناً قبائليين للإعلان عن نسبها، على الرغم من عدم وجود وثائق تثبت ذلك النسب. تنطوي مثل هذه الممارسات على ضغوط اقتصادية كبيرة يبدو أن العائلات مستعدة لتحملها، خاصة في فترات المواجهات العنيفة بين الفصائل في المناطق التي تُحكم الفصائل المتطرفة السيطرة عليها. فالارتباط مع عائلات عشيرة أكبر يمنح تعويضاً عن الشعور بالأمن المفقود. في سلقين على سبيل المثال، وهي بلدة تسيطر عليها هيئة تحرير الشام منذ 2015، ادعت إحدى العائلات نسباً غير مثبت إلى عشيرة الدمالخة، وهو ارتباط مشكوك فيه نظراً للمسافة البعيدة بين سلقين ومركز الدمالخة الرئيس بالقرب من نهر الساجور ومدينة جرابلس؛ كما سعت عائلة أخرى للارتباط بالحديديين، وهي قبيلة في شرق حماة وضواحي حلب الجنوبية؛ وعائلة ثالثة إلى قبيلة العكيدات، والتي تقطن أساساً في محافظة دير الزور[48].

لم تكن هذه الممارسة جديدة في مناطق أخرى من إدلب، حيث للموقع الجغرافي دور واضح، بينما كان غائباً في حالة سلقين. فسراقب مثلاً تتمتع بموقع جغرافي فريد من نوعه، فهي المركز المديني الوحيد في إدلب القريب من المناطق التي تهيمن فيها العشائر لا العائلات إلى الشرق من المدينة. وقد سعت بعض العائلات، خلال الأوقات العصيبة منتصف القرن العشرين في ظل الانتداب الفرنسي، إلى إعلان الولاء للعشائر الكبيرة والقوية في الشرق طلباً للحماية. وقتها على سبيل المثال، تقاربت أهم عائلتين من عشيرتي الموالي والحديديين، دون أن يكون هناك صلة، حيث تنحدر إحدى العائلتين من عشيرة العفادلة في الرقة وتعود الأخرى إلى أصول كردية. وقد استمر هذا الاتجاه بعد سنة 2011، حيث تعهدت عائلتان بالولاء لعشيرة الموالي التي اتخذت موقفاً مؤيداً للثورة.[49]

الخلاصة

تشير حالة إدلب إلى سهولة تكيف علاقات الوساطة التي تربط المجتمعات المحلية بالجهات القوية الفاعلة خارج المجتمع. وقد اتخذت هذه الروابط أشكالاً متنوعة قبل سنة 2011، فيما زاد التنافس والحرب لاحقاً من تنوع هذه الأشكال، مما غيّر هوية الأفراد الذين يشغلون هذه المناصب ويصلون المجتمعات المحلية بالقوى الخارجية الجديدة. بعبارة أخرى، لا تزال الحاجة إلى دور الوسيط قائمة نتيجة سعي كل من المجتمعات والقوى الخارجية إلى إقامة روابط مع بعضها البعض، مع تفاوت هوية الجهة القادرة على أداء هذه الصلة ضمن المجتمع المحلي—وأية عائلة تحصل على ماذا—بحسب غايات وموارد القوة الخارجية.

وفي الواقع، ظهرت البنية الاجتماعية في ريف محافظة إدلب طيّعة مع تواصل تأثير القوى الخارجية المختلفة أثناء النزاع. لقد تسبب هذا التأثير بتغيير عميق في معظم الشبكات والتراتبيات العابرة للعائلات لمعظم النواحي، مما أدى إلى زعزعة منظومة قبل الحرب على مستوى الناحية، وحتى على مستوى العائلة في بعض الحالات. لكن ذلك لم يؤثر بالتساوي على جميع العائلات؛ فقد تمكنت بعض العائلات من الحفاظ على قدر من المكانة الاجتماعية والتضامن الذي تميزت به قبل الحرب، بما مثل استيعاباً لتأثير القوى الخارجية بالحد الأدنى من الأضرار، ربما بسبب قدرة أعضائها المهمين على إقامة صفقات مع القوى الخارجية، تحفظ علاقة التكافل بين أبناء العائلة.

إن العائلات متجذرة في مجتمعاتها المحلية ولذلك أهمية خاصة في الحياة الاجتماعية؛ وقد بيّنت هذه الدراسة أن أبناء العائلات في العديد من مناطق ريف إدلب يعتمدون بشكل كبير على الدعم المالي والسياسي والاجتماعي لعائلاتهم. كما تشكل العائلة نوعاً من شبكة الأمان المترابطة التي تجعل علاقة الوساطة مع القوى الخارجية حيوية لشبكات هي أوسع بكثير من مجرد الفرد الواحد الذي يقوم بالتوسط؛ حيث هناك نسيج كامل من الأفراد المعتمدين على هذه الشبكة من أجل القيام بأنشطة أساسية مثل التوظيف والتراخيص وإدارة العنف. وفي حين اقتصرت هذه الوظيفة الأخيرة أساساً على حل النزاعات قبل الحرب، إلا أنها نمت لتشمل توفير الحماية المادية أثناء الحرب. ولذلك ما يزال اعتماد الأشخاص العاديين على الروابط العائلية من العوامل الثابتة، حتى مع تغير القوى الخارجية وتبدل الجهات المحلية الفاعلة المرتبطة بها مراراً وتكراراً.

وما تزال أهمية العائلات الممتدة مستمرة اليوم، ويُعزى ذلك وبشكل كبير إلى تعزيز الدولة السورية لهذه العلاقات، بعد عقود من استخدام وسطاء معيّنين في مناصب الدولة وحزب البعث والعاملين كوسيط لتصريف الموارد إلى الناس العاديين. بعبارة أخرى، ساهم نهج الدولة السورية في حكم المدن والقرى الطرفية، من خلال آليات رسمية أو غير رسمية، في إعادة ترسيخ البنية العائلية. وبقيامها بذلك، مهدت الدولة الطريق لاستنساخ علاقات الوساطة بين العائلات ومختلف مراكز القوى الخارجية التي ظهرت خلال سنوات الحرب. وبذلك حاولت العائلات التي كانت مستبعدة من بنية السلطة القديمة نسخ هذه العلاقة مع القوى الخارجية الجديدة وتمكنت من تأمين الموارد لأبنائها.

من هنا فإن من المرجح أن تبقى العائلة الممتدة جزءاً مهماً من آليات الحوكمة في إدلب في المستقبل المنظور، على الرغم من أرجحية تغير الشكل الذي ستتخذه هذه الحوكمة—كما تغيرت في عهد البعث وأثناء النزاع. لكن لا بد من القول إن العائلات بحاجة ماسة إلى أشكال من المصالحة المحلية لمعالجة الفجوات والشروخ داخل الشبكات العائلية والتي نشأت خلال الحرب. إن الحرب تقلب العلاقات الاجتماعية وتُنتج تداعيات غير قابلة للعكس، ولا ينبغي أن تتجاهل المناقشات الحالية حول إعادة الإعمار هذا الجانب كجزء من العملية المعقدة. توضح حالة إدلب أن الكثير من العلاقات بين العائلات تحتفظ بدرجة من الاستمرارية مع الماضي. وبالمثل فإن العلاقات المستقبلية بين العائلات في هذه النواحي سيتم تشكيلها من خلال النزاع الجاري حالياً.

المراجع والمصاد

1. See Hanna Batatu, Syria's Peasantry, the Descendants of Its Lesser Rural Notables, and Their Politics. (Princeton: Princeton University Press, 1999), 22f.

2. مقابلة أجرتها المؤلفة مع أحد سكان سراقب حالياً، عبر Skype، 2018.5.4. كان يتم حل المشاكل في سراقب بواسطة زعامات عائلتين تاريخيتين؛ وهي منصب، حين لا يرثه الابن، يبقى ضمن الفرع الرئيس للعائلة. كما كان تُحل المشاكل بين قبائل الأطراف الشرقية من سراقب من قبل هاتين العائلتين، أي القاطنين في المنطقة الممتدة خارج حدود سراقب الإدارية وصولاً إلى أبو الظهور شرقاً. تشمل هذه المشاكل حالات إطلاق النار وقتل وخلافات مالية، وقد كان يُتوقع من الزعيم دفع مبلغ من المال لحل أي من هذه المشاكل. إلا أن الشخص الذي تمت مقابلته أشار أنه حالياً لا يوجد أي زعماء أو وجهاء من هذا النوع. كما يعتبر ابن الأخ من نفس فرع العائلة الكبيرة زعيماً ولكن ليس لديه ما يكفي من المال للعب مثل هذا الدور.

3. كانت المضافة مساحة عامة هامة للضيافة، والتواصل الاجتماعي، وإدارة السياسة المحلية، كما أنها مؤشر قياسي على نفوذ العائلة أو العشيرة في بعض النواحي. وقد أفاد أحد من تمت مقابلتهم دخول التلفزيون إلى المضافات قبل دخوله المنازل كمؤشر على الأهمية الاجتماعية لها. أما في بنش، فتعرف المضافة بكلمة أوضة.

4. مقابلة أجرتها المؤلفة مع أحد سكان معرة النعمان حالياً، مكالمة هاتفية، 2018.4.6.

5. يشار محلياً إلى العائلات الممتدة في ريف أريحا وريف معرة النعمان بكلمة "طايفة"؛ والتي تشير إلى مجموعة عائلات مختلفة بأسماء مختلفة تتشارك بعلاقات مصاهرة، وهو ما يعكس اختلافاً كبيراً في التصورات الاجتماعية في مناطق ريف إدلب.

6. مقابلة أجرتها المؤلفة مع أحد سكان جرجناز سابقاً، آب 2018

7. Hanna Batatu, op.cit., 11f.

8. Ibid., 39f

9. مقابلات أجرتها المؤلفة مع سكان سابقين لسراقب وبنش وجرجناز، عبر Skype، نيسان وأيار وآب 2018.

10. Hanna Batatu, op.cit., p.32.

11. مقابلة أجرتها المؤلفة مع أحد سكان معرة النعمان حالياً، عبر موقع Skype، 2018.4.6.

12. مقابلة أجرتها المؤلفة مع باحث، عبر Skype، 2018.4.25.

13. René Spitz, "State-Civil Society Relations in Syria: EU Good Governance Assistance in an Authoritarian State," Dissertation, Leiden University, Netherlands, 2014, p. 95, https://openaccess.leidenuniv.nl/handle/1887/28916

14. Hanna Batatu, op. cit., p.185.

15. مقابلة أجرتها المؤلفة مع أحد سكان سراقب سابقاً، إستانبول، 2018.7.6.

16. مرجع سابق.

17. Hanna Batatu, op. cit., 23f.

18. مقابلة أجرتها المؤلفة مع أحد سكان سلقين حالياً، عبر Skype، 2018.7.7.

19. مقابلة أجرتها المؤلفة مع أحد سكان سلقين حالياً، عبر Skype، 2018.5.4.

20. المكتب المركزي للإحصاء، "الإحصاء الوطني لعام 2004"، سوريا، 2004، http://www.cbssyr.org/indicator/hp-f.htm (آخر وصول 2013.6.20).

21 . مقابلات أجرتها المؤلفة مع سكان سابقين وحاليين، عبر Skype، عنتاب، 2018.9.6؛ وجرجناز،2018.4.11.

22 . أصدر حافظ الأسد هذا المرسوم احتفالاً بالذكرى الخامسة والعشرين لحركته التصحيحية سنة 1995.

23. مقابلة أجرتها المؤلفة مع أحد سكان جرجناز حالياً، عبر Skype، 2018.8.19.

24. مقابلة أجرتها المؤلفة مع عضو سابق في مجلس بلدية سراقب، عبر Skype، عنتاب،2018.8.23؛ ويتوافق ذلك مع الأرقام التي يوردها بطاطو عن بلدة بصرى في درعا. إذ في عهد الانتداب الفرنسي، كانت العشيرة المهيمنة في البلدة تتجاوب مع القنصل الفرنسي في درعا، وهي تتجاوب اليوم مع المحافظ البعثي أو فرع أمانة حزب البعث في درعا. انظر:

Hanna Batatu, op. cit., p.25.

25. مقابلة أجرتها المؤلفة مع أحد سكان بنش سابقاً، عنتاب، 2018.9.1.

26. خضر خضور، الحروب المحليّة وفرص السلام اللامركزي في سورية، موقع مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2017.3.28، https://carnegie-mec.org/2017/03/28/ar-pub-68454 (آخر وصول 2018.11.11).

27. مقابلة أجرتها المؤلفة مع باحث محلي من إدلب، حزيران 2018.

28. مقابلة أجرتها المؤلفة مع أحد سكان جبل الزاوية سابقاً، نيسان 2018.

29. لم تنبثق العديد من المجالس المحلية عن انتخابات، بل تشكلت عبر آليات ترشح ذاتي بين نخبة (مثلاً مجموعة من القادة، منهم مقاتلون في فصائل، وأعيان، وقبائل، وعائلات، ونشطاء ثوريون) تتفق على مشاركة عدد مقاعد المجلس المحلي فيما بينها بالإجماع دون اقتراع. انظر:

Agnès Favier, “Local Governance Dynamics in Opposition Controlled Areas,” Inside Wars: Local Dynamics of Conflicts in Syria and Libya (Italy: The European University Institute, Robert Schuman Center for Advanced Studies, and Middle East Directions, 2016), pp. 6–15, http://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/41644/Inside%20wars_2016.pdf (last accessed 30.11.2018)

30. مقابلة أجرتها المؤلفة مع رئيس سابق للمجلس المحلي في معرة النعمان، عبر Skype، 2018.4.6.

32. كان يتم تمثيل كل عائلة عبر 1–8 أعضاء بحسب حجمها. وقد تألف مجلس الشورى من 7 أعضاء وكان يتم انتخابهم من قبل مجلس الأعيان.

33. مقابلات أجرتها المؤلفة مع سكان سراقب حالياً وسابقاً، عبر Skype، أيار 2018.

34. مقابلة أجرتها المؤلفة مع أحد سكان إحسم سابقاً والموجود في كلّس، عبر Skype، 2018.4.10.

35. مقابلات أجرتها المؤلفة مع سكان من سرمين حالياً، آب 2018.

36. انظر خريطة جامعة ستانفورد للتنظيمات المسلحة:

Map Suqour al-Sham, Mapping Militant Organizations, site of University of Stanford, http://web.stanford.edu/group/mappingmilitants/cgi-bin/groups/view/525 (last accessed 1.11.2018)

37. مقابلة أجرتها المؤلفة مع قيادي في حركة أحرار الشام في إدلب، عبر Skype، أيار 2018.

38. مرجع سابق.

39. مقابلة أجرتها المؤلفة مع أحد سكان سرمين سابقا، عبر Skype، حزيران 2018.

40. مقابلة أجرتها المؤلفة مع أحد سكان بنش، عبر Skype، 2018.4.11.

41. تسببت استراتيجية النظام بسحق المعارضة في الثمانينيات في وقوع صراعات بين العائلات، إذ استخدم عائلات صغيرة وقدّم لها السلاح والمال لتقوم بعمليات ضد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين ضمن مجتمعاتها. في سنة 2011، تواصل النظام مع نفس العائلات التي تمكنت من مجابهة حراك الإخوان المسلمين. وقد لعبت عائلة في سرمين الدور نفسه في الثمانينيات وفي سنة 2011، حيث تجمعت مع الناس وادّعت المشاركة في المظاهرات، ثم حين وصل الجيش كانت مهمتها الإبلاغ عن المتظاهرين.

42. Yehuda U. Blanga, “The Role of the Muslim Brotherhood in the Syrian Civil War,” Middle East Policy, Vol.24, No. 3 Fall 2017), site of Middle East Policy Council, https://www.mepc.org/journal/role-muslim-brotherhood-syrian-civil-

war) last accessed on(25.6.2015)

43.Ibid.

44. Raphaël Lefèvre and Ali el Yassir, The Sham Legion: Syria's Moderate Islamists, site of Carnegie Middle East, 15.4.2014, http://carnegie-mec.org/diwan/55344 (last accessed on 14.09.2018)

45. مقابلة أجرتها المؤلفة مع أحد سكان مدينة إدلب سابقاً والموجود في عنتاب، عبر موقع Skype، نيسان 2018.\

46. يقدر أن 20% من أبناء العائلة البالغ عددهم 2,700 انتقلوا إلى تركيا منذ بداية النزاع. تدير العائلة أعمال إنتاج زيت الزيتون عبر الحدود السورية-التركية عبر أفراد عائلتها الممتدة؛ مقابلة أجرتها المؤلفة مع أحد سكان سلقين، تموز 2018.

47. خضر خضور وكيفن مازور، توقعات من الشرق: الديناميكيات المتغيرة في المناطق القَبَلِيَة السورية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2017.2.28، https://carnegie-mec.org/2017/02/28/ar-pub-68108 (آخر وصول 2018.11.12).

48. مقابلة أجرتها المؤلفة مع سكان سلقين، مكالمة هاتفية، أيار 2018.

49. مقابلة أجرتها المؤلفة مع باحث في إدلب، عبر موقع Skype، نيسان 2018.


FRIEDRICH
EBERT
STIFTUNG